

السياسة النقدية ، الرفاهية الاقتصادية وسلوك الجماعات الديناميكية

دكتور

مصطفى رشدي

أستاذ الاقتصاد المساعد - كلية الحقوق

جامعة الاسكندرية

١ - مقدمة : السياسة النقدية بين التحليل الوضعي والتحليل الغائي :

١ - ١ : كثير من الدراسات والبحوث النقدية تركز الاهتمام بصفة رئيسية حول اعداد وتقديم نظريات متنوعة ، تعرض وتفسر ميكانيزم العلاقات النقدية ، بطريقة مستقلة أو من خلال علاقاتها بالعناصر والمتغيرات العينية الكلية ، لكي تنتهي إلى اقرار حالة التوازن والاستقرار بين مكونات البناء الاقتصادي ، أو العكس الاعتراف بحالة الاختلال وعدم الاستقرار السائدة في الاقتصاد القومي في فترة زمنية معينة . وقل ان نجد بين هذه الدراسات والبحوث من يقرون التحليل النظري بأساليب السياسة النقدية وأهدافها . أى الفعل الذى يحول النظريات من مجرد أدوات تحليلية فكرية إلى أعمال ارادية تسعى لتحقيق أهداف معينة .

ان النظرية لا يمكن أن تقدم فوراً وبطريقة مباشرة نتائج معدة وجاهزة للتطبيق الاقتصادي ، أو حتى صالحة لكي تصبح سياسة اقتصادية . فالنظرية

* Monetary policy, welfare economics, and the behaviour of dynaminc group.

بحسب طبيعتها — هي أداة للفكر والمعرفة تخدم صاحبها على استخلاص نتائج محددة ، دون القدرة على تقديم قواعد ثابتة ومستقرة ومراجعتها عملياً بطريقة لا تقبل التضاد (١) . فالنظرية هي المعرفة المتجسدة في مجموعة من المبادئ العامة والمجردة . ومن الصعب ان نفصل — وبطريقة قاطعة — بين المعرفة والفعل . أى بين المبادئ العامة والأساليب الارادية التى تحولها إلى حقائق واقعية ملموسة (٢) . وهذه الطريقة ترتبط النظرية النقدية بالبناء الاقتصادى والاجتماعى ، وتواجه مشكلاته المحسوسة ، وتضع أمام الباحث عدة مجالات للاختيار ، تحدد الأهداف البنائية من بينها الاختيار الأمثل .

وفي هذا البحث سوف نعطي اهتماماً أكبر بكيفية استخدام النظريات النقدية لتحقيق الأهداف العامة للنشاط الاقتصادى . فالتقود ليست هدفاً فى ذاتها ، وليست لها منفعة مستقلة ، وإنما منفعتها تشتق من الغايات التى تسعى إلى تحقيقها أو اكتمالها . ومعنى ذلك اننا نتجه نحو الدراسة الغائية (٣) أى معرفة القصد والغاية من النشاط الاقتصادى وتوجيه كافة أساليب السياسة

(١) وفي هذا يقول كينز .

“The theory of economics does not furnish a body of settled conclusions immediately applicable to a policy, it is a methode rather than a doctrine, an apparatus of the mind, a technique of thinking, which helps its possessor to draw correct conclusions”.

J.M. Keynes; Cambridge economic handbook, introductoin to the series, pp. 5 — 6, London, Nishet and Co., — édit., quoted in E.M. 'G.

Robinson, The structure of competitive industry, Pitman, New York, 1935, pp. 8—9.

H — Guitton : La monnaie, Deuxième édition, Dalloz, (٢) Paris, 1970, p. 288.

أنظر أيضاً فى التفاصيل المنهجية لهذا الموضوع المؤلف القيم لـ

Gilles-Gaston Granger : Méthodologie economique, P.U.F., Paris, -1955.

Normative (٣)

النقدية نحو تحقيق تلك الغاية . فنترك جانباً التحليل الوضعى بجوانبه الوضعية والسببية ، ونتجه إلى التحليل الغائى بجوانبه المؤكدة والاحتمالية . أو على الأقل نربط بينهما من خلال التحليل الغائى الوظيفى (٤) . والأخير هو تحليل ديبالكتيكي وحركى . فهو ديبالكتيكي لأن السياسة النقدية غالباً ما تواجه علاقات بين متناقضات ، النظرية والتطبيق ، الفعل ورد الفعل الاستقرار والاختلال ، التقدم والتخلف ، التشغيل والبطالة ، التضخم والانكماش ، الاستهلاك والادخار ، زيادة عرض السيولة النقدية وضغط الطلب النقدى ، فائض ميزان المدفوعات وعجز ميزان المدفوعات ، زيادة سعر الادخار (سعر الفائدة) وتخفيض تكلفة الاستثمار أو الاقتراض (سعر الفائدة) .. وهكذا . وهو حركى لأن التناقضات ما تلبث أن تولد نتائج مماثلة ومنتظمة فى حركة مستمرة تجمعها وحدة الأهداف الكلية .

١ - ٢ والعلاقة بين التحليل الاقتصادى الوضعى والتحليل الاقتصادى الغائى هى علاقة أقرب إلى التكامل منها إلى الاستبدال ، خاصة عندما يتداخل النشاط النقدى مع المتغيرات الاستراتيجية للنمو : الناتج القومى ، الاستثمار ، الاستهلاك ، العمالة ، الأجور . ولكى ندرك كنه هذه العلاقة نبدأ بتحليل الناحية الوضعية من العلم الاقتصادى . فالعلم الاقتصادى هو جسم متكامل من المعرفة ، وهى معرفة تتكون من مجموعة من القوانين العامة ، تصف وتحلل ظواهر وعلاقات اجتماعية تتناول طريقة الانتاج وإذا كان العلم يتحدد بموضوعه أى بنوعية العلاقات التى يدرسها ، وبمنهجه أى بالطرق والوسائل المتبعة لمعالجة المعلومات واستخلاص القوانين الاقتصادية ابتداء من المناهج الاستنباطية والاستقرائية، ومروراً بالمناهج الكمية والرياضية ووصولاً إلى المناهج التاريخية والتطورية ، فانه مع ذلك لا يكتمل له وصف العلم الا إذا ارتبط تعريفه بالهدف منه . فعلم الاقتصاد - من وجهة النظر

(٤) أنظر تعريف هذا التحليل فى الفصل الذى كتبناه فى - المؤلف المشترك : محمد دويدار ومصطفى رشدى : الاقتصاد السياسى - المكتب المصرى الحديث ، الاسكندرية ١٩٧٣ . ص ٧٥٨

البنائية أو من خلال تحليل النظم — ترتبط قوانينه بمعان وضعية تتمثل في علاقات الانتاج ، بالإضافة إلى معان غائية أى الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها عناصر الانتاج والفئات ذات المصلحة فى توزيع الناتج الاجتماعى وفى الحالتين فهى معان نسبية تختلف باختلاف الزمان والمكان .

وإذا كانت النظرية الحديثة قد نجحت فى فصل الاعتبارات الوضعية عن الاعتبارات الغائية على مستوى الوحدات والقرارات الجزئية (٥) ، فإن هذا الفصل لا يمكن أن يكون مفيداً على مستوى الوحدات والقرارات الكلية . فالنشاط الاقتصادى القومى وما يتعلق به من سياسة وأنظمة نقدية يرتبط بالأهداف الاقتصادية العامة ، التى تتجاوز القرارات والمصالح الفردية . فالخصائص الوضعية لعناصر النشاط النقدى لا تنفى أن الظاهرة النقدية فى مجموعها أصبحت ظاهرة اجتماعية وغائية . فمن بين قرارات العناصر الجزئية الوضعية يتولد القرار الاجتماعى الكلى . فالوضعية تعنى الكينونة ، والغائية تعنى الصيرورة . والوجود منطلق للتطور ، أى أن العلاقة بين العناصر الوضعية والعناصر الغائية هى علاقة تكاملية .

١ - ٣ والاقتصاد فى جانبه النقدى علم ذو طبيعة خاصة . فهو علم اجتماعى وواقعى . أى يهتم بالوقائع المحسوسة وباتجاهات هذه الوقائع ، وبما إذا كانت هذه الاتجاهات تتجمع نحو نهاية أو حد معين . وعلى هذا لا يمكن أن نفصل — بالنسبة لتحليل السياسة النقدية — بين الفروض الوضعية

(٥) فى تحليل هذا الاتجاه الحدى ، راجع .

Nicholas Georgescu — Roegen : Analytical economics : issues and problems, Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 1966.

ويعتقد المؤلف هذا التحليل — ونوافق على ذلك — فى العبارات الآتية :

“It is thus that economics is reduced to the mechanics of utility and self interest and subjectism. Indeed any system that involves a conservation principle (given means) and a maximization rule (optimal satisfaction) is a mechanical analogue”, pp. 102.—103.

التي تتعلق بما هو كائن ، والتي قد تكون فروضاً بسيطة أو مركبة ولكنها تدور حول الحالة القائمة كما هي عليه بأوصافها ، وبين الفروض الغائية والتي تتعلق بما ينبغي أن يكون وتدور حول الأهداف التي نسعى إليها ، وتتوقف على الأمور من حيث أنها خيرة أو سيئة .

والفروض الغائية هي نتاج العلاقات بين العناصر البنائية . وتتحدد بالقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع ، وبصفة خاصة قيم الجماعات الديناميكية (المشروعات - العمال - المستهلكين) . ومع افتراض أن قيم هذه الجماعات تعبر عن قيم المجتمع . وهو افتراض قد يكون عقيمي أو غير حقيقي ، ولكنه على أية حال يمثل الظروف السائدة في الاقتصاد القومي . ومن الملاحظ أن التعارض بين العناصر الوضعية في البناء الاقتصادي يجد مبرراته في الاختلافات بين القيم الخاصة للجماعات الاجتماعية عندما تزاوّل نشاطها الاقتصادي .

١ - ٤ والسياسة النقدية ترتبط بالسلوك الوضعي للأشخاص والمتغيرات النقدية . ولكن هذا السلوك يكتمل بالأهداف التي تسعى إليها هذه العناصر . فلا يكفي مثلاً أن نتعرض لمشكلة الاستقرار الاقتصادي والنقدي من خلال التساؤل الذي يدور حول سياسة الحكومة في القضاء على البطالة ، وما إذا كانت هذه السياسة ، بما تتضمنه من اتفاق نقدي اضافي ، يمكن أن يؤدي إلى التضخم أو العكس . فهذه فروض وضعية يجب أن تكمل بفروض غائية حول ما إذا كان ينبغي أم لا ، على السياسة الحكومية أن تعطى الأفضلية للقضاء على مشكلة البطالة ، حتى ولو أدى ذلك إلى تحقيق معدل تضخمى مقبول . ولا يكفي أن نحدد كمية النقود التي تتناسب مع حجم الزيادة في الناتج القومي ، بل يجب أن تقرر ذلك بكمية النقود التي يمكن أن تساهم في نمو الناتج القومي ، وبيان كيفية توزيع عناصر السيولة بين البنك المركزي والمؤسسات المصرفية من جهة والمؤسسات المالية الوسيطة من جهة أخرى ، وتحديد دور أهمية كل مؤسسة في النمو الاقتصادي . كذلك لا يكفي أن

نصف طريقة الأفراد في توزيع دخولهم بين الانفاق أو الاحتفاظ بالسيولة أو نبحث عن الدوافع وراء هذا التوزيع . بل يجب أن نعمل على زيادة الانفاق عندما ينخفض مستوى النشاط الاقتصادي . أو نشجعهم بالسيولة عندما يصل النشاط الاقتصادي إلى مرحلة عالية من التشغيل .
وفي جميع الحالات علينا أن نمنح تخصيصاً وتسكين الموارد النقدية في القيم الهروبية (٦) ، لما تؤدي إليه من تعقيم جزء من الثروة النقدية للمجتمع ، ومن ارتفاع في أسعار بعض المواد الانتاجية وذات الطبيعة الاجتماعية (الاسكان) ، وانخفاض في القوة الشرائية للثروة المخزنة في شكل نقدي .
وأخيراً لا يكفي أن نبين كيف يتحدد سعر الفائدة في السوق بين قوى العرض والطلب على النقود وتأثير ذلك على كل من المدخرين والمستثمرين بل يجب أن نقرن ذلك بتحديد حد أدنى لسعر الخصم وحد أقصى لسعر الفائدة .. حد أدنى يهدف اعطاء الأولوية للادخار ، وحد أقصى من أجل تخفيض تكلفة الاستثمار .

هذه جميعاً هي مجرد أمثلة على العلاقة التكاملية بين الفروض الوضعية والفروض الغائية . وعلى ذلك فإن القول الذي ينادى بعدم القدرة المنطقية على استخلاص الفروض الغائية من الفروض الوضعية قول منتقد (٧) .
ذالوضعية لا يمكن أن تعتبر عائقاً أمام تحقيق أهداف السياسة النقدية . فالأخيرة تمثل اختياراً بين مجموعة من الأهداف الاقتصادية . وهي بذلك تتضمن تدخلاً في حركة وسلوك العناصر الوضعية . وتدفع بها نحو الاتجاه الذي يتفق مع اقتصاد الرفاهية الرأسمالي . والذي لا يمكن أن يكون اقتصادياً برحماًتياً أو وضعياً خالصاً ؛ لأنه يولد من خلال الحاجة إلى التغير الاجتماعي والاقتصادي ، حتى ولو كان تغيراً يتسم بالأزمة ، وتحقيق مصالح مجموعات اقتصادية معينة . وهو ما سنحاول أن نثبتته في هذا البحث .

Valeurs-refuges

(٦)

R.G. Lipsey : An introduction to positive economics. (٧)

Wleidenfeld and Nicolson, Lonon, 1974, p. 5.

٢ - ١ من خلال المفاهيم السابقة نبحث السياسة النقدية عندما ترتبط بأهداف الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وما يتولد عنها من تغيرات بنائية في الجهاز الانتاجي والتوزيعي بالنسبة للابنية الاقتصادية الصناعية الرأسمالية النامية . وبمعنى آخر فان هذه العلاقة تبلور بصورة وثيقة تأثير النشاط النقدي ودوره في ذلك الفرع المتطور من العلوم الاقتصادية (الرفاهية الاقتصادية) ، والذي هو تطبيق للقوانين الاقتصادية على السياسات الاقتصادية ويتضمن في الواقع جزئين متكاملين ومتصلين : الأول وهو تقديري مدى فاعلية وكفاءة برنامج أو سياسة حكومية معينة ، والثاني وهو بيان الآثار التوزيعية المرغوب فيها لهذا البرنامج (٨) .

والسياسة النقدية تتعلق بإدارة الثروة الاقتصادية عندما تتخذ شكلاً نقدياً وبمعنى أدق فهي تتعلق بتوزيع الثروة بين الأصول الحقيقية أو الطبيعية وبين الأصول النقدية والمالية (٩) . ويتم هذا التوزيع طبقاً للدورة الأساسية التي يؤسس عليها اقتصاد المبادلة الرأسمالية : نقود - بضاعة - نقود (ن - ب - ن) ، أي حركة تحول الأصول النقدية إلى أصول طبيعية ، ثم تحول الأخيرة مرة أخرى إلى نقود ، متممة في ذلك دورة الانتاج والتوزيع . فالسياسة النقدية من خلال الاقتصاد العام للرفاهية ينظر إليها باعتبارها عمل

(٨) Welfare economics - the branch of economics concerned explicitly with the application of economics to policy issues — divides the question into two -, analytically separate parts :: (1) is the program economic ally “efficient”, and (2) are the incom-redistribution effects, (if any) desirable ?

B.A. Weisbord : Deriving implicit set of governmental weights for income classes, p. 395, in Cost — benefit analysis, editor, R. Layard, Penguin modern economics readings 1972.

(٩) وقد أدخلنا الأصول المالية بجانب الأصول النقدية أخذاً بالمفهوم المتسع لعناصر الثروة النقدية ولفكرة السيولة العامة للاقتصاد. أنظر في ذلك كتابنا . «النظرية النقدية من - خلال التحليل الاقتصادي الكلي ، الفصل الرابع ، تحت عنوان مشكلة التمويل في الاقتصاد القومي ، وخاصة الصفحات من ٤٥٣ الى ٤٦٠ - مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٥ .

اجتماعى يرتبط بالاستخدام الأمثل للموارد النقدية والمالية . ولذلك فان كل سياسة نقدية تتضمن فى الواقع شكلا من أشكال التوجيه من جانب السلطات العامة واطاعة هذه السياسة . وهذه الحقيقة تنطبق على البناء الاقتصادى الرأسمالى ، أيا كانت طبيعة النظام الاقتصادى داخل هذا البناء : نظام اقتصاد المشاركة حيث تتعاون الدولة والمشروعات الخاصة فى العملية الانتاجية . أو اقتصاد التركيز والمواقف التلقائية بين المجموعات الخاصة لأجل التنظيم المشترك . أو اقتصاد المراقبة والتنظيم حيث تترك الدولة النشاط الاقتصادى للمشروعات الخاصة لكى تمارس النشاط الانتاجى والتوزيعى طبقاً لأهدافها ولكن مع اخضاعها للرقابة والتوجيه . وأخيراً الاقتصاد الموجه حيث تعمل المشروعات تحت رقابة الدولة بدرجات مختلفة مع المحافظة على الملكية الخاصة . وفى جميع الأحوال تتمتع الوحدات الانتاجية (الخاصة والعامة) بدرجات متفاوتة من الحرية والاختيار فى عملية تخصيص الموارد الانتاجية . ومع ذلك فهى جميعاً وعلى مستوى الكميات الكلية تخضع لدرجة مماثلة من التدخل النقدى من جانب السلطات العامة والبنك المركزى .

فى الوقت الحالى لا يوجد اقتصاد رأسمالى لا يخضع نظامه النقدى لتنظيم موجه يعمل فى اطار خطط نقدية قصيرة أو طويلة الأمد تهدف إلى تحقيق التشغيل الشامل والاستقرار الاقتصادى ، وتوازن ميزان المدفوعات والمحافظة على قيمة العملة ، وتجنب الأزمات والتقلبات ، وهى أهداف ترتبط بالنمو الاقتصادى والتقلبات التى يمكن أن تتولد من هذا النمو .

ان النظام النقدى الموجه أصبح حقيقة تاريخية ومستقرة فى البناء الاقتصادى الرأسمالى منذ انتهاء عصر النظريات الكلاسيكية التى كانت تعتبر دور دور النقود محايداً ، وظهور النظرية الكينزية التدخلية . وحتى الليبرالية الحديثة لتوبين أو فريدمان (١٠) لا تستطيع أن تنكر أهمية التدخل النقدى

* M. Friedman : The quantity theory of money, in Money (١٠) and Banking editor : A.A. Ialters, Penguin Modern Economics Readings, 1973, pp. 36-66.

في تحقيق استقرار النشاط الاقتصادي وفي نمو الناتج القومي وتوزيع هذا الناتج بطريقة متكافئة . ولقد أكدت حقائق علمية وعملية كثيرة هذه الأفكار النظرية . ومن أبرز تلك الحقائق انتهاء دور قاعدة الذهب في النظام النقدي الداخلي وحلول قاعدة النقد الورقية مكانها ، وأزمة ١٩٢٩ ، وكذلك التقلبات الدورية التي يتعرض لها النظام الرأسمالي منذ ذلك الحين والتي تتمثل في وجود حالتين متعارضتين : زيادة في معدل التضخم مع وجود بطالة وموارد إنتاجية غير مستغلة .

(أ) نوعية التدخل النقدي بالنسبة للسياسة النقدية الليبرالية :

٢ - ١ - ١ والتدخل النقدي يمثل مرحلة تالية في اتجاهات السياسة النقدية . ففي مرحلة سابقة كانت السياسة النقدية تقوم على الليبرالية كشرط لتحقيق الاستقرار النقدي والحفاظ على قيمة العملة وثبات الأسعار . ولقد ساعد على هذا الموقف ثلاثة عوامل :

- الأول ويتعلق بالمفهوم السائد للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية .
 - والثاني ويتعلق بمدى نمو الأسواق النقدية والمؤسسات المصرفية والمالية .
 - والثالث ويتعلق بدور الدولة في الحياة الاقتصادية .
- ففي تلك الفترة كانت الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية تعني الفاعلية

= - M Friedman : The role of monetary & Policy, American Economic Review, 1968, vol. 58, pp. 1—17.

— M. Friedman and Anna J. Schwartz : Money and Business Cycles, Review of economics and statistics, 1963, (supplement),

— J. Tobin : Money and Economic Growth, Econometrica, 1965, Vol. 65, pp. 464—465.

— J. Tobin and I.C. Brainard, Financial intermediaries and the effectiveness of monetary controls, American Economic Review, 1963, Vol. 53, pp. 383 — 400.

efficiency (11)

أى اعطاء الأولوية لكفاءة الجهاز الانتاجى والتقى فى تحقيق تراكم رؤوس الأموال ومعدلات سريعة وكبيرة للنمو على حساب العدالة أو التكافؤ فى توزيع الدخل وثمرات النمو بين القوى المشاركة فى الإنتاج . فالرفاهية هى تطبيق دقيق لمبدأ التعويض (١٢) . أى أن هناك قوى اقتصادية يجب أن تحقق مراكز متقدمة (المشروعات من خلال الأرباح) وقوى اقتصادية أخرى تتحمل خسائر معينة (العمال من خلال ثبات الأجور وإنخفاضها والتعويض بين المنافع الاجتماعية والخسائر الاجتماعية كمنيل بتحقيق التوازن والنمو الاقتصادى (١٣) . أما الأسواق النقدية والمالية فلم تكن قد وصلت بعد إلى مرحلة النضج الاقتصادى . وكانت المشروعات المصرفية والمالية ضئيلة الحجم ، تعمل فى نطاق المنافسة الكاملة ، وتمتع بقدرات محدودة فى خلق الائتمان وفى تمويل المشروعات . أما الدولة فعليها أن تمتنع عن التدخل فى الحياة الاقتصادية والنشاط النقدي . وتترك العوامل التلقائية لقوى العرض والطلب . فى ظل اقتصاد المنافسة الكاملة - تحقق التوازن بين المواقف المتعارضة وتحققى الفاعلية فى تخصيص الموارد الاقتصادية والنقدية لبلوغ الحد الأقصى الاقتصادى والاجتماعى .

ولقد استدعى هذا الموقف تغير النظرة إلى النقود . فالنقود لم تعد تمثل الثروة ، وإنما تتمثل الثروة فى العناصر الحقيقية والى تتفاوت أهميتها باختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية والنظرة التقديرية . وإذا كانت النقود لا تمثل الثروة فعلى الدولة أن تمتنع عن ادارة النشاط النقدي . وحتى يفرض تدخل الدولة ، فان هذا التدخل يجب أن يقتصر على الجانب الاقتصادى الحقيقى دون الجانب النقدي ، باعتبار أن الأول هو الأساس فى نمو الإنتاج وتوزيع

(١٢) فى تفصيل هذا المبدأ .

Compensation Principle

— J. Rothenberg : The measurement of social welfare, Prentice Hall Inc., 1961, pp. 61—79.

— D. M. Winch Analytical welfare Economics, Penguin Modern Economics, pp. 143—150.

(١٣) وهذا فى نظرنا هو نفس المفهوم الذى يقوم عليه النظام النقدي الدولى بكافة أشكاله على الأقل من وجهة نظر الاقتصاديات الصناعية النامية قبل الاقتصاديات المتخلفة .

هذا الانتاج . ولكي يخفى أى أثر للتدخل فالنقود تصبح سلعة كأي سلعة أخرى تخضع لقواعد العرض والطلب . وتتمتع بحرية الحركة والتداول وتحدد قيمتها من خلال الأسواق بطريقة أوتوماتيكية .

٢ - ١ - ٢ ومن الواضح أن المفهوم السابق كان وراء ربط النقود في البداية بقاعدة الذهب (١٤) ، سواء في صورتها الأولى أو في صورها المتطورة بعد ذلك . فالنقود كسلعة تعنى أن ترتبط قيمتها ونوعيتها بالمعدن الذي صنعت منه أو الذي يمكن أن يتحول اليه (في حالة النقود الورقية المستندة إلى ذهب) . والذهب يخضع لقواعد الندرة الطبيعية ، واستخراجه يمثل نفقة ، والحصول عليه يفترض زيادة قدرات الاقتصاد القومي على الانتاج والتصدير (فائض ميزان المدفوعات) . وكل هذا يحول دون الدولة والتأثير في كمية النقود بإرادتها المنفردة . فكمية النقود وكذلك قيمتها لا تتوقف على ارادة الدولة أو على الاتفاقات بين البنوك والمؤسسات المالية . وإنما تتحدد تلقائياً طبقاً لاحتياجات السوق . وفي ذلك يقول ساي ليست كمية النقود هي التي تحدد حجم وأهمية المبادلات ، وإنما أهمية وحجم المبادلات هي التي تحدد كمية النقود التي يحتاجها الاقتصاد (١٥) .

فالنظام النقدي مثله مثل أى تنظيم اقتصادي آخر يخضع لنظام طبيعي كفيل بتحقيق التوازن بين عناصره بالنسبة لتحديد كمية وقيمة وسائل الدفع طبقاً لقواعد المنافسة والسوق . ففي ظل قاعدة الذهب يتحدد التوازن

(١٤) أنظر في تحديد بغض العوامل الأخرى المحيطة لاستخدام قاعدة الذهب :

H. G. Johnson : L'or a-t-il an avenir ? Démonétisation au remonétisation, pp. 143—148, Economie appliquée, Tome XXIII, 1970, No. 1.

J.B. — Say : „Traité d'économie politique”, p. 137. (١٥)

أنظر أيضاً كتابنا ، النظرية النقدية من خلال التحليل الاقتصادي الكلي ، مؤسسة الثقافة

الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٥ ، ص ٧٦ .

وكذلك .

O. Lange : Say Law, a restatement and criticism, in studies in mathematical economics and econometrics, Chicago, 1942.

بعلاقة التكافؤ بين قيمة الذهب كسلعة والقيمة الاسمية للذهب كنفود .
فاذا اختلفت قيمة الذهب السلعية عن قيمته الاسمية ، فسوف يؤدي ذلك
إلى تسرب الذهب من القطاع النقدي إلى القطاع السلعي أو العكس .
ولكن هذا لن يؤدي بالضرورة إلى عدم الاستقرار في نقود القاعدة النقدية
إذ أن التوى التلقائية والتعويضية للعرض والطلب في كل قطاع سوف تعمل
دائماً على تماثل قيمة الذهب الاسمية مع قيمته الفعلية . وعلى سبيل المثال
لو فرض وارتفعت قيمة الذهب كسلعة عن قيمته الاسمية في المعاملات
النقدية ، وأدى ذلك بالأفراد إلى تحويل نقودهم الذهبية إلى سبائك ، فان
عرض الذهب سوف يزداد في سوق السلع ، ومن ثم تنخفض قيمته كسلعة
في حين أن كميته سوف تتناقص في سوق النقد وترتفع قيمته كنقد . وهكذا
يعود التوازن مرة أخرى بين قيمة الذهب الفعلية وقيمته الاسمية كنقد .

٢ - ١ - ٣ وبالرغم من انفصام كل علاقة بين الاصدار النقدي
والرصيد المعدني في الوقت الحاضر ، الا أن قوة العرض والطلب والعوامل
التلقائية مازالت تلعب دوراً مؤثراً في المحافظة على قيمة النقود ومستوى
الأسعار ويكاد ينعقد الإجماع بين النقديين انصار هذا الاتجاه على أن هذا الدور
ينحقق من خلال التحكم في تغيرات الرصيد النقدي . فالاستقرار الاقتصادي
هو نتيجة حتمية لفاعلية السياسة النقدية في تحقيق التوافق والترابط بين
الرصيد النقدي والدخل القومي . وقوى العرض والطلب هي التي يمكنها
فقط تحديد مدى وكيفية ارتباط كمية ووسائل الدفع بحاجة المعاملات .
أى بالنسبة لحجم الأصول والديون الناشئة عن التداول الحقيقي والمالي .

ومنطق هذا الاتجاه ينبع من اعتبار أن حجم الانتاج هو كمية معطاة .
وأن تغير هذا الحجم يتوقف على المستوى التكنولوجي والمهارات الانسانية
وأن تأثير كمية النقود في هذا المجال هو تأثير محايد . ومن ثم فان أى تغيرات
في حجم الانتاج سوف ترتب تغيرات موازنة ومتكافئة في كل من العرض
والطلب على السلع والنقود . فالزيادة في الانتاج يجب أن تتوافر لها ادوات

الدفعة اللازمة لعملية التمويل والتسويق . كما أن نفس هذه الزيادة سوف تتبعها زيادة في الطلب على السلع ، بفعل الدخول الاضافية الموزعة على العناصر التي شاركت في الانتاج . وبمعنى آخر ، فان الزيادة في الانتاج سوف تؤدي إلى زيادة في الطلب على النقود سواء للانفاق الاستثماري أو الانفاق الاستهلاكي فاذا لم تكن هناك تغيرات مستقلة في النقود أى غير مشتقة من التغيرات في الانتاج ، فان مرونة الطلب على النقود بالنسبة للدخل (١٦) سوف تعادل :

$$1 = \frac{\Delta D}{D} / \frac{\Delta N}{N}$$

أما إذا فرض وحدثت مثل تلك التغيرات فان المرونة تصبح في هذه الحالة :

$$1 < \frac{\Delta D}{D} / \frac{\Delta N}{N}$$

ولن يترتب على الحالة الأخيرة سوى ارتفاع في المستوى العام للأسعار (الأسعار النقدية) . وهذه الزيادة في الأسعار سوف تؤدي إلى زيادة القيمة الانمحية للانتاج دون القيمة الحقيقية ، ما دامت النقود تستخدم كأداة للتداول وكمقياس لقيم السلع . وعليه فان المحافظة على مستوى الأسعار وقيمة النقود وتحقيق الاستقرار النقدي يتوقف على طبيعة العلاقة بين تغيرات قيمة النقود وتغيرات الناتج أو الدخل القومي .

٢ - ١ - ٤ ترتب على النظرية السابقة نتيجتان رئيسيتان :

(الأولى) وهي ان السياسة النقدية يجب أن تقتصر على نوعية خاصة من التدخل ، وهو «التدخل الكمي» أى تحديد كمية النقود وربط تغيراتها

بتغيرات الدخل أو الناتج القومي (١٧) . وهذه السياسة يتبعها دائماً الاتحاد الفيدرالى الأمريكى ، وبنك إنجلترا . وبالرغم من أن الأزمة النقدية والاقتصادية التي تعرض لها النظام الرأسمالى عام ١٩٢٩ والأزمة الحديثة التي يتعرض لها النظام الرأسمالى الصناعى منذ الستينات وحتى الآن تتجاوز في أسبابها مجرد شكل عرض النقود . فكمية النقود المصدرة من قبل البنك المركزى تتحدد تبعاً للتغيرات الهيكلية أو الموسمية للنشاط الانتاجى . كما أن تحديد سعر الخصم عند مستوى معين ، يكون الهدف منه دائماً هو التأثير في سياسات البنوك التجارية عند خلقها نقود الودائع لكي يتناسب حجمها أيضاً مع تغيرات النشاط الانتاجى .

والأمر لا يقتصر على مجرد تحقيق معدلات ارتباط مرتفعة وطرديّة (٢٣ ما بين ٨٠ إلى ٩٠٪) بين التغيرات في الرصيد النقدى والتغيرات في الدخل أو الناتج القومي (قيم نقدية جارية) . إذ أن ذلك هو مجرد مؤشر عن اتجاه ظاهرة معينة - عبرت عنه بصورة مماثلة متغيران ، كل منهما له أسبابه الخاصة التي تدفعه إلى هذا الاتجاه (١٨) . وعلى هذا يجب أن تتوافر في العلاقة

M. Friedman and Anna J. Schwartz: Money and business cycles, (١٧) Review of economics and statistics, vol. 45 (supplement), 1963, and also in : Money and Banking, Penguin, 1973, p. 164.

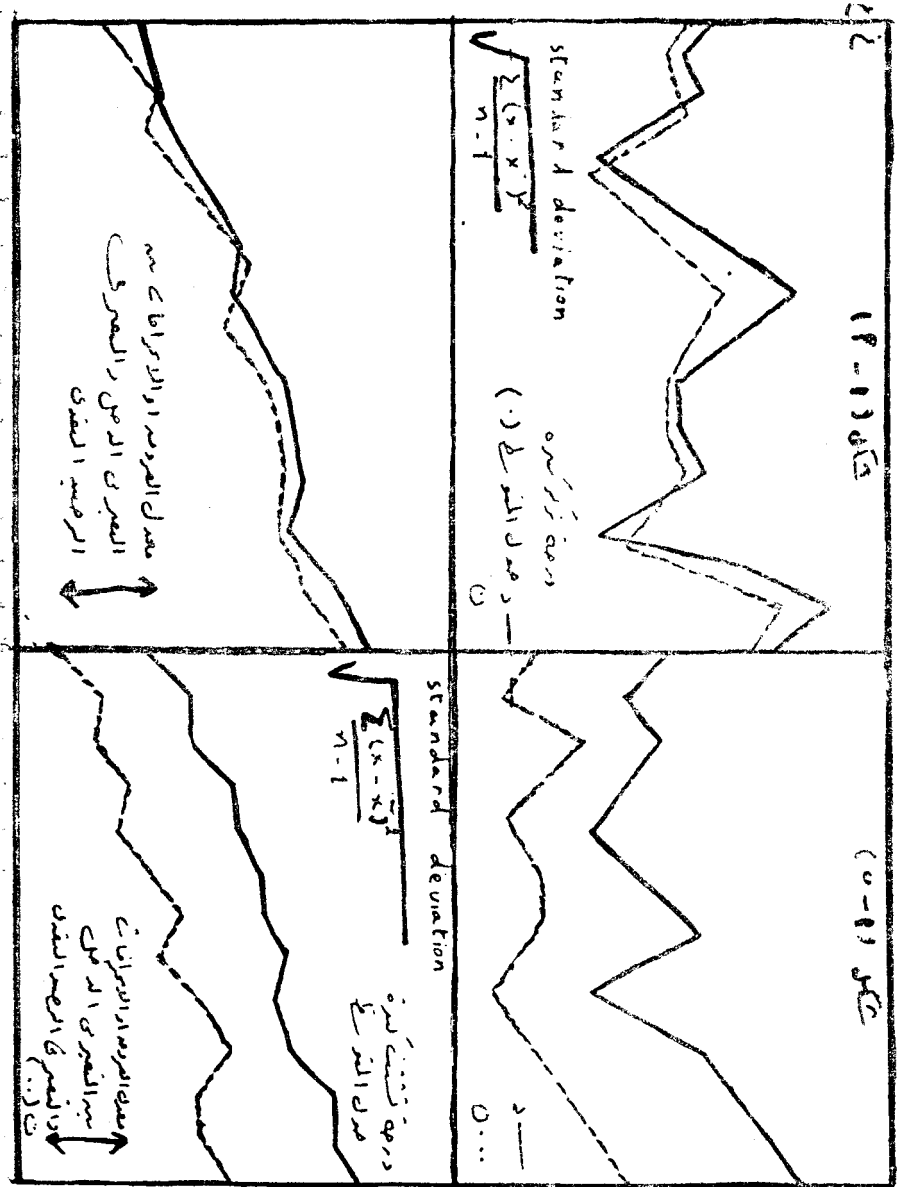
وفي هذا يقول فريدمان في مقاله أخرى تحت عنوان :

They quantity theory of money, in Money and Banking, op.cit., p. 62.

“Acceptance of the quantity theory, clearly means that the stock of money is a key variable in policies directed at the control of the level of process or of money income. Inflation can be prevented if and only if the stock of money per unit of output can be kept from increasing appreciably. Deflation can be prevented if and only if the stock of money per unit of output can be kept from decreasing appreciably”.

(١٨) (أنظر في تحليل علاقات الارتباط والتشتت وخاصة بالنسبة للنماذج الخطية والتفرقة

Methodes statistiques de l'économetrie, Dunod, Paris 1969, ch.1 H. Guitton; أنظر كذلك Statistiques, Dalloz, Paris; pp. 132 — 141.



شكل (1)

(.) أنظر T. YAMANE : Statistics, A, Harper international edition

Chap. 14, pp. 368 - 472.

(٠٠) حيث ترمز إلى الزمن ، والأرقام (٤٠٣٠٢٠١ ... ن) ترمز إلى الفترات الزمنية

التي تم خلالها المتغيرات ، مع تعبير عن معدل التغير خلال كل فترة $\left[\frac{\text{مت} + 1 - \text{مت}}{\text{مت}} \right]$

ويمكن ان نستخدم الأرقام القياسية والنطاق اللوغاريتمى للتعبير عن هذه التغيرات حسب كل حالة .

بين المتغيرين الأساسيين (كمية النقود وحجم الدخل أو الناتج القومي بالقيم أو الأسعار الجارية) ليس فقط ايجابية وارتفاع قيم معاملات الارتباط وإنما أيضاً يجب أن تكون الفروق أو الانحرافات (١٩) بين معدلات الزيادة أو التغير للمتغيرين السابقين قد وصلت إلى حدها الأدنى . وبمعنى آخر يجب أن تتوافر للعلاقة وحدة الاتجاه والتكافؤ بين معدلات التغير . وعندئذ يمكن القول بأن الظاهرة متوازية في الاتجاه ومتقاربة في القوة . ويمكن توضيح الحقائق السابقة من خلال الأشكال الافتراضية في الشكل (١) حيث يتناول كل منهما علاقات كمية النقود بحجم الناتج أو الدخل القومي ومع افتراض درجات متفاوتة من التقلبات في الدخل القومي تتبعها قيم متوازية وطرديّة في معدلات التغير في كمية النقود ولكن مع اختلاف درجات التقارب بين قيم هذه المعدلات .

(والثانية) : وتعلق بالنظريات المفسرة للتضخم والسياسات النقدية المقترحة لمعالجة هذه الظاهرة . فالاتجاهات الرئيسية المفسرة للتضخم يمكن اجمالها في خمس :

- اختلال في التوازن العام .
 - تحكّم في الأسعار والأجور من قبل المشروعات ونقابات العمال .
 - نظريات الدخل والانفاق (الاتجاه الكينزي) .
 - الاتجاه النقدي الكمي (العلاقة بين كمية النقود وارتفاع الأسعار) والتطوير الحديث لفريدمان ودون باتنكون (٢٠)
 - الاتجاه البنائي .
- ومن بين هذه الاتجاهات الخمس هناك اثنان على الأقل (الأول والثاني)

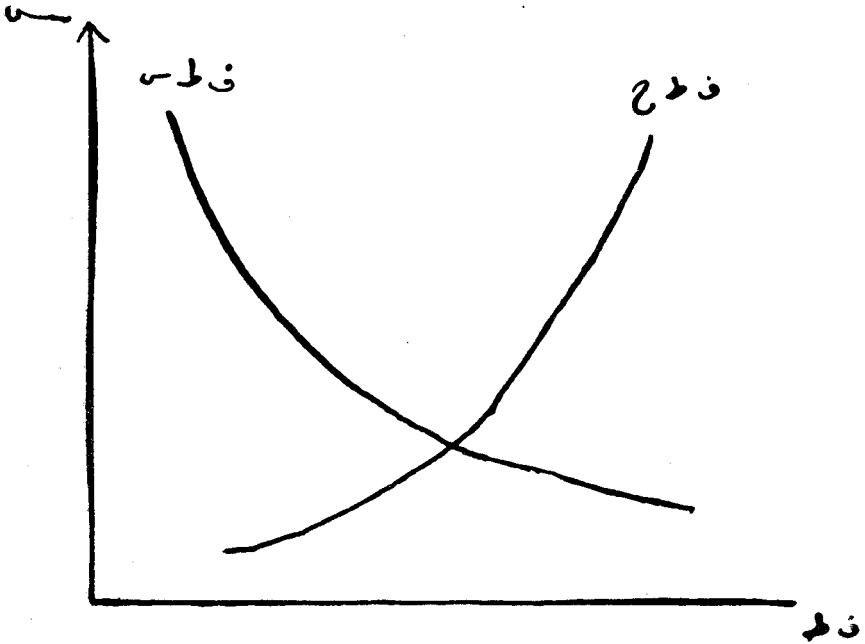
Deviations.

(٢٠) أنظر في تطوير النظرية الكلاسيكية والكمية بواسطة دون باتنكن مؤلفه :

D. Patinkin : Money, interest and prices, An integration of monetary and value theory, 2^o éd., Haper & TRow. 1965.

ينسب ان تغيرات الأسعار وزيادة معدلات التضخم إلى التدخل المصطنع في العوامل التلقائية التي تحكم قوى العرض والطلب على السلع والنقود لتمويلها بعيداً عن الالتقاء الميكانيكي .

فالاتجاه الأول (اتجاه التوازن) يرجع تغيرات الأسعار وانخفاض قيمة النقود إلى حالة الاختلال بين قوى العرض والطلب على السلع . فعند ثمن معين إذا زاد الطلب عن العرض وتحقق فائض طلب نقدي فان الأسعار سوف ترتفع . والعكس إذا زاد العرض عن الطلب أي تحقق فائض طلب سلبي أو فائض عرض حقيقي (السلع) فان الأسعار سوف تنخفض . وعليه فان مقدار الارتفاع أو الانخفاض في الأسعار يتوقف على حجم فائض الطلب النقدي (الاجابي أو سلبي) . انظر شكل (٢) .



شكل (٢)

حيث :

س - مستوى الأسعار

ف ط - فائض الطلب النقدي

ف ط ج - فائض الطلب الاجابي

ف ط ش - فائض الطلب السلبي «فائض العرض»

هذه الأفكار لديناميكية الأسعار وتغيراتها هي في الواقع أفكار قديمة وتعتبر امتداداً لأفكار فالراس حول التوازن الجزئي العام . وقد نقل فيسكل وأنصار النظرية الكمية - على حد تعبير بنت هانسن - هذه الأفكار من نطاق التحليل الجزئي إلى التحليل الكلي (٢١) . ومع ذلك فما زلنا نرى تأثير تلك الأفكار على كثير من السياسات النقدية والاقتصادية ، والتي تستلزم ضرورة التوفيق بين قوى العرض والطلب سواء في سوق السلع أو في سوق النقد كشرط أساسي للمحافظة على التوازن الاقتصادي وتحقيق استقرار الأسعار . وتنعكس تلك الاستراتيجية أو الاختيار على الوسائل والأساليب المستخدمة . ففي حالة وجود فائض في الطلب النقدي بسبب قصور العرض الحقيقي تتركز الجهود جميعاً نحو زيادة العرض . وزيادة العرض تعني دفع أو إثارة الاستثمار . وإثارة الاستثمار تستلزم خفض سعر الفائدة وتسهيل شروط الائتمان (التقود الرخيصة) وزيادة القروض والإعانات الحكومية وتشجيع التمويل الذاتي . وقد عبر عن ذلك صامويلسون بقوله : «ان الاقتصاديين يجمعون على أن الاستثمار هو العامل الهام والمسبب لتقلبات الدخل والتوظيف .. فإثاره تمتد وتنتشر من خلال الزمن وتتضاعف بواسطة المضاعف والذي هو بدوره نتيجة جزئية أو كلية للمعجل (٢٢) . أما التقود فدورها ثانوي وتدخلها مبدئياً لن يحقق إلا نتيجة سلبية . وفي حالة ما إذا كان الاختلال في التوازن يرجع إلى جانب الطلب أو عجز الطلب عن مواجهة العرض (فائض العرض) ، فإن الجهود سوف تتركز على إثارة الطلب . وهذا من شأنه ليس فقط زيادة كمية التقود ، وإنما أيضاً توجيه هذه الزيادة نحو مصادر الانفاق الاستهلاكي (إعادة توزيع الدخل والميزانية الحكومية الاجتماعية) . وقد تلجأ السلطات العامة في بعض الأحيان إلى السياسة الضريبية لتنشيط الاستهلاك

Bent Hansen : : Inflation problems in small countries, National Bank of Egypt, Cairo, 1960 p. 2.

P. SAMUELSON : Economics, 3^e éd., Mc Graw-Hill, 1936, p. (٢٢)

(تخفيض الضرائب غير المباشرة أو سياسة قطع الضريبة الأمريكية) (٢٣)

أما الاتجاه الثاني المفسر للتضخم فهو يعزو ارتفاع الأسعار إلى التدخل التحكيمي من جانب قوى العمال في سوق العمل بالنسبة لتحديد ثمن العمل (الأجر النقدي) ، أو من جانب قوى المشروعات في سوق السلع بالنسبة لتحديد أسعار السلع وبصفة خاصة السلع الاستهلاكية . فالقوى الاجتماعية العمالية تفرض دائماً أجوراً نقدية عالية تتجاوز ثمن التوازن ، فيما لو ترك هذا الثمن يتحدد تلقائياً من خلال العلاقة بين الطلب على العمل وعرض العمل ويتحدد ثمن العمل بهذا الشكل التحكيمي وبالرغم من وجود فائض في العمل أى بطالة هيكلية أو موسمية (٢٤) ، يقابل ذلك تدخل تحكيمي آخر من جانب المشروعات في سوق السلع حيث تستفيد المشروعات شبه الاحتكارية

Tax cut (٢٣)

L. Stoleral'equilibre et la croissance économiques Dunod, Paris, 1969, pp. 83-84.

في تفصيل هذه الأدلة أنظر :

والصفحات القادمة من هذا البحث .

(٢٤) من دراسة قام بها بنك إنجلترا حول المقارنة الدولية لمعدلات البطالة حسب المعايير المستخدمة في إنجلترا ، تبين أن معدلات البطالة قد بلغت في يناير ١٩٧٥ كالاتي إنجلترا (٣,١٪) الولايات المتحدة ٥,٥٪ (حوالي ٨,٩٪ في أبريل ، ٩,٢٪ مايو ١٩٧٥) ، ألمانيا ١,٨٪ ، فرنسا ٣,٣٪ ، إيطاليا ٢,٧٪ .

Bank's quarterly bulletin

هذه الدراسة منشورة في

وهناك ملخص لهذه الدراسة منشور في :

Financial Times 13 March, 1975.

وبالرغم من ارتفاع معدلات البطالة ، ارتفعت الأجور ، وعلى سبيل المثال ارتفعت معدلات الأجور في الفترة من مايو ١٩٧٤ إلى مايو ١٩٧٥ بنسبة ٣,٢٦٪ .
أنظر :

Statistics of the department of employment,

منشور ملخص عنه في :

Financial Times, 19 June 1975.

من أشكالها السوقية (٢٥) ، لتفرض أسعاراً مرتفعة لمنتجاتها تتجاوز متوسطات الأسعار السائدة في السوق طبقاً لقواعد العرض والطلب . فهي لا تحاول مقاومة ارتفاع الأجور أو زيادة الانتاجية لامتناع الزيادة في الأجور وإنما تفضل سياسة ارتفاع الأسعار ، وبالرغم من تواجد مخزون سلعى في تزايد مستمر يقابله تناقص في حجم الأعمال .

ولقد أكدت كثير من الدراسات التجريبية هذه الاتجاهات . فقد جاء في تقرير لبنك إنجلترا نشر أخيراً ، بأن نفقات العمل (الزيادة في الأجور) تعتبر مسئولة عن ١٦,٦٪ من نسبة الزيادة في الأسعار في الفترة ما بين الربع الثالث والأخير من العام الماضى (١٩٧٤) والتي قدرت بحوالى ٢٠٪ وعلى ذلك فالدراسة توصى بأن تركز السياسة الاقتصادية والنقدية جهودها لتثبيت الأجور والأسعار (٢٦) .

٢ - ١ - ٥ لنا على النتائج المترتبة من التحليل السابق أربعة ملحوظات تجريبية ومنهجية :

الملحوظة الأولى : وتعلق بما هو مشاهد الآن من اتساع الفجوة بين

(٢٥) ويساعد المشروعات على ذلك استخدامها لمبدأ النفقة الشاملة لتحديد أسعار منتجاتها (السعر = النفقة المتوسطة + هامش الأرباح) .
أنظر محمد دويدار ومصطفى رشدى : الاقتصاد السياسى ، المكتب المصرى الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٧٣ ، ص ٧٣٠ ، وهناك دراسة أخيرة بجامعة نوتنجهام Nottingham حول كيفية تحديد الأسعار تحت عنوان : How British Industry Prices?
وللأسف لم نتمكن من الحصول عليها ، أنظر ملخص لها في :

Financial Times, 10 April, 1975.

(٢٦) تقرير بنك إنجلترا السابق الإشارة اليه . وهذا مايفسر سياسة حكومة العمال الأخيرة حول فرض ضرائب على الأجور العالية tax — wages والأسعار Tax-prices .
أما السياسة المتبعة في الولايات المتحدة فهي تفضل ترك تحديد الأجور لقواعد العرض والطلب وتتخذ نقابات العمال موقفاً سلبياً إلى حد ما ، وتهتم الحكومة بضبط الحجم الكلى للأجور أكثر من اهتمامها بتحديد معدلات الأجور ، أى تفضل سياسة توفير العمل Labor saving عن سياسة خفض معدلات الأجور .

التغيرات في الرصيد النقدي (كمية النقود بالمعنى المحدد) (٢٧) والتغيرات في الدخل أو الناتج القومي . فقد تحققت زيادات سريعة وكمية في معدلات التغير للرصيد النقدي صاحبها تغيرات موازية ولكن بمعدلات مختلفة في الدخل أو الناتج القومي بالأسعار الجارية (مع ملاحظة عدم حدوث تغيرات كبيرة في سرعة التداول) ويمكن تبين هذه الحقيقة بوضوح من خلال قراءة الجدول (١) والخاص بتغيرات الرصيد النقدي والدخل في الاقتصاديات الصناعية الرائدة (أمريكا ، إنجلترا ، فرنسا ، ألمانيا الغربية) . فهل يعني اتساع الانحراف أو الفروق بين معدلات التغير في الرصيد النقدي ومعدلات التغير في الدخل القومي (بالأسعار الجارية) دليلا عن ارتفاع معدلات التضخم أم العكس ؟ نحن نعتقد أن ظاهرة التضخم تتجاوز في أسبابها مجرد التغيرات أو التأثيرات للرصيد النقدي . وبصفة خاصة بالنسبة للبلاد الصناعية المتقدمة .

جدول (١)

التغيرات في الرصيد النقدي (ن) (النقود بالمعنى الضيق) والتغيرات في الدخل (د) (نسبة مئوية) :

السنة	الولايات المتحدة		إنجلترا		فرنسا		ألمانيا الغربية	
	د	ن	د	ن	د	ن	د	ن
١٩٧٠	—	—	—	—	—	—	—	—
١٩٧١	٨	١٥	١١	١٢	١٠	١٢	١٠	١٢
١٩٧٢	٨	١٤	١١	١٨	١٢	١٨	٩	١٤
١٩٧٣	٧	١٢	٥	٩	١٣	٩	١١	٧
١٩٧٤	٢	٨	١٠	١٧	—	١٧	٦	١٣

المصدر :

I.M.F. : International Financial Statistics, Vol. 28, N.6. June, 1975

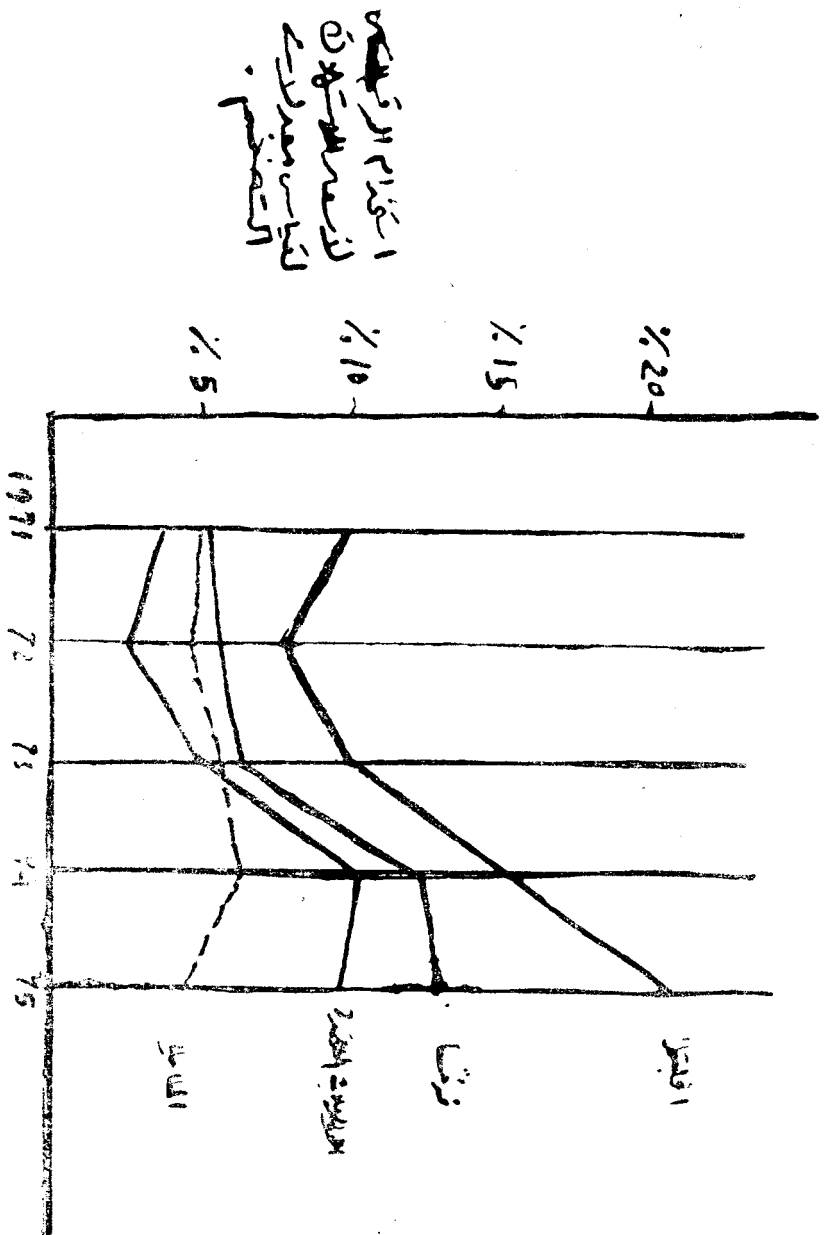
(٢٧) والتي تشمل النقود القانونية ونقود الودائع .

والتي تعمل بمعدلات تشغيل تتراوح بين ٦٠ إلى ٨٠٪ من طاقتها الانتاجية (٢٨)
(قارن الاحصاءات الواردة في الجدول (١) وبين الاحصاءات الخاصة
بمعدلات التضخم والواردة في الشكل (٣) .

الملاحظة الثانية : وتعلق بالتناقض الذي يواجهه أسلوب التوازن عند
محاولته تحقيق استقرار الأسعار من خلال التوفيق بين قوى العرض والطلب
حيث يتعرض الاقتصاد الصناعي الرأسمالي للنمى لظاهرة تزايد عرض السلع
وتوافر فائض الانتاج وخاصة الانتاج الاستهلاكي (مجتمع الاستهلاك) .
وفي ذات الوقت يصاحب هذه الظاهرة ظاهرة معاكسة في طبيعتها لقوانين
العرض والطلب وتمثل في استمرار الزيادة في الأسعار . بل أن هذه الزيادة
تتحقق بمعدلات مرتفعة . والغريب ان نواجه بعد ذلك بسياسات نقدية
واقصادية تسعى لمعالجة التضخم ليس عن طريق اثاره الطلب أو تخفيض
الأسعار وانما عن طريق اتباع سياسة انكماشية وزيادة المخزون وضغط الأجور .

الملاحظة الثالثة : وتعلق بالتناقض الذي يواجهه تفسير رفع الأجور
كسبب للتضخم . والواقع ان هذا الموضوع عندما يعالج منهجياً ، نجد أن
زيادة الأجور لا تعنى سوى اعادة لتوزيع الدخل لصالح طبقات العمال
(الأجور) على حساب الملكية (الأرباح والفوائد) ، في حين أن حجم الانفاق

(٢٨) بعكس البلدان المختلفة والتي نعتقد بوجود ارتباط كبير وسببي بين تغيرات الرصيد
النقدي ومعدلات التضخم فيها . مع ملاحظة ضرورة التفرقة بين البلدان المختلفة والتي تحوز
على أرصدة بترولية ، إذ لاينطبق عليها هذا الارتباط ، وبين بقية البلدان المتخلفة الأخرى والتي
تخضع بوضوح لهذا الارتباط .



المصدر 6 : International Financial Statistics Vol ; XXVIII No. 6
 June 1975.

الكلى أو الأموال المخصصة لهذا الانفاق تبقى ثابتة . فكيف يمكن إذن تفسير
مسئولية الأجور عن زيادة الأسعار؟ .

الملحوظة الرابعة : وتعلق بالسياسة النقدية الحقيقية والتي ينادى بها
فريق من الاقتصاديين ، بعد تعرض النظام الرأسمالى الصناعى للأزمة
الاقتصادية الأخيرة ، وما صاحبها من ظهور وتفاقم مشكلة البطالة . فهذه
الآراء ترى أن الأزمة الاقتصادية الأخيرة هى أزمة نقدية والحلول يجب
أن تكون نقدية - اقتصادية . ولن يجتاز النظام الاقتصادى هذه الأزمة
الا إذا تجاوزنا قوى العرض والطلب ولم نخضع فى قراراتنا لقوى السوق
واتبعنا سياسة تدخلية أكثر عمقاً وفاعلية ، تعمل على تحقيق سياسة دخلية
حقيقية (٢٩) .

(ب) التغيرات الحديثة فى العلاقات النقدية وأثرها على السياسة النقدية

٢ - ٢ ان الملحوظات الأربعة السابقة تدفعنا إلى تجاوز الاتجاه
الليبرالى ، والذي يريد توجيه السياسة النقدية وجهة معينة تحدد لها دوراً
قاصراً على استخدام بعض الإجراءات التى من شأنها أن تعيد قوى العرض
والطلب إلى مسارها التلقائى . وهى اجراءات تنبع فى مجموعها من نظرة
السياسة النقدية الليبرالية إلى كمية النقود باعتبارها كمية متغيرة تتحدد كدالة
للطلب أو العرض . وعليه فمن الضرورى أن نعيد تشكيل نوعية التدخل
النقدى على ضوء التطورات والتغيرات التى طرأت فى الاقتصاد النقدى
وهو يقترّب من اقتصاد الرفاهية . هذه التغيرات تتمثل فى ثلاثة أساسية :

— لم تعد كمية النقود الممثلة للقوة الشرائية في المجتمع تقتصر على عناصر الرصيد النقدي التقليدية (العلاقات الاستبدالية والتكاملية بين عناصر الثروة النقدية) .

— انفصال اتجاهات الطلب والعرض على السلع عن اتجاهات الطلب على الطلب والعرض على النقود :

— تطور العلاقة بين الأصول النقدية والأصول الطبيعية .

٢ — ٢ — ١ (أولاً): العلاقات الاستبدالية والتكاملية بين عناصر

الثروة النقدية : (٣٠)

بداية نحن نلاحظ أن تطبيق قاعدة الذهب حتى في صورتها المباشرة (المسكوكات الذهبية) لم يمنع ظهور أدوات دفع أخرى مثل النقود الورقية (الإصدار الجديد) أو النقود الائتمانية (الحصم وفتح الاعتماد). بل ان تطور ونمو هذه الأدوات كان نتيجة طبيعية لقصور قاعدة الذهب عن امداد السوق النقدية والمالية بالموارد التمويلية اللازمة لمواجهة النمو الاقتصادي .

هذه الحقيقة لا تنطبق فقط على قاعدة النقد الذهبية ، بل تنطبق أيضاً على قاعدة النقد الورقية . فلم تعد القوة الشرائية في المجتمع ، والتي تتمتع بالقبول العام في المعاملات ، جامعة وقاصرة على عناصر الرصيد النقدي التقليدية النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي ، والنقود الائتمانية التي تصدرها البنوك التجارية تحت رقابة البنك المركزي . فالاصول الممثلة لقوة شرائية تعددت وتنوعت . وأضيف إلى الأصول السابقة : الودائع الادخارية ،

أذون الخزانة ، النقود المساعدة ، سندات وقروض الحكومة ، حسابات توفيز جارية وادخارية وحسابات خاصة وحسابات اجتماعية والتي تصدرها وتستخدمها الخزانة العامة والمؤسسات التابعة لها من صناديق التوفير للبريد وصناديق التأمينات يضاف إلى ذلك ما تصدره المؤسسات المالية والمتخصصة والوسيلة من سندات مثل السندات العقارية التي تصدرها البنوك العقارية والحسابات الزراعية الجارية والادخارية ، والسندات والقروض التي تصدرها البنوك الزراعية والجمعيات التعاونية الريفية ، والسندات وقروض الانتاج وشهادات الاستثمار والمشاركة التي تصدرها البنوك الصناعية وصناديق الاستثمار وبنوك الأعمال ، والحسابات الجارية والادخارية ، والسندات والأوراق المالية التي تصدرها البنوك الاجتماعية وبنوك الادخار الشعبي وبوالص التأمين والسندات المثلة للرهونات والتي تصدرها شركات التأمين وبنوك الرهونات . بل ان بعض المشروعات الاقتصادية الانتاجية غير المالية تصدر هي الأخرى عديداً من السندات والقيم المنقولة عندما تعجز المؤسسات المالية عن امدادها باحتياجاتها من الموارد المثلة لقوة شرائية لمواجهة خطط استثماراتها أو عندما تسعى للتخلص من رقابة المؤسسات المصرفية والمالية دون أن تتمكن من تحقيق ذلك من خلال وسيلة التمويل الذاتي . على أية حال ، فان هذه الأصول النقدية وشبه النقدية والمالية أصبحت تستخدم في الوفاء بالالتزامات وفي تسديد الديون وخاصة الديون الحكومية (الضرائب مثلا) وفي تمويل الاستثمار ، وفي بعض أنواع خاصة من التمويل الاستهلاكي (البيع بالتقسيط) . وباختصار تحول الاقتصاد النقدي من فكرة السيولة النقدية بالمعنى الضيق إلى فكرة السيولة العامة للاقتصاد (٣١) .

وما يهمننا في مجالنا هذا ليس احصاءاً لعناصر هذه السيولة وبيان ادوارها الوظيفية ، فقد تكفلت بذلك كثير من الدراسات التي قام بها فريدمان

وتوبن ونيولين وبرشتين ومنزlr وغيرهم (٣٢) . بقدر ما يهنا تحديد طبيعة العلاقات بين هذه العناصر وآثارها على السياسة النقدية والثروة الاقتصادية في المجتمع وسلوك الجماعات الديناميكية الحائزة لهذه السيولة . وهنا تبرز فكرتا التكامل والاستبدال بين عناصر الثروة النقدية (الأصول التقليدية والأصول الحديثة) . فهاتان الفكرتان كانتا وما زالتا محور النظرية الاقتصادية سواء من خلال تحليل سلوك واختيار المستهلك كما عرضها باريتو وهيكس (٣٣) أو من خلال نظرية الانتاج وتصورها أما لعلاقات استبداليه بين عناصر الانتاج ودالة الانتاج عند الكلاسيك الجدد (٣٤) وأما لعلاقات متكاملة بين نفس العناصر (دالة الانتاج عند ليونتييف (٣٥) فهل

M. Friedman : The quantity theory of money, a restatement, (٣٢) in M. Friedmen (ed.), Studies in the quantity theory of money, University Chicago Press, 1965.

J. Tobin : Money, Capital and other stores of value, American Economic Reviw, Vol. 51, pp. 26—31, 1961.

J. Tobin : A dynamic aggregative model, in Macroeconomic theory — Selected readings — edited by H.P.Williams and J. D. Huffnagle — Meredith Corporation, New, York, 1969, pp. 487—503.

W. T. Newlyn : The supply of money and its control, Economic Journal, Vol. 74, pp. 327—346, 1964.

M. Bursteun : Money, Cambridge Univrsity Press, 1963.

A. H. Meltzer : The demand for money : The evidence from the time series, Journal of Polttical Economy, Vol. 71, 1963, pp. 219—246.

J. Hicks : Value and capital, New York, Oxford Univ. Press (٣٣) 1966 .

أنظر الطبعة الفرنسية . Dunod 19٤6 الفصول (الاول . الثاني . الثالث)

J. Hicks, A revision of demand theory, Oxford Univ. Press, 1956. (٣٤)

R. Solow : „Technical, change and the aggregate production. functon”, Review of econimics and statistics, 1957.

A.A. Walters : „Production and cost function”, Econometrica, Jan. 1963.

W. Leontief: The structure of the american economye Oxford (٣٥) University Press 1951.

يمكن أن نستفيد من تلك الأدوات ونطبقها على النشاط النقدي ؟

مفاهيم مثل الاستبدال أو التكامل هي مفاهيم منهجية تتجاوز معانيها واستخداماتها نظريات محددة أو ظواهر اقتصادية معينة . فهي تطبق وتستخدم بالنسبة لكافة العلاقات الاقتصادية والتي تتضمن فكرة الاختيار بين حلول متعددة . وهي أوصاف تنطبق تماماً على العلاقات النقدية وبصفة خاصة ما يتعلق منها بالسياسة النقدية . فالسياسة النقدية هي قرارات تتخذ بناء على اختيارات مسبقة بين العديد من الحلول والأهداف . وإذا كان الأمر يتعلق بتوزيع أو تخصيص عناصر الثروة النقدية بين مختلف استعمالات التمويل ، فلاشك أن كفاءة أو فاعلية هذا التخصيص يتوقف على طبيعة العلاقة بين عناصر هذه الثروة : هل هي علاقات استبدالية أم تكاملية ؟ وما تأثير ذلك على السياسة النقدية في اقتصاد الرفاهية ؟

ان الاختيار بين عناصر الثروة النقدية يتوقف على مجموعة من العوامل الموضوعية والشخصية . أما العوامل الموضوعية فتتعلق بدرجة نماء الاقتصاد عامة والسوق النقدية والمالية خاصة ، وتواجد مصادر التجميع الادخارى (الادخار السائل وشبه السائل) ، وكذلك بتوافر فرص التوظيف الاستثماري بأجالة مختلفة . أما العوامل الشخصية فهي تتعلق بسلوك الأفراد والمشروعات والحكومة والتي تطلب الأصول النقدية وشبه النقدية لمواجهة احتياجاتها التمويلية .

وعليه فان العلاقات بين عناصر الثروة النقدية تكون استبدالية عندما تتوافر لدى مصادر التوظيف أو الاستخدام (الأفراد والمشروعات والدولة) الرغبة والفعل في البحث عن موارد بديلة للنقود تقوم بتأدية وظائفها بنفس الكفاءة . وبصفة خاصة تكون قادرة على تحقيق خدمات النقود الانتاجية أي تكون لها منفعة مشتقة من خلال قدرتها على التحول إلى أصول طبيعية إنتاجية ومساهمتها في تيسير دورة الانتاج والتوزيع العادية (الخطة السنوية) . وقد تكون الدوافع وراء البحث عن مصادر بديلة للنقود ناشئة من الصعوبات المتزايدة

في الحصول على السيولة من السوق النقدية (قصور عرض النقود) ، أو لأن هناك رغبة في التخلص من اعباء أسعار الفائدة المرتفعة ، أو نتيجة ان جانباً كبيراً من الأصول النقدية للمشروعات مجمد في أصول طبيعية . ومن خلال تلك الظروف تتحول مصادر الاستخدام إلى أدوات التمويل الأخرى خلاف الأصول النقدية التقليدية . وهذه الأدوات تحقق ايقاعية داخلية منتظمة بين المدفوعات والايرادات ، من شأنها انقاص الالتزامات الخارجية وتخفيف حدة اقساط الدفع ، وتعطى للمشروعات القدرة على منح الائتمان مباشرة لمورديها وعملائها ، واجراء عمليات التعويض بين الأصول النقدية والمالية والأصول الطبيعية تبعاً للخطة المالية والاقتصادية للمشروعات .

والعلاقات بين عناصر الثروة النقدية تكون تكاملية عندما يتعلق الأمر بنوعية خاصة من التوظيف الاستثماري متوسط أو طويل الأجل . فالقرار الاستثماري ، سواء أكان بغرض توسيع الطاقة الانتاجية أو بغرض التجديد والاحلال ، والتي تتخذها الحكومة أو المشروعات أو الأفراد ، يحتاج إلى موارد نقدية ومالية ضخمة قد تعجز عنها الادخارات المتاحة من المصادر التقليدية . كما أن هذا النوع من التوظيف يعنى تجميد الموارد النقدية لفترات طويلة نسبياً يخشى منها فقد السيطرة على السيولة ، وفي الوقت نفسه نلاحظ انخفاض قيمة النقود بدرجة كبيرة خلال الزمن ، وعدم قدرة العائد (سعر الفائدة) على تغطية هذا التناقص في القيمة . وفي كثير من الأحيان تفضل الحكومة اللجوء إلى الأوراق الحكومية والمصادر غير التقليدية لتمويل احتياجاتها الاستثمارية ، مفضلة هذه الطريقة عن الاصدار الجديد . وهي بذلك تتجنب الزيادة المفاجئة والسريعة لعرض النقود في فترة زمنية سابقة على الانتاج الفعلي أى فترة تلقي الاستثمار الجديد ، وتمنع تسرب النقود الجديدة إلى الاستهلاك . ومن الممكن أن تلجأ إلى هذه المصادر التمويلية الجديدة بعض القطاعات والأنشطة الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة (الزراعة مثلاً) . فهذه القطاعات تعمل على تكوين مصادر الادخار ومصادر للتوظيف خاصة بها وتتلاءم ظروفها وشروطها مع ظروف هذه القطاعات . ويدفعها

إلى ذلك الرغبة في التخلص من سيطرة الجهاز المصرفي التقليدي ، وهي بذلك تحاول أن تتغلب على المشكلة الأساسية والتي تواجهها ، وتمثل في أن هذه القطاعات ، وبالرغم من أنها من المصادر الأساسية لتكون الادخار والفائض النقدي ، تجد ادخاراتها بحكم علاقاتها التقليدية بالجهاز المصرفي ، تتسرب منها وتذهب إلى تمويل القطاعات الأخرى ، في حين أنها لا تجد لنفسها الموارد النقدية الضرورية لتمويل احتياجاتها الاستثمارية والتي تساعد على تحسين مستوى الانتاجية . وعدم اتباع هذه القطاعات سياسة تفضيل العناصر النقدية الحديثة على العناصر التقليدية سوف تؤدي في المدة الطويلة إلى تناقص الفائض المتحقق في هذه القطاعات وعجز في الاستثمار الداخلي وفي إعادة الانتاج مما ينعكس أثره على الاقتصاد القومي ككل .

ومع صعوبة تمثيل مثل هذا الاختيار والتفضيل بين عناصر الثروة النقدية من خلال تحليل المنفعة والأثمان ، نظراً لطبيعة النقود واختلافها في خصائصها عن السلع ، وبعدها عن التجريد ، إلا أننا سنحاول أن نقدم صورة فكرية لهذا الاختيار بهدف بيان حدود هذا الاختيار من الناحية الواقعية . فلو فرض ووزعت عناصر الثروة النقدية (الأصول النقدية والمالية المتعددة) على متغيرات عدة في دالة للمنفعة من نموذج ادجار ورت (٣٦) ، تمثل المنفعة الكلية التي يمكن أن يحصل عليها الفرد أو الحكومة أو المشروعات باستخدام وحدات متفاوتة من الأصول النقدية والمالية ، س١ س٢ سن في هذه الحالة تأخذ دالة المنفعة الكلية «ف» الشكل التالي :

ف - ف (س١ و س٢ و .. سن)

ومن داخل هذه الدالة تجرى عملية التفضيل بين مجموعات مختلفة ، تحتوي كل مجموعة منها على كميات مختلفة من الأصول أي بين :

(٣٦) أنظر :

Edgeworth model :
P. Saulmeson : Foundations of economic analysis, Atheneum,
New York, 1965, pp. 90—117

ف (س_١ ، س_٢ ، ... س_١)

ف (س_١ ، س_٢ ، ... س_٢)

ف (س_١ ، س_١ ، ... س_٢)

حيث تشير الأرقام أسفل الرموز إلى نوعية المتغير أو الأصل ، والأرقام أعلى الرموز إلى كمية معينة أو قيمة معينة لكل متغير ، وفي الحالتين تأخذ الأرقام قيماً من ١ .. ن ، وعلى ذلك يمكن أن تكون المفاضلة من حيث الأشباع على أساس أن :

ف (س_١ز) = ف (س_١ز) (٣٧)

وبالنسبة لباريتو ومن بعده هيكس ، فإن دالة المنفعة الكلية يمكن أن تتمثل في دالة بارمترية (ثابتة) (٣٨) ، حيث الطرف الثاني من العلاقة يعبر عنه بقيمة ثابتة تمثل مستوى معين من الأشباع ، يقابله في الطرف الثاني مجموعة من المتغيرات المستقلة ، حيث يمكن إجراء عمليات تعويض بين الكميات المختلفة المستخدمة من تلك العناصر أو المتغيرات تحقق جميعاً نفس المستوى السابق من الأشباع . وعليه تأخذ دالة ادجاورث الشكل التالي :

ف (س_١ ، س_٢ ... س_١) = ص

حيث «ص» تمثل قيمة ثابتة (مقياس)

ومن ثم فهناك أكثر من مجموعة من كميات معينة من المتغيرات المستقلة يمكن لها أن تحقق ذات الأشباع أو ذات القيمة . ونعبر عن هذه الحقيقة بقولنا ان كل نقطة تقع على منحنى السواء الممثل للدالة تحقق نفس المستوى

(٣٧) ويعتبر هذا تطبيقاً لنظرية Ordinal utility (المنفعة الترتيبية)

Index — Function

(٣٨)

حيث الطرف الثاني من المعادلة ثابت مع إمكانية إجراء التعويض بين المتغيرات المستقلة في الطرف الأول من المعادلة للحصول على نفس النتيجة في الطرف الثاني .

من الاشباع (ص) . وقد حصلنا على هذه النتيجة عن طريق عمليات التعويض بين الكميات المستخدمة من المتغيرات ، أى بين الأصول النقدية وشبه النقدية والمالية بأنواعها المختلفة ، بحيث أن زيادة كميات بعض الأصول يقابلها تناقص فى كميات المتغيرات الأخرى . فعملية التعويض أو الاستبدال تحافظ على القيمة الثابتة للدالة أى تحقق مستوى الاشباع المحدد سلفاً .
ففى حالة افتراض تقسيم المتغيرات أو العناصر المكونة للثروة النقدية إلى مجموعتين رئيسيتين :

- (أ) وتمثل الأصول النقدية التقليدية (النقود القانونية ونقود الودائع)
– (ب) وتمثل الأصول شبه النقدية والمالية .

فان دالة المنفعة تصبح كالتالى :

$$F = (A, B) = \theta$$

وباجراء عملية التفاضل الكلى فى الدالة السابقة وافترض أنها تساوى الصفر نحصل على ما يلى :

$$\frac{F}{A} = D_A + D_B = \text{صفر}$$

ومنها يمكن أن نستخلص ميل المستقيم الممثل للدالة :

$$\frac{D_B}{D_A} = - \frac{F}{A} \div \frac{F}{B}$$

أى أن المعدل الحدى لاستبدال «أ» بـ «ب» $\left(\frac{D_B}{D_A}\right)$ (أى الكمية التى يجب أن تزيد من «ب» لكى تعوض نقصان «أ» من الأصول ، لأجل المحافظة على نفس المستوى من الاشباع) تتحدد بالعلاقة بين التفاضل الجزئى لكل من النوعين من الأصول (لاحظ العلامة السلبية التى تسبق ميل المستقيم كتعبير عن تناقص المنحنى أو العلاقة العكسية بين المتغيرين المستقلين أ ، ب)

وعلى هذا الأساس نستطيع أن نعمم الأفكار السابقة وننتقل إلى نظرية المنفعة المؤسسة على الفضيل الكمي التدرجي (٣٩) ، فتقدم لنا مستويات مختلفة من الاشباع يمكن الوصول إليها باستخدام كميات متزايدة من الأصول تعبر عنها مجموعة الدوال الآتية :

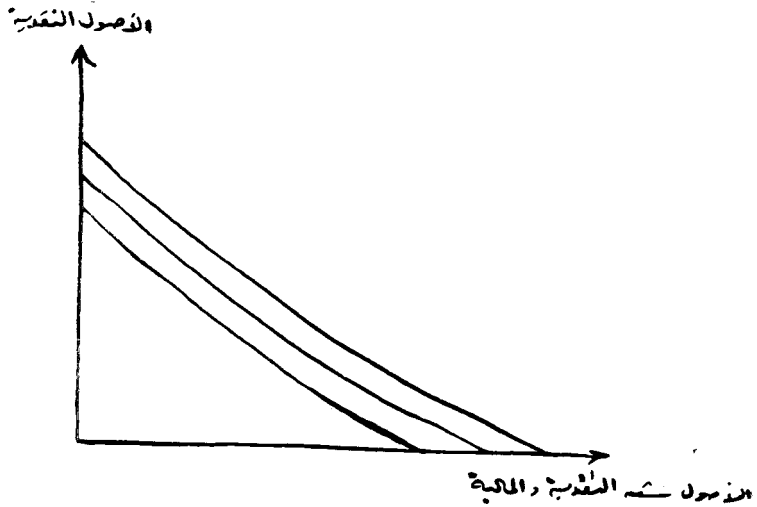
$$f_1 (s_1, s_2, \dots, s_n) = v_1$$

$$f_2 (s_1, s_2, \dots, s_n) = v_2$$

$$f_n (s_1, s_2, \dots, s_n) = v_n$$

$$f_n (s_1, s_2, \dots, s_n) = v_n$$

حيث أن كل علاقة من العلاقات السابقة تعبر عن مستوى معين من الاشباع ، يمكن الحصول عليه باستخدام كميات متفاوتة من العناصر المكونة للعلاقة . وكل علاقة تالية تفوق العلاقة السابقة من حيث حجم الاشباع ($v_n < v_{n-1} < \dots < v_1$) إذ يفترض ان الانتقال من علاقة دنيا إلى علاقة عليا يزيد من النطاق المادى لها ، أى من حجم العناصر المشاركة فى العلاقة الجديدة بالمقارنة بمسئواها السابق والمواز فى العلاقة القديمة . فاذا رجعنا إلى دالتنا السابقة والمكونة من عنصرين فقط : الأصول النقدية التقليدية ، والأصول شبه النقدية والمالية ، فاننا نستطيع أن نحصل على خريطة السواء التالية . والتي توضح مجال الاختيار عند توزيع عناصر الثروة النقدية (شكل ٤) .



شكل رقم (٤)

Cardinal utility

(٣٩)

ويمكننا أن نضيف إلى التجريد السابق بعداً ثالثاً . فلما لا يظهر في العلاقة بصورة مباشرة ولكنه يظهر بصورة غير مباشرة من خلال تحرك منحني السواء إلى أعلا منتقلا من مستوى أدنى إلى مستوى أرقى من الاشباع مع زيادة الكميات المستخدمة من كافة عناصر العلاقة . هذا البعد الثالث يتمثل في الزمن أو المتغير «ت» معبراً عن التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي وما يستتبعه - أو بتعبير أدق ما يحتاجه - هذا النمو من زيادة نسبية في كميات الأصول النقدية وشبه النقدية والمالية . وهكذا فإن كل منحني من منحنيات السواء يمثل فترة زمنية في الاقتصاد تتمتع بنطاق انتاجي محدد . وانتقال المنحني إلى أعلى لا يعنى فقط زيادة كميات العناصر المستخدمة من الأصول النقدية والمالية بكافة أنواعها وأشكالها ، وإنما أيضاً ارتباط وتبعية هذه الزيادة في الأصول واستخداماتها بحجم الانتاج وبنمو هذا الانتاج وبالتغيرات في الاستثمار . فحجم الأصول النقدية وشبه النقدية والمالية وطريقة توزيع عناصر الثروة النقدية ليس فقط دالة للتفضيل أو الاختيار بين هذه العناصر (دالة تفضيل الأصول) وإنما هو أيضاً دالة لنمو النشاط الانتاجي والتوزيعي وأن العلاقة الأخيرة ذات طبيعة طردية .

وعليه يجب أن نفرق بين انتقال منحني السواء بأكمله من نطاق إلى آخر نتيجة الأسباب السابقة ، وبين الانتقال على ذات المنحني من نقطة إلى أخرى محثاً عن نفس المستوى من الاشباع باستخدام كميات متغيرة من نوعي الأصول (أى تحديد المنفعة المشتقة للأصول النقدية والمالية من إخلال الخدمات الانتاجية التي يمكن الحصول عليها باستخدام هذه الأصول في عملية التمويل) . ومن خلال هذه التفرقة نستطيع أن نرسم حدود الاختيار والأفضلية بين النوعين من الأصول . أى نقرر متى تكون العلاقة استبدالية ، ومتى تكون العلاقة تكاملية (إذ أننا اعترفنا بالطبيعة المزدوجة لتلك العلاقة) .

فامكانية التعويض أو الاستبدال دون أن يتأثر الاشباع النقدي يتسع نطاقها في المراحل الأولى من النمو الاقتصادي أى عند مستوى ضعيف من النشاط الانتاجي والتوزيعي . ولكن مجال الاختيار والاستبدال يضيق

في حالة التوسع الاقتصادي والنمو الاقتصادي المتزايد وما يصحب ذلك من ضرورة زيادة الاستثمار . فزيادة الأخير تعني زيادة احتياجات الاقتصاد إلى مصادر متنوعة للتمويل تعجز عن تغطيتها بالكامل المصادر التقليدية وبذلك تصبح العلاقة تكاملية بين كافة عناصر الثروة النقدية .

مقولة :

إذا كان مفهوم العلاقة الاستبدالية والعلاقة التكاملية كما يلي :

— كل علاقة بين سلعتين تعتبر استبدالية إذا كان يمكن لكل منهما اشباع نفس الحاجة .

— كل علاقة بين سلعتين تعتبر تكاملية إذا كانت السلعتان تستخدمان معاً لاشباع حاجة محددة ؛

فاننا نستطيع ان نقرر ما يلي :

الفرض الأول :

س₁ س₁ و س₂ س₂ ع₁ س₁ س₁ س₂ (حيث ع₁ = 1
س₁ س₁ و س₂ س₂ ع₂ ← س₂ س₂ (س₂ = 1) (1)

(4) لكل $V =$ for all

$E =$ belong to تنتمي إلى

$\exists =$ there is (are) يوجد

$=$ binary relation علاقة ثنائية

$G =$ Complement مكمله

أى أن :

– بالنسبة لكل س ١ تنتمي إلى الفئة س ١ (الأصول النقدية) ، س ٢ تنتمي إلى الفئة س ٢ (الأصول شبه النقدية والمالية) ، توجد علاقة (ع) وبحيث أن الروابط بين عناصر كل من الفئات المشتقة غير تكاملية بالنسبة للفئة الكلية أو الأم (الأصول النقدية والمالية) .
أو :

– بالنسبة لكل س ١ تنتمي إلى الفئة س ١ (الأصول النقدية) ، س ٢ تنتمي إلى الفئة س ٢ (الأصول شبه النقدية والمالية) ، توجد علاقة (ع) وبحيث أن الروابط بين عناصر كل من الفئات المشتقة هي تكاملية بالنسبة للفئة الكلية أو الأم (الأصول النقدية والمالية) (٤٠) .

الفرض الثاني :

العلاقة بين الأصول النقدية والأصول شبه النقدية والمالية تكون :

١ – استبدالية بمعنى أنه يمكن استخدام كل منهما لتحقيق الاشباع النقدي واحتياجات التمويل في حالة ما إذا تميز الاقتصاد القومي بضعف معدلات النمو وبضآلة حجم الاستثمارات واقتصار النشاط النقدي على تمويل العمليات المتعلقة بتسيير النشاط الانتاجي (دورات الانتاج والتجارة) .

ومع ادخال عنصر الثمن أو التكلفة في العلاقة فان الطبيعة الاستبدالية بين عناصر الثروة النقدية تتأكد إذا توافر الشرط الآتي (٤١) :

$$\left(\frac{ص ٢}{ص ١} \right) < صفر$$

(٤٠) أنظر في تفصيل ذلك: محاضراتنا لقسم الدكتوراة (دبلوم العلوم الاقتصادية والمالية- الاقتصاد الرياضى) : «نظرية ورياضة البرامج الاقتصادية الجزء الأول - الأساليب الرياضية الحديثة في التحليل الاقتصادى ، الفصل الأول جبر الفئات، ص ٢ إلى ص ٥٩ ، وأنظر كذلك :-

R.G.D. Allen : Bassic mathematics, Macmillan 1968, ch. 4, p. 88 et ss.

(٤١) وهى القواعد التى تتفق مع معادلات Sltusky :
أنظر :

J. M. Henderson, R.E. Quandt : Microeconomic theory Dunod, Paris, 1970, p. 29.
الطبعة الفرنسية

أى أن العلاقة بين نمو الأصول شبه النقدية والمالية (س ٢) وبين التغيرات في ثمن أو تكلفة (سعر الفائدة) الحصول على السيولة النقدية أو الأصول التقليدية (ر ١) هي علاقة طردية . فارتفاع سعر الفائدة على الأموال أو الأصول السائلة سوف يجعل الأفراد والمشروعات والحكومة تحجم عن طلب السيولة (الاثمان المصرفي) ، وتتحول إلى وسائل التمويل الأخرى كالأوراق الحكومية وأذون الخزانة والقروض بالنسبة للحكومة ، والتمويل الذاتي والتقييم المنقولة (الأسهم والسندات) بالنسبة للمشروعات ، والادخار شبه السائل بالنسبة للأفراد . والنتيجة هو زيادة المصدر والتداول والمستخدم من الأصول شبه النقدية والمالية . ومفهوم العلاقة الطردية ينصرف أيضاً إلى الحالة العكسية أى عندما ينخفض سعر الفائدة على الأصول النقدية يقل أيضاً حجم المعروض من الأصول شبه النقدية والمالية .

ب - تكاملية في ظل اقتصاد متطور ونام يتميز بمعدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي ، وترتفع فيه معدلات الاستثمار ويخصص التمويل في غالبيته العظمى إلى تشييد أو تجديد الطاقة الانتاجية للاقتصاد ، إلى جانب تمويل النشاط الانتاجي والتوزيعي العادى . وعندئذ يكون من الضروري استخدام كافة عناصر الثروة النقدية المتاحة في الاقتصاد .

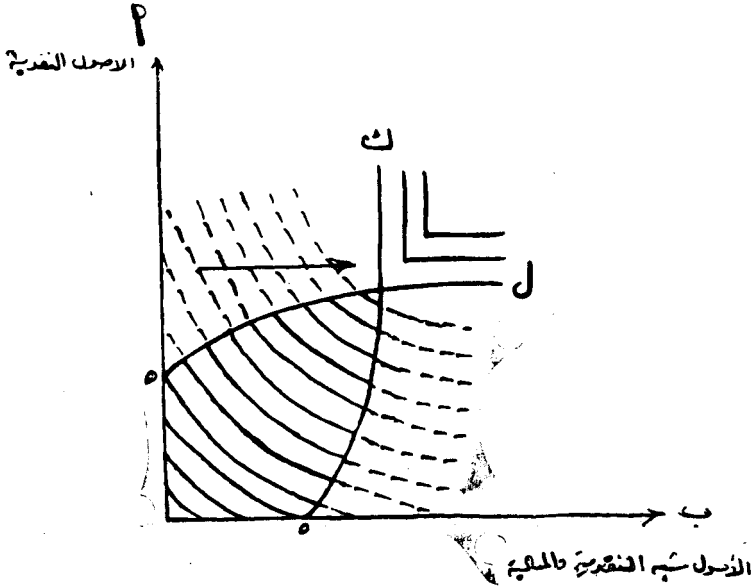
ومع ادخال عنصر الثمن أو التكلفة في العلاقة فان الطبيعة التكاملية بين عناصر الثروة النقدية تتأكد إذا توافر الشرط الآتى :

$$\text{صفر} > \left(\frac{\text{س} ٢}{\text{ر} ٢} \right)$$

أى أن العلاقة بين نمو الأصول شبه النقدية والمالية وبين التغيرات في ثمن تكلفة الأصول النقدية (ر ١) هي علاقة عكسية . فانخفاض سعر الفائدة على الأصول النقدية (السيولة) قد لا يؤدي إلى الأثر المرغوب فيه وهو انخفاض الطلب على الأصول شبه النقدية والمالية ، إذا كان حجم السيولة (عرض النقود) لا يكفي لمواجهة احتياجات التمويل المصاحب للنمو الاقتصادي

وزيادة حجم الاستثمار . ومن ثم يزداد الطلب أيضاً على الأصول شبه النقدية وبالتالي يزداد المصدر والتداول من هذه الأصول لتكون مع الأصول التقليدية العرض الكلي للأموال المقدمة للاقراض سواء للائتمان قصير الأجل أو للاستثمار طويل الأجل .

ويمكن الاستدلال على هذه العلاقة بيانياً من خلال الشكل (٥) والمكمل للشكل (٤) ، ، حيث أن المنحنيين $هـ$ ، $ل$ ، $ك$ يمثلان حدود العلاقة الاستبدالية بين نوعي الأصول: (أ) الأصول النقدية التقليدية ، (ب) الأصول شبه النقدية والمالية . والخروج من هذا الإطار يعني ان تصبح الدالة بالنسبة لكل منحني سواء غير مستمرة والعلاقات تكاملية تماماً . ومن جهة أخرى فان مجال الاختيار والاحلال بين نوعي الأصول يضيق باستمرار كلما انتقلنا من منحني سواء أدنى إلى منحني سواء أعلى ، حتى يصل إلى مستوى الصفر عند النقطة «ن» وبعد هذه النقطة تصبح العلاقات تكاملية تماماً بين نوعي الأصول . وتفسير ذلك كما سبق وذكرنا يعود إلى انتقال منحني سواء إلى أعلى ليعبر عن مستوى جديد من النمو في النشاط الاقتصادي وفي حجم الاستثمار والتقدم التكنولوجي مما يستدعي الالتجاء إلى استخدام كافة الأصول



٢ - ٢ - ٢ (ثانياً) الفصل بين العلاقات النقدية والعلاقات الحقيقية :

الاتجاه الليبرالي يفترض أن التدخل النقدي يجب أن يمارس في الحدود التي تساهم في تحقيق التوافق بين قوى العرض والطلب السلعية والنقدية . حيث أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى المحافظة على قيمة النقود واستقرار الاسعار وفي ذات الوقت يوفر العناصر التمويلية للنشاط الانتاجي والتوزيعي . غير أن هذا الافتراض غير واقعي . فاستقرار الأسعار لم يكن دائماً حقيقة مطلقة في الفترة التي طبقت فيها الحرية النقدية سواء في ظل قاعدة الذهب أو في ظل قاعدة النقد الورقية . ولقد عرفت فترة تطبيق قاعدة الذهب تقلبات في الأسعار ، تقلبات دورية من نموذج جاجلر أو تقلبات هيكلية طويلة الأمد (٤٣) . ويكفي أن نتذكر أن أكبر أزمة اقتصادية واجهت النظام الرأسمالي وهي أزمة ١٩٢٩ تحققت في فترة كانت قاعدة الذهب والحرية النقدية تعتنقها غالبية الاقتصاديات الصناعية الرأسمالية . كما أن القضاء على هذه الأزمة قد تحقق عن طريق السياسة النقدية التدخلية من خلال

(٤٢) وبالطبع فان الاختيار الأمثل أو التوازن في مجال الاستبدال سوف يتحقق عند تماس منحنى السواء مع منحنى أو الخط الممثل لدالة الميزانية. ويعبر خط الميزانية عن العلاقة بين ثمن اقراض الأموال النقدية (سعر الفائدة ر١) وبين ثمن أو تكلفة الأصول شبه النقدية والمالية (سعر الفائدة ٢) وحيث أن تحديد هذه الأثمان يتحقق من خلال الأسواق النقدية والمالية . وهذه الأسواق تعمل في اطار احتمالي يتميز بالمضاربة وتعرض لتقلبات عديدة مع عمليات الاحلال ولذلك فان العلاقات بين الكميات المرغوبة من الأصول النقدية تختلف باختلاف الأثمان النسبية ويجعل علاقة أو خط الميزانية لا تمثل بدالة دائماً وإنما بدالة لا خطبة تعبير عن تغير الأثمان . وبذلك نأخذ العلاقة بين منحنيات السواء ومنحنيات الميزانية تأخذ شكل صندوق ادجاورث أنظر في تفصيل ذلك :

Edgeworth Box

E. Mansfield ; Microeconomic, Nlrton, & Company, New York,

1970, p. 42.

(٤٣) كتابنا : النظرية النقدية من خلال التحليل الاقتصادي الكلي ، مؤسسة الثقافة الجامعية

الاسكندرية ، ١٩٧٥ ، الجزء الأول ، ص ٨٩ .

الانفاق الحكومي والاعانات والمشروعات العامة وإعادة توزيع الدخل النقدي، وتعديل أسعار الفائدة وتخفيض القيمة الخارجية للعملية .

وفي ظل تطبيق قاعدة النقد الورقية ، نلاحظ ان البلاد التي يفترض أنها تتبع سياسة ليزالية تقوم على الحد الأدنى من التدخل النقدي والاقتصادي (الولايات المتحدة وألمانيا الغربية) (٤٤) ، لم تسلم من آثار الأزمة النقدية والاقتصادية الحالية . فبعض هذه البلاد (ألمانيا الغربية) بعد أن حققت معدلات نمو إيجابية ومنتظمة (حوالي ٦٪ في المتوسط سنوياً) ، ومعدلات تشغيل مرتفعة ، نجد أنها خضعت في السنتين الأخيرتين (١٩٧٤ - ١٩٧٥) إلى معدلات نمو سلبية في الدخل الحقيقي (٣٪ أقل من عام ١٩٧٥ بالمقارنة بعام ١٩٧٤) . وصاحب ذلك معدلات تضخم تصل إلى ٦٪ تقريباً في المتوسط ولقد اضطر بنك ألمانيا بعد تردد طويل إلى التدخل في السوق النقدية لدفع حركة النشاط النقدي من أجل تغذية النمو الاقتصادي . فقام البنك بتخفيض سعر الخصم ليصل إلى ٤٪ بدلا من السعر السائد والذي كان يبلغ في المتوسط ٥٪ (٦٪ في المتوسط عامي ١٩٧٣ ، ١٩٧٤) . كما قام البنك أيضاً بتحرير جزء من السيولة النقدية يبلغ حجمه حوالي ٢,٢ بليون مارك من أرصدة البنوك التجارية ، كانت معقمة في خزانة البنك المركزي تطبيقاً لسياسة الاحتياطي الاجباري نتيجة خفض نسبة الاحتياطي الاجباري بمقدار ٥٪ .

(٤٤) بالمقارنة بالدول الأوروبية اللاتينية (فرنسا وإيطاليا) وكذلك إنجلترا حيث يتسع في هذه البلاد مجال التدخل حتى يأخذ في بعض الأحيان صورة التملك المباشر لبعض وسائل الانتاج الأساسية وتملك المؤسسات المصرفية والمالية .

استقينا المعلومات التي اعتمدنا عليها في تقديم التحليل السابق من عدة مصادر .

- الاحصاءات التي نشرتها أخيراً الادارة الأمريكية للاحصاء :

- الاحصاءات التي نشرتها منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي O. E. C. D عن معدلات التضخم في أوروبا الصناعية في الفترة ما بين مارس ١٩٧٤ إلى ١٩٧٥ .

- كذلك تقرير Dr. Otman Emminger نائب رئيس بنك ألمانيا المركزي Bundes Bank ويمكن أن تجد تفصيلات هذه الاحصاءات والبيانات في الاعداد التالية

١٧ مايو ١٩٧٥ ، ٢٣ مايو ١٩٧٥ من Financial Times

ثم قام البنك اخيراً بزويد السوق النقدية بمبلغ ٤٠٠٪ مليون مارك كنسهيلات ائتمانية تقدم لتمويل التجارة الدولية (الصادرات) . والهدف من هذه الاجراءات هو اثاره أو دفع الاستثمار عن طريق تخفيض تكلفة الائتمان والاقراض وتوفير أدوات التمويل وزيادة الطلب على المنتجات الألمانية .

وبالنسبة للولايات المتحدة ، فإنها وان كانت قد استطاعت أن تحافظ على مستوى مناسب من ارتفاع الأسعار أو من معدل تضخمى لا يتجاوز ١٠٪ (بالمقارنة بكل من انجلترا والذى تجاوز ٢٠٪ وفرنسا ١٤٪ تقريباً) الا أن ذلك قد تحقق مقابل أكبر معدلات للبطالة واجهتها دول رأسمالية صناعية (٨٪ فى المتوسط ، ٩,٢٪ فى مايو ١٩٧٥) واضطرت الحكومة إلى التدخل عن طريق تعديل هيكل الضريبة على الدخل (وسياسة قطع ضريبة) لاثارة الطلب الاستهلاكى وبالتالى الطلب على الاستثمار (٤٥) .

والحقيقة ان تمسك أنصار الحد الأدنى من التدخل بالفروض السابقة يعود إلى تصور منهجى يتمثل فى الربط العلمى بين الكمية والقيمة . ونحن

(٤٥) Tax Cut وهذه سياسة تتبعها الادارة التنفيذية الأمريكية عندما تريد تنمية واثارة النشاط الاقتصادى فى حالات الركود ، حيث تقوم بتخفيض سعر الضريبة بطريقة تصاعديّة على الدخل تحرر جزءاً كبيراً من الدخل والى كانت ستذهب إلى الخزانة العامة وتطرحها فى الأسواق فيزداد الطلب الاستهلاكى وبالتالى يزداد الاستثمار وينمو الانتاج . والحقيقة أن هذه السياسة تبررها اعتبارات اجتماعية واقتصادية مؤسسة على أن تخفيضاً ضئيلاً فى سعر الضريبة أو نسبة الضريبة (لض) سوف يودى إلى تخفيض فى العائد الضريبى بمقدار (لضد) (حيث د تعتبر عن الدخل) وهذا لن يحقق انخفاضاً كبيراً فى الموارد المالية . لأن التوسع الاقتصادى الذى سوف يتحقق بواسطة الدخل المحررة من الضرائب سوف يودى إلى زيادة الوعاء الضريبى أى الدخل بفعل التوسع فى النشاط الاقتصادى وبحيث أن العجز فى الميزانية سوف يكون محدوداً . وهذه السياسة من شأنها أن تحقق هدفاً مزدوجاً : من الناحية الاجتماعية عدالة أكبر فى توسيع العبء الضريبى نتيجة تصاعديّة التخصيص الضريبى ، ومن الناحية الاقتصادية زيادة الاستهلاك والطلب حيث جميع مستويات الدخل سوف تدفع ضرائب أقل مما سبق . مع ملاحظة أن ذوى الدخل الضعيفة (وهم المستفيدون بنسبة أكبر من التخفيض الضريبى) أكثر ميلاً إلى الاستهلاك من الطبقات الغنية = وأنظر الجدول التالى :-

الضريبة عام ١٩٧٥	صافي الضريبة	التخفيض	الضريبة قبل التخفيض	الداخل	
٩١٨,٠٠	٩٥٦,٤٧	١٣٠,٤٣	١,٠٨٦,٩٠	٨,٠٠٠	فرد أعزب
١,٧٠٢,٥٠	١,٦٦٥,٤٠	٢٢٧,١٠	١,٨٩٢,٥٠	١٢,٠٠٠	
٢,٨٣٤,٤٠	٢,٦٦١,٤٧	٣٦٢,٩٣	٣,٠٢٤,٤٠	١٧,٠٠٠	
٦,٦٦٠,٠٠	٦,٠٢٨,٠٠	٨٢٢,٠٠	٦,٨٥٠,٠٠	٣٠,٠٠٠	
١٠,٣٢٥,٠٠	٩٥,١٥,٠٠	١,٠٠٠,٠٠	١٠,٥١٥,٠٠	٤٠,٠٠٠	
٦٤٣,٨٠	٧٣٦,٢١	١٠٠,٣٩	٨٣٦,٦٠	٨,٠٠٠	متزوج وليس له أولاد
١,٢٧١,٢٠	١,٣٠٣,٤٦	١٧٧,٧٤	١,٤٨١,٢٠	١٢,٠٠٠	
٢,٢٠٢,٥٠	٢,١٢٣,٠٠	٢٨٩,٥٠	٢,٤١٢,٥٠	١٧,٠٠٠	
٥,٣٣٢,٠٠	٤,٨١١,٨٤	٦٥٦,١٦	٥,٤٦٨,٠٠	٣٠,٠٠٠	
٨,٤١٣,٠٠	٧,٥٤٣,٠٠	١,٠٠٠,٠٠	٥,٨٤٣,٠٠	٤٠,٠٠٠	
٣٩٦,٠٠	٤٩١,٤٤	٦٧,٠٦	٥٥٨,٨٠	٨,٠٠٠	متزوج وله أولاد
٩٥٣,٢٠	١,٠٤٠,٥١	١٤١,٨٩	١,١٨٢,٤٠	١٢,٠٠٠	
١,٨٥٤,٢٠	١,٨١٦,٥٠	٢٤٧,٧٠	٢,٠٦٤,٢٠	١٧,٠٠٠	
٤,٨٣٧,٠٠	٤,٣٨٩,٤٤	٩٥٨,٥٦	٤,٩٨٨,٠٠	٣٥,٠٠٠	
٧,٨٢٨,٠٠	٧,٠٠٣,٠٤	٩٥٤,٩٦	٧,٩٥٨,٠٠	٤٥,٠٠٠	

والجدول السابق تطبيق لقرار محكمة الرئيس فوررد الأخيرة بتخفيض الضريبة.
Time (International), January 27, 1975.

لا نستطيع أن نهمل تأثير الكمية على القيمة . فهذا هو قانون الندرة . وهو قانون حقيقى . ولكن الحقيقة لا تعنى الصحة أو الحق . فالندرة نسبية ولا يتوقف فقط على العوامل الطبيعية ، بل تبت أيضاً بعناصر اقتصادية عديدة ، وترتب على قرارات القوى الاجتماعية والاقتصادية التى تخلق السيولة أو تتعامل بها (الحكومة - الجهاز المصرفى - المؤسسات المالية - المشروعات - الأفراد) . وهذه القواعد تنطبق على كافة النظم النقدية . وفى كافة المراحل التاريخية حتى تلك التى كان النظام النقدى يطبق فيها فيها قاعدة الذهب . فنحن لا ننكر أن العوامل الطبيعية والمتمثلة فى اكتشاف مناجم الذهب فى القرن التاسع عشر فى كاليفورنيا أو فى جنوب افريقيا قد أثرت فى عرض وسوق الذهب وساعدت على الاحتفاظ بقيمة الذهب عند سعر ثابت ومستقر نسبياً ، تقن بقرار الولايات المتحدة قبول تحويل الدولار إلى ذهب على أساس ٣٥ دولاراً للأوقية . ومع ذلك فإن الذهب (سواء فى النظام النقدى الداخلى أو النظام الدولى) لم يخرج عن تأثير التدخل النقدى سواء من حيث الكمية أو القيمة . فاذا كان عرض الذهب (المتداول) سواء بالنسبة للاستخدام السلعى أو النقدى يتحدد على أساس حجم الانتاج بالاضافة إلى حجم المخزون ، فإن انتاج الذهب يتوقف على القوى الاجتماعية المسيطرة على انتاج الذهب فى جنوب افريقيا (أكبر منتج للذهب فى العالم - انظر جدول (٢) ، والتى تمثل فى المشروعات الدولية متعددة الجنسيات والتى يسيطر عليها رأس المال الانجلو أمريكى . كما ان المخزون الذهبى النقدى وهو العنصر الثانى المؤثر فى حجم العرض العالمى ، يتوقف على سياسة الخزانة الأمريكية والتى تحوز على أكبر احتياطى من الذهب النقدى فى العالم؟) انظر جدول (٢) . ومعنى ذلك ان عرض الذهب يتوقف على ارادة المشروعات الدولية شبه الاحتكارية والتى تخضع لسياسة الخزانة الأمريكية . وبالطبع فان هذه القوى لن تتبع أساليب المنافسة الكاملة . بل سوف تعمل على زيادة أو انقاص المعروض منه تبعاً لأهداف السياسة النقدية للولايات المتحدة (٤٦) .

(٤٦) فرغ قيمة الذهب فى السوق العالمى يعنى امتصاص فائض الأموال المتولدة من الأرصدة =

البلد	القيمة	البلد	القيمة	البلد	القيمة
جنوب افريقيا	٤,١٦٢	الولايات المتحدة	٤٩,٧	بلجيكا	٧,٥
الاتحاد السوفيتي	٢,١١٨	ألمانيا الغربية	٢٠,٩	أمريكا الجنوبية	٥,٤
كندا	٣٠٣	فرنسا	١٧,٩	الشرق الأوسط	٥,٦
الولايات المتحدة	١٩٤	الاتحاد السوفيتي	١٥,٩	كندا	٣,٩
أمريكا الجنوبية	١٧٦	سويسرا	١٤,٨	انجلترا	٣,٧٩
بقية العالم	٦٠٦	ايطاليا هولندا	٩,٧	بقية العالم	٢,٤

المصدر :

Prof. Michel Kaser. Modiano Publishing, Oxford. Time (International)

Intrenational Finacial statistics, April, ١974, Vol. XXII, No. 4.

وحتى بفرض ثبات القيمة ، فهذا ليس كافياً لتحقيق الاستقرار النقدي كشرط للنمو الاقتصادي . ومعنى آخر نحن نشك في امكانية التوازن التلقائي لتحقيق الارتباط بين الكمية والقيمة من جهة والاستقرار والنمو من جهة أخرى . ولكي نثبت هذه الحقيقة نبدأ من الفرض الأول الذي يتصور

البتروولية للبلاد البتروولية والتي حولت إلى ذهب كقيم هروبية من التضخم ثم تخفيض سعر الذهب يعني تخفيض القيمة الحقيقية لهذه الأرصدة . وفي السوق الداخلى فان عرض كيات من الذهب في السوق الأمريكى (بعد فصل كل علاقة بين الذهب والدولار) يعنى زيادة المعروض منه وتخفيض قيمته بالنسبة للدولار . ورفع قيمة الدولار كاجراء لمكافحة التضخم :

أنظر في المناقشات حول الذهب وتحديد أسعاره بين الآراء الموافقة والمعارضة .

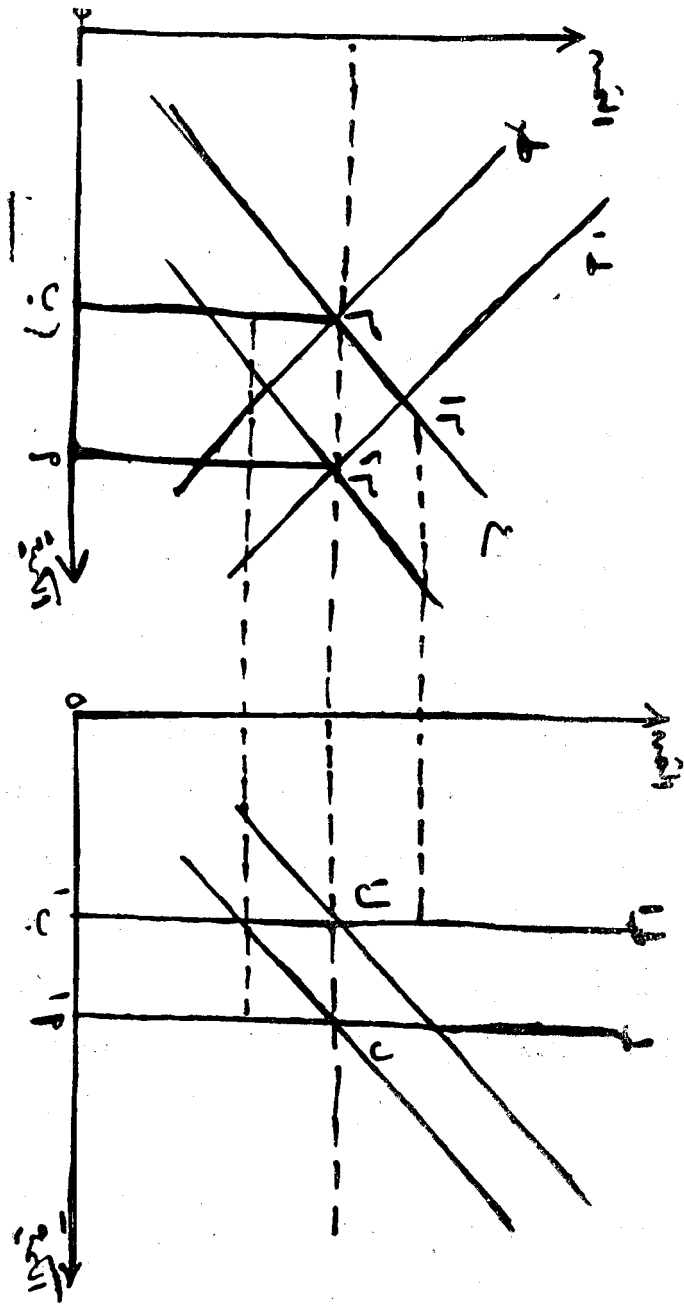
C.P. Kindleberger : Le prix de l'or et le problème de N — 1, Economie appliquée, Tome 23, No. 1, 1970, pp. 199 — 162.

American Economic Review, papers and proceedings, Vol. LIX, No. 2 Mai 1969, pp.344 — 348.

امكانية تحقيق الثبات في القيمة من خلال قاعدة الذهب . فنحن نعلم من دراستنا لقاعدة الذهب ، أن هذه القاعدة تحقق بفعل القوى التلقائية للعرض والطلب وحدة القيمة بين الذهب كسلعة والذهب كنقود . وعلى سبيل المثال لو فرض وارتفعت قيمة الذهب كسلعة نتيجة زيادة الطلب على الذهب في سوق السلع ، فان منحنى الطلب على الذهب ينتقل إلى اليمين (شكل ٦) ، ويلتقى مع منحنى العرض في نقطة توازن جديدة (م ١) . ولما كان ثمن التوازن الجديد أعلى من ثمن التوازن القديم ، والذي بدوره يعادل ثمن التوازن في السوق النقدية (ل) ، فان هذا سوف يؤدي ببعض الأفراد والمشروعات إلى تحويل نقودهم الذهبية (أو المرتبطة بالذهب) إلى سبائك ويطرحونها للتداول في السوق السلعية . وسوف يترتب على ذلك آثاران :

الأول : ويتعلق بسوق النقد ، حيث ينتقل منحنى العرض للنقود الذهبية إلى اليسار . أما الطلب فهو ثابت ويأخذ شكل منحنى جامد المرونة (وخط مستقيم مواز للمحور الرأسى) ، وهو لا يعتبر دالة للثمن كما لا يعتبر الثمن دالة له (إذ أنه يرتبط بعوامل أخرى) . ومع ذلك سوف ينتقل منحنى الطلب إلى اليسار متبعاً منحنى العرض في حركته ، ويلتقى الاثنان في نقطة توازن جديدة لا تختلف من حيث القيمة عن نقطة التوازن القديمة (ل - ل ١) . حيث أن القيمة هنا أسمية ومحددة من جانب الدولة .

والثانى : ويتعلق بسوق السلع . إذ يترتب على ورود كميات الذهب الجديدة زيادة في عرض الذهب . وينتقل منحنى العرض إلى اليمين ليتقاطع مع منحنى الطلب الجديد في النقطة م ٢ ونقطة التوازن الأصلية تعادل نقطة التوازن الجديد (م ٢ = م) والتي بدورها تعادل القيمة الأسمية المحددة في



شکل (۶)

سوق النقد ، وبذلك نكون قد وصلنا إلى النتيجة التي نادت بها النظرية التقليدية .

وبالرغم من وحدة القيمة الا أن النظرية التقليدية لم تنبه لأثر هام وخطير حيث أن التوازن أو وحدة القيمة بين الذهب كنقد (بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وبين قيمة الذهب كسلعة ، قد يكون على حساب الاستقرار والنمو الاقتصادي . فالتغيرات السابقة قد أدت إلى نقصان كمية النقود الذهبية (أو المرتبطة بالذهب) بمقدار المسافة «أ ب» في الشكل (٦) . وهذا النقصان قد تحول إلى زيادة في عرض الذهب في السوق السلعية بمقدار المسافة «أ ب» وهذا يعنى أن تتعرض السوق النقدية لنقص في الموارد اللازمة لتمويل النشاط الانتاجى والتوزيعى . وان جزءاً من تلك الموارد قد سكن فيما هروبية أو اكتنازية ، مع أن التوازن بين قيمة الذهب السلعية وقيمتها الرשמية قد عاد لصورته الأولى . وحتى بفرض امكانية رجوع الذهب مرة أخرى إلى السوق النقدية ، فان هناك فترة زمنية تمر قبل اتمام هذا التحول تحت تأثير الأثر النفسى بزيادة الأسعار في السوق السلعية . ومعنى تناقص كمية النقود لفترة دائمة أو مؤقتة في السوق النقدية ، مع ما يترتب عليه من عجز في النشاط أن يتعرض الاستقرار للخطر (البطالة) وتضعف معدلات النمو الاقتصادي ولعل هذا السبب كاف لتفسير ظهور النقود الورقية والاثمانية في ظل قاعدة الذهب كمحلول مكتملة لمشكلة نقص السيولة اللازمة لتمويل النشاط الاقتصادي .

هذا المنطق التحليلي يمكن أن يعمم ويطبق في الظروف الحالية (قاعدة النقد الورقية) وخاصة بالنسبة للعلاقات بين النقود«والقيم الهروبية الاكتنازية» .
وبادئاً فنحن نتساءل عن الدوافع التي تجعل الأفراد يفضلون تحويل ادخاراتهم

السائلة وشبه السائلة إلى قيم هروبية (ذهب أو عقار) ، مما يؤدي إلى تسرب جزء كبير من الموارد النقدية المخصصة بحسب الأصل للتوظيف الاستثماري من السوق النقدية وتحولها إلى ادخار معقم في السوق السلعية . ان أسباب عديدة تدفع الأفراد إلى مثل هذا التصرف ، من أهمها الإحساس بأن المعدن أو العقار مخزن أمين ودائم للثروة في مواجهة التضخم الذي ينقض من قيمة ثرواتهم النقدية . فالاحتياز حل بديل للادخار . وعندئذ يقارن الأفراد بين التغير في قيمة الأصل الاكتنازي وبين عائد القيمة من الوديعة أو الأصل النقدي والمالي ، وغالباً ما يفوق العائد الأول العائد الثاني . ويدعم من ذلك أن يكون العائد من الوديعة أو الأصل النقدي والمال لا يعوض نسبة الاستهلاك في قيمة هذا الأصل نتيجة التضخم . فعملية تحويل الأصول النقدية وشبه النقدية إلى ذهب أو عقارات يعنى تغييراً في أنماط توزيع الثروة لدى الأفراد .

ونحن لا نعتقد أن التغيرات في قيمة الذهب نتيجة التغيرات في العرض والطلب الخاصة بهذا المعدن كانت دافعاً قوياً وراء هذه النوعية من السلوك الاكتنازية . فقلة المعروض من الذهب أو كثرته لن تؤثر كثيراً في سعر الذهب بل ان حيازة الذهب لا تحقق فقط عائداً دورياً وانما هي تكلف ايضاً نفقة (٤٧) . انما السبب الحقيقي يعود - كما سبق وقلنا - إلى التضخم . وان هذا التضخم يصيب بالدرجة الأولى القيم الاقتصادية للأصول النقدية وشبه النقدية والمالية . كما أن العائد من هذه الأصول لم يعد كافياً لتعويض التناقص في قيمة هذه الأصول . وفي الفترات السابقة والتي سادت فيها الاقتصاديات الصناعية الرأسمالية معدلات تضخم مقبولة يصاحبها زيادة متناسبة في كل من دخول العمل (الأجور) ودخول الأصول النقدية والمالية

(٤٧) وهي نفقة تخزين الذهب في البنوك وحمايته .

(ارباح وفوائد) كان سعر الذهب منخفضاً في الأسواق ، وبالرغم من ثبات العرض وزيادة الطلب عليه لمواجهة نمو التجارة العالمية . وبقي هذا السعر في الحدود التي التزمت بها الولايات المتحدة بمقتضى اتفاقية بريتون وودز (٣٥ دولار للاوقية) . وعندما ارتفعت في الآونة الأخيرة معدلات التضخم وتجاوزت الحدود المقبولة وانكششت الأرباح وارتفعت الأجور وحدثت تقلبات في أسعار الفائدة ، ارتفع سعر الذهب . ولم يكن هذا الارتفاع نتيجة مباشرة لانخفاض العرض ، إذ على العكس عن ذلك تزايد عرض الذهب نتيجة زيادة الانتاج (كأثر لرفع الأسعار) وطرح جزءاً من المخزون الأمريكي للبيع . كما لم يكن هذا الارتفاع نتيجة مباشرة للزيادة في الطلب على الذهب ، بل على العكس تراجع الطلب نتيجة زيادة استخدام حقوق السحب الخاصة في التجارة العالمية ، وتمتع الدولار بثبات نسبي في القيمة في الفترة الأخيرة (عام ١٩٧٥) . والسبب الحقيقي في نظرنا يعود إلى بروز نوعية خاصة من الطلب البديل . الطلب الذي يبحث عن الاكتناز أو قيم مضمونة كوسيلة للمحافظة على قيمة الثروة النقدية . ولذلك فان السياسات النقدية الأخيرة والتي إتبعها كثير من الدول الأوروبية ، والتي تقوم على رفع أسعار الفائدة بالنسبة للأصول النقدية وشبه النقدية (الودائع الادخارية) وعلى تنشيط الاستثمار بهدف زيادة معدلات العائد والأرباح بالنسبة للأصول المالية ، كان لها أثرها في تسهيل كثير من الحيازات الذهبية للأفراد وتثبيت أسعار الذهب .

وعليه فان تحويل النقود (بمعناها المتسع) من السوق النقدية إلى سوق الاكتناز أو حتى إلى سوق السلع لا يتوقف بالدرجة الأولى على عرض وطلب الأصول بكافة أنواعها ، أي لا يتوقف على دالة تفضيل الأصول وانما يعود إلى فكرتنا حول الطلب البديل والحلول المتتالية . فالتوزيع أو الاختيار لا يتم - كما يفهم من بعض الدراسات - من خلال المقارنة بين عائد الأصل وتناقص أو تزايد قيمة الأصل ذاته ، وانما هذه العلاقة أو المقارنة تتم بين عائد أصل معين وقيمة هذا الأصل والتغيرات المتتالية

التي تحدث في قيمة أصل آخر (٤٨) .

ومهما كانت الدوافع وراء سلوك الأشخاص الاقتصادية نحو الاتجاه الاكتنازي والقيم الهروبية ، الا أن الأمر يصبح خطيراً إذ أن هذا السلوك سوف يؤدي إلى :

- تعقيم جزء من الثروة النقدية الاقتصادية ومنعها من الاستخدام الأمثل لتمويل الاستثمار أو النشاط الاقتصادي الحقيقي والجارى .
- اقتصار دور النقود على المضاربة (العقارية والذهب) ، مما يربط ارتفاعاً في الأسعار النقدية وزيادة الأثر التراكمي للتضخم .
- تحقيق اختلال في الأسعار النسبية .
- عدم مشاركة النقود في زيادة القيمة المضافة الحقيقية .
- ارتفاع أثمان بعض الخدمات الاجتماعية الضرورية (الاسكان) .
- إعادة توزيع الدخل النقدي والموارد النقدية لصالح قطاعات لا تتمتع بالأولوية .

على أية حال فان لا قاعدة الذهب أو قاعدة النقد الورقية المرتبطة الليبرالية

(٤٨) ومع ذلك فن الملاحظ أن الأفراد في الاقتصاديات الصناعية الرأسمالية عندما يجدون أن قيمة العائد أو الدخل من الأصول النقدية والمالية يمكن أن تعطى ولو جزئياً قيمة التناقض في هذه الأصول ، فانهم يفضلون هذا النوع من الأصول (الادخار السائل وشبه السائل والأوراق المالية) عن القيم الهروبية بعكس الأفراد في البلاد المتخلفة . ولعل هذا يعود إلى عدة عوامل تتميز بها الاقتصاديات المتخلفة من أبرزها قدرة الأصول النقدية والمالية ، ضيق التعامل في السوق النقدية والمالية ، انخفاض أسعار الفائدة والقيود التي توضع في بعض البلدان عليها ، عدم نمو العادات المصرفية والمالية ، وغياب المؤسسات المالية المتخصصة ، عدم وجود فرص كافية للتوظيف الاستثماري ، وأخيراً العادات الاجتماعية والقيم التي تجعل الأفراد يهتمون بقيمة الأصل أكثر من اهتمامهم بالعائد المتحقق من هذا الأصل .

أنظر في تفصيل ذلك : كتابنا « النظرية النقدية من خلال التحليل الكلي ، ص ٢٨٢ ، إلى ص ٣٩٤ .

النقدية يمكن أن تحقق الاستقرار الاقتصادي ، اللهم الا إذا كان المقصود بمفهوم الاستقرار معنى نقدي ضيق يتمثل في استقرار الأسعار المطلقة (النقدية) ولا يقدر من ذلك ان تقلبات الأسعار وقيمة النقود كانت أقل نسبياً في البلاد التي تتبع سياسة نقدية تقوم على الحد الأدنى من التدخل النقدي إذ أن ذلك في الحقيقة يعود إلى عاملين أساسيين :

العامل الأول : ويرتبط بسياسة تجميد الأجور النقدية أو زيادتها بمعدلات مقبولة . ويدعم من هذه السياسة غياب أي تنظيم نقابي فعال أو تدخل إيجابي من جانب القوى العالمية (مثل على ذلك نقابات العمال في أمريكا واليابان وألمانيا) .

العامل الثاني : ويرتبط بالتجارة الخارجية وحركات رؤوس الأموال وبصفة خاصة من خلال حصول البلاد المتقدمة من البلاد المتخلفة على المواد الأولية بأسعار منخفضة ، تسرب الفائض النقدي من البلاد الثانية إلى البلاد الأولى من خلال المشروعات الدولية متعددة الجنسيات وشبكة المصارف الدولية وتغاير معدلات الفائدة ، ثم استخدام هذا الفائض لتمويل الاستثمار في البلاد الصناعية بأقل تكلفة ممكنة . وهذه الظروف من شأنها تقليل نفقات الانتاج أو على الأقل امتصاص الزيادة في الأجور على حساب البلاد المتخلفة ولقد اتضح هذه الحقيقة من خلال تطورات التضخم الزاحف ، والذي بدأ مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، وتميز بادئاً بارتفاع معدلات الأسعار والأجور بمستويات بسيطة صاحبت عمليات النمو والتراكم الرأسمالي ، وحققت في نفس الوقت اختلال في الأسعار النسبية بين منتجات البلاد المتقدمة ومنتجات البلاد المتخلفة . ولقد تحول هذا التضخم في الفترات الأخيرة إلى تضخم جامح عندما بدأت القوى العالمية في المطالبة بارتفاع الأجور ، وعندما تخلت كثير من الاقتصاديات الصناعية الرأسمالية عن سياسة تثبيت الأجور والأسعار أو سياسة الزيادات المتدرجة والبسيطة في الأجور (فرنسا عام ١٩٦٨) . وضاعف من تلك الآثار مطالبة البلاد المتخلفة وبصفة خاصة

البلاذ البرولية بزيادة أسعار منتجاتها . وبذلك لم تعد الوسائل التقليدية للسياسة النقدية تجدى لمواجهة تلك التغيرات الجديدة . وبدأ البحث حول تفسير جديد لمفهوم الرفاهية الاقتصادية والسياسات النقدية التي تتفق مع هذا المفهوم

٢ - ٢ - ٣ : ثالثاً : العلاقة بين الأصول النقدية والأصول الطبيعية :

فيما يختص بهذه العلاقة نحن في الواقع أمام اتجاهين رئيسيين :

الاتجاه الأول : وينظر فيه إلى النقود باعتبارها سلعة . دون تحديد ما إذا

كانت تدخل في نطاق السلع الانتاجية أو الاستهلاكية . ولقد اقترن

هذا الاعتقاد بداءة بالخلط التام بين قيمة النقود وقيمة الموضوع النقدي

أو المادة التي تصنع منها النقود . وحاولت مدرسة بكاملها أن تستفيد من هذا

الخلط لتأسيس نظرية لقيمة النقود تقترب من نظرية قيمة الأشياء . فقيمة

النقود تستمد من قيمة المعدن المعدن الذي تصنع منه . وهذا التصور الخيالي

كان أساس ارتباط النقود بقاعدة الذهب في فترة تاريخية معينة . والواقع

ان الذهب كما يقول فرانسوا بيرو في مقاله كلاسيكية ولكنّها تبرز مرة

أخرى بأهميتها في مجرى الحوادث الحالية لا يجوز على استخدامات عامة

أو صناعية تبرر له مثل هذا الاعتقاد الكبير في القيمة . فأهميته المتزايدة

انما تعود إلى استعماله النقدية (سواء في المجال الداخلي أو الدولي) . فاستخدامه

كتقد هو الذي منحه القوة الشرائية المتزايدة في المبادلة والحصول على كافة

السلع الأخرى (٤٩) . فاذا افترضنا أن الاستعمال النقدي للذهب قد انتهى

وكان لهذا الاختيار صفة نهائية ودائمة ، فان الذهب سوف يفقد جانباً

كبيراً من قيمته وأهميته . ولن يبقى له الا قيمة عادية تتناسب مع استخداماته

الصناعية . وبالطبع فان هذه القيمة المتواضعة لن تعادل قيمته المرتفعة والتي

F. Perroux : L'intégration de la théorie de la valeur de la monnaie. (٤٩) à la théorie de la valeur de biens, Revue de l'économie contemporaine Dec. 1943.

Reproduit : Seminaires de formation à l'analyse économique, Recueil de textes, Paris, Tome I, p. 189.

كانت له في القرن التاسع عشر (في ظل قاعدة الذهب) أو التي اكتسبها في القرن العشرين (تحت تأثير دوره في المدفوعات الدولية وانخفاض القوة الشرائية للدولار) .

ولقد استمر هذا الاتجاه في الربط بين قيمة النقود الورقية والائتمانية وبين السلع من خلال بعض الخصائص المشتركة . فالنقود تتشابه مع السلع من حيث خصوعها لقوانين الندرة ، أي من حيث تأثير الكمية على القيمة . فتغير عرض النقود مع بقاء الطلب ثابتاً سوف يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود أو ارتفاعها ، بحسب ما إذا كان هناك زيادة أو نقصان في كمية النقود المعروضة . وإذا كانت النقود تتماثل مع السلع الأخرى من حيث الندرة ، فهي تختلف عنها من حيث النفقة والطلب . فمن حيث النفقة فإن إنتاجها لا يكلف نفقة تذكر . ومن حيث الطلب (الشخصي) فهي لا تحقق اشباعاً مباشراً ، حيث أن منفعتها مشتقة من منفعة السلع المشتراه بها . فنحن لا نأكل النقود وإنما نستخدمها لشراء السلع الغذائية .

ولكن هذا الاتجاه يتعارض مع التحليل الحديث لوظائف النقود . فالنقود تستخدم في المبادلة للحصول على السلع الأخرى . وهي تعتبر أيضاً وبذاتها أصلاً يمكن أن يولد دخلاً أو عائداً عن طريق الادخار السائل أو عن طريق الأصول شبه التقديية والمالية . وإذا حاولنا أن نطبق مبدأ المنفعة أو الاشباع على النقود (المعيار الشخصي) ، فسوف نجد للأصول التقديية أربعة أبعاد ، فكل بعد منها مشتق من وظيفة معينة وتحقيق منفعة متميزة .

– البعد الأول وفيه ينظر إلى النقود باعتبارها أداة للمبادلة ووسيط عام يمكن من خلاله وبواسطته الحصول على كافة السلع الأخرى وتحقيق منفعة مشتقة وشخصية من استخدام هذه السلع .

– البعد الثاني وفيه ينظر إلى النقود باعتبارها أصلاً أو عنصراً من عناصر

الثروة الاقتصادية لها منفعة مباشرة عن طريق تحقيق دخل أو عائد من حيازة هذا الأصل .

– البعد الثالث وفيه ينظر إلى النقود باعتبارها علاقة مالية لها منفعة اقتصادية عامة تتمثل في دورها في تمويل النشاطين الانتاجي والتوزيعي وفي المبادلة الدولية وتحدد لها قيمة بالنسبة للخارج .

– البعد الرابع والأخير وفيه ينظر إلى النقود باعتبارها علاقة اجتماعية تساهم في تكوين الانفاق العام وتوزيع الدخل .

الاتجاه الثاني : ويتأثر بموقف النظرية الأسمية والتي ترى أن النقود أداة تعبر عن ارادة الدولة . فالنقود ليست لها قيمة في ذاتها وانما تستمد قيمتها من سلطة الاجبار . فالدولة طبقاً لرأى الاقتصادى كنانب هي التي تخلق قيمة النقود وهي التي تخلع عنها هذا الصفة . ويستدل على تلك الحقيقة من خلال قدرة البنك المركزى على تخفيض قيمة العملة داخلياً (سياسة الأسعار وكمية النقود (وخارجياً) تخفيض قيمة العملة) تبعاً لأهداف السياسة النقدية للدولة .

هذا الاتجاه منتقد بدوره ، لأن النقود كما ترتبط بالنشاط الاقتصادى القومى وبأهداف الدولة ، ترتبط أيضاً بالنشاط الجزئى والوحدوى للقوى الاجتماعية المشاركة بصورة أو بأخرى في هذا النشاط (الأفراد – المشروعات النقابات – المؤسسات المصرفية والمالية – المشروعات الانتاجية والتسويقية) . فهذه القوى يمكن أن تؤثر في النشاط النقدي العام ، فتقلل أو تزيد من فاعلية السياسة النقدية طبقاً لأهدافها الخاصة . فالنقود ترتبط بالنشاط الاقتصادى القومى من حيث كمية النقود والايمان وسرعة التداول والانفاق الحكومى وحجم الادخار الكلى والاستثمار الكلى ، وميزان المدفوعات بقيمة العملة الخارجية (سعر الصرف) وبالنسبة لهذه الكميات والعلاقات الكلية تتفوق المصالح الجماعية على المصالح الفردية . ويجب أن يكون الهدف هو تحقيق

الحد الأقصى الاجتماعي الكلي ، والذي قد يكون مجرد تجميع للحدود القصوى الاجتماعية للأفراد والجماعات الاجتماعية الديناميكية ، أو العكس فقد نجد أن بعض المصالح الفردية أو مصالح بعض الفئات الاجتماعية تتناقض مع هذا الحد الأقصى الاجتماعي الكلي كما هو محدد في السياسة الاقتصادية والنقدية .

ولكن النقود ترتبط أيضاً بالنشاط الجزئي والوحدوي للأفراد بصفة انفرادية أو من خلال الانتماء إلى فئات اجتماعية معينة . وقد يبدو هذا الارتباط من خلال طريقة الانفاق والتمويل للأفراد والمشروعات الانتاجية ، أو من خلال الأجور النقدية بالنسبة لنقابات العمال ، أو من خلال التحول إلى الأصول شبه النقدية والمالية وما يرتبط بهما من ظواهر المضاربة وحساب للعائد بالنسبة للمؤسسات المالية المتخصصة ، أو من خلال عمليات خلق الائتمان وتحقيق الحد الأقصى من الارباح (حد أدنى لنفقة الأقران وحد أقصى لنفقة التوظيف) بالنسبة للمؤسسات .

وعليه تستطيع هذه القوى الاجتماعية من خلال سلوكها نحو زيادة الأجور النقدية بمعدلات مضاعفة ، وزيادة الاستهلاك ، وزيادة أسعار الفائدة أن تزيد من حجم النقود وتخفض من القوة الشرائية لها ، وتزيد من حجم الواردات وتسرب الفائض النقدي إلى الخارج ، أو على العكس تستطيع عن طريق مستويات معتدلة من الزيادة في الأجور ، وزيادات كافية للادخارات الفردية ، وطلب على السيولة النقدية بهدف التوظيف الانتاجي ، أن تزيد من حجم الادخار الكلي وحجم الاستثمار الكلي ، وبالتالي ترفع من قدرات الاقتصاد القومي الانتاجية والتنافسية .

٢ - ٢ - ٤ نخلص مما سبق إلى حقيقتين أساسيتين :

الحقيقة الأولى : وهي أن أي سياسة نقدية في ظل اقتصاد الرفاهية يجب أن تنظر إلى النقود باعتبارها عنصراً من عناصر الثروة الاقتصادية في المجتمع . وهي بذلك تشابه مع الأصول الرأسمالية الأخرى . ويمكن أن

تعرض لانخفاض أو ارتفاع في القيمة نتيجة عوامل عددة . كما يمكنها أن تولد دخلاً أو عائداً إيجابياً أو سلبياً ، وهي لازمة للنمو الاقتصادي واستقراره . ولكنها يمكن أن تكون في بعض الأحيان عائناً أمام هذا النمو ومصدراً لكثير من التقلبات الاقتصادية وأداة للتوزيع غير المتساوي للدخل . وبهذه المعنى فهي تساهم في تحقيق الحد الأقصى الاجتماعي بصورة معينة حسب طريقة استخدامها . وهذا ما يدفعنا إلى ضرورة تحديد العلاقة بين النشاط النقدي ودالة الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية بهدف تحديد أعمق للطبيعة التدخلية للسياسة النقدية في اقتصاد الرفاهية .

الحقيقة الثانية : مخطيء من يظن أن السياسة النقدية في اقتصاد الرفاهية تقتصر على تدخل السلطات العامة (الخزانة العامة والبنك المركزي) بوسائل وأدوات متعددة لأجل تحقيق أهداف محددة سابقاً . فالحقيقة ان السياسة النقدية هي مباراة بين قوى اجتماعية (الدولة - المشروعات - النقابات - المستهلكين - الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية .. الخ) . مباراة تتضمن اختيارات استراتيجية ومحاولات لتحقيق هذه الاختيارات . ولأنه مهما كانت نوعية أو طبيعة هذه الاختيارات فهي تتضمن بالضرورة منافع أو مكاسب تجنبها بعض الفئات الاجتماعية وخسائر تتعرض لها الفئات الأخرى . وتعمل كل جماعة أما إلى تحقيق الحد الأقصى من المنفعة أو الربح وأما إلى تحقيق الحد الأدنى من الخسارة . وتصبح المشكلة عندئذ هي كيفية تحقيق «الحد الأقصى الأدنى» للمنفعة العامة المتولدة من سياسة نقدية معينة . ونجاح وفعالية السياسة النقدية في اقتصاد الرفاهية يتوقف على قدرة السلطات العامة على تحقيق التوازن بين مواقف وسلوك الجماعات الاجتماعية الديناميكية عندما تدخل جميعاً في حلقة متشابكة من العلاقات النقدية تبرز من خلالها مجموعة من المتناقضات تولد الحركة في النظام النقدي طبقاً للمنطق الديالكتيكي ومن ثم فإن الطبيعة التدخلية للسياسة النقدية تتوقف على سلوك القوى الاجتماعية وتصارعها في النشاط النقدي . وهذا ما ينبغي دراسته أيضاً من أجل زيادة تعميق فهمنا للطبيعة التدخلية للسياسة النقدية في اقتصاد الرفاهية .

٣ - ١ دالة الرفاهية الاجتماعية هي تصور تجريدي ، يبين لنا ، من خلال بعض العلاقات المؤكدة أو الاحتمالية ، كيفية بلوغ الحد الأقصى الاجتماعي لمجموعة اجتماعية منتقاة (أيا كانت المعايير الموضوعية أو الشخصية كمؤشرات عن نوعية هذا الهدف الاجتماعي) ، اعتماداً على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية (٥٠) . والمشكلة تتمثل في أن نحدد من زاوية النشاط والسياسة النقدية ، طبيعة تلك العلاقة وبين المتغيرات المسببة ومدى تأثير كل منها على الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية .

والشكل الأول الذي يمكن أن تعرض من خلاله الدالة يربط بين هذا الهدف الاجتماعي (٥) وبين بعض المظاهر الكمية لعناصر الثروة الاقتصادية مثل ص كمية السلع المنتجة (القيمة الطبيعية أي مقدرة بالأسعار الثابتة) والتي تنقسم إلى ص ن كمية السلع الاستهلاكية ، ص كمية السلع الانتاجية ، و س ز كمية عناصر الانتاج (القيمة الطبيعية مقدره بالأسعار الثابتة) ، وبعض المظاهر الكيفية والتي تتمثل في طريقة توزيع الدخل (ع) والنظام الاجتماعي والسياسي (ج) (٥١) . وعليه تأخذ الدالة الشكل التالي :

Social Welfare Fuction

(*)

(٥٠) أنظر في ذلك :

K. Arrow : Social choice and individual values, New York, John liley 1951.

K. Arrow and Tibor Socitovsky : Readings in walfare economics, American Association Series, George Allen and Unwin Ltd., London, 1969.

(٥١) حيث تفترض ثبات هذ العنصر لعزل العوامل الاقتصادية عن العوامل الاقتصادية.

أنظر :

H. T. Hoplin : Micro-economic analysis, welfare and efficiency in private and public sectors, A. Harper international edition, London, 1971, p. 303.

ه = د ج ص س ز ٢ ج ص ن ز ج س ز ع ، ج

حيث ز = ١ ، ٢ ، ن

ويمكن أيضاً أن نعرض لتلك العلاقة من خلال تحليل المنفعة ، وعلى أساس أن الرفاهية الاجتماعية ليست سوى تعبيراً عن دالة المنفعة الجماعية . والأخيرة تقاس بالمنافع التي يحصل عليها أفراد المجتمع . وبذلك تأخذ دالة الرفاهية الشكل التالي :

ه = د (ف ١ ، ف ٢ ، ف ن)

حيث ترمز ف ز إلى دوال المنافع الفردية .

فاذا افترضنا أن دالة المنفعة الجماعية تعادل مجموع دوال المنافع الفردية فان دالة الرفاهية الاجتماعية تتحول إلى الشكل الصريح التالي (٥٢)

$$ه = \sum_{z=1}^n ف ز$$

غاية الأمر أن الشكل الأخير للدالة قد يثير اللبس حول امكانية افتراض زيادة الرفاهية الاجتماعية ككل ، بالرغم من أن بعض دوال المنافع الفردية قد تتعرض للتناقص . (٥٣) وهو تصور ينطبق بدقة خاصة بالنسبة للعلاقة بين الرفاهية الاجتماعية والسياسة النقدية . على أية حال فان ما نهتم به من خصائص هذه الدالة ، انما يقتصر على تلك الخصائص التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنشاط النقدي ويمكن أن تؤثر أو تتأثر بالسياسة النقدية .

(٥٢) هذا الشكل يقرب من دالة جيفونز Jevons أنظر ذلك :

P. Samuelson : Foundation of economic analysis, Atheneum, New York, 1965, pp. 90 — 117.

(أ) الخصائص النقدية لدالة الرفاهية الاجتماعية :

أولاً - تعدد الادوار الوظيفية للدخول النقدية (أداة استهلاك - ائتمان - تمويل) :

٣ - ٢ - ١ وأول هذه الخصائص يرتبط بالنظر إلى النقود بمعناها المتسع والذي يشمل على كافة عناصر الثروة النقدية من الأصول النقدية وشبه النقدية والمالية. وهي بهذا المفهوم تدخل ضمن عناصر الثروة الاقتصادية أى تعتبر أحد المتغيرات المستقلة فى دالة الرفاهية . وعلى أساس أنها تمثل فئة مستقلة ، وفى ذات الوقت مشتقة تنتمى تارة إلى الفئة الكلية لعناصر الانتاج (م) $\text{م} = \text{س} + \text{ز}$ عندما تكون النقود أداة تمويل ورأس مال ، وتارة أخرى إلى الفئة الكلية للسلع الاستهلاكية (م) $\text{م} = \text{ص} + \text{س} + \text{ز}$ عندما تكون النقود أداة استهلاك ومبادلة أى بديل عن السلع ، ومهذين المعنيين فان زيادتها (أى عناصر الثروة النقدية) تعنى زيادة امكانيات الاقتصاد التمويلية والانتاجية والتوزيعية ، وبالتالي زيادة الرفاهية الاجتماعية للمجتمع وأفراده .

وهذه الحقيقة ليست جديدة فى الاقتصاد . فقديماً قيل أن النقود تعمل فى نطاق الاقتصاد كما يعمل الدم فى الجسم ، حيث أن دورانها فى الجسم يغذى أعضاؤه ويحقق الاتصال بينها بهدف تحقيق توازنه^٤ (٥٣) كما عبر عن ذلك «شميان» فى القرن التاسع عشر بقوله^٥ أن النقود هى ظاهرة تولدت عن اعتقاد اجتماعى بقدرتها أو سلطتها على الحصول على السلع والخدمات . فمن يعطى سلعة أو يقدم خدمة مقابل النقود ، يعتقد بإمكانية ان تعود اليه هذه السلعة أو الخدمة أو حتى سلعة أو خدمة بديلة مقابل النقود . وهى سلطة عامة تغطى كافة الأشياء . وعالمية تمارس فى مختلف المجتمعات . فالذهب

(٥٣) أنظر كتابنا : النظرية النقدية من خلال التحليل الكلى ، المرجع السالف الإشارة

اليه ، ص ١٠٠ .

أو الفضة أو غيرها من الأشياء أو الأشكال أصبحت نقوداً ، عندما اكتسبت قوة عليا ، واعتقاداً انسانياً بدورها الفعال في اقتصاد المبادلة (٥٤) .

ولكن يجب أن نلاحظ ان القوة الاقتصادية للنقود في الاقتصاد المعاصر قد تجاوزت دورها المحدد في مجال المبادلة ، لتصبح بعد ذلك أداة ائتمان أى تمثل قوة شرائية افتراضية قبله وقائمة على الثقة ، تستخدم في تيسير حركة الانتاج والتوزيع في المدة القصيرة . ثم لتصبح أخيراً أداة تمويل أو رأسمال يساهم في عملية خلق الطاقة الانتاجية أو تجديدها . ويترتب على استخدامها بهذا الشكل إعادة الانتاج وتوليد دخول ايجابية أو سلبية . فهى أولاً رأس مال من خلال التعبير القانوني والقيمي (الاسهم) عن الأصول الطبيعية . فاذا كان رأس المال الحقيقي يتمثل في الأصول الطبيعية ذات الخصائص المستمرة فالأصول المالية تعنى القيمة النقدية لأدوات الملكية والانتاج وهى بهذا المعنى تتداول في الأسواق المالية . وهى رأس مال ثانياً من حيث اعتبارها قناة من قنوات التمويل أى تصل بين مصادر الادخار السائل وشبه السائل ومصادر التوظيف الاستثمارى بواسطة الاكتتاب أو الاقتراض لانشاء رأس مال طبيعى جديد أو لزيادة رأس مال قائم بالفعل . وهى رأس مال ثالثاً من خلال مشاركة الأصول النقدية والأصول ذات السيولة العالمية والتي يحتفظ بها المشروع في محفظته المالية - مع غيرها من الأصول الطبيعية طويلة الأجل فى العناصر البشرية والأصول الطبيعية قصيرة الأجل في عملية توليد الناتج . فالسيولة النقدية للمشروع تسمح بعملية الانفاق الدورى والضرورى لمواجهة المصروفات الجارية نتيجة الفروق الزمنية بين مرحلة الانفاق ومرحلة الحصول على الدخل أو العائد . وهى - رابعاً رأس مال من حيث الأرباح النقدية المتراكمة في شكل احتياطيات والتي تستخدم

Simiand : La monnaie réalité sociale, pp. 178 — 179. (٥٤)

Annales sociologique 1934. Alean-edit, Paris

منشور في : Seminaires de formation à l'analyse économique Recueil
de textes, tome 1.

في التمويل الذاتي سواء كان ذلك لغرض الاستثمار بالتوسع أو بالاستبدال والتجديد أو بالصيانة أو بالبحث العلمي أو حتى لمجرد الاستثمار التجاري (التسويق) .

والقوة الاقتصادية لعناصر الثروة - أي مدى تأثيرها على الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية - تختلف بحسب نوعية الأصل ذاته . فجميع الأصول النقدية تتشابه من حيث الخصائص الائتمانية المؤسسة على الثقة في قدرة الوظيفة وفي امتدادها الزمني والمكاني . كما أنها تماثل أيضاً من حيث لتغيرات القيمة مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى اختلاف قيمتها الاسمية عن قيمتها الفعلية . أما في غير ذلك فهناك اختلافات في الخصائص تؤثر في قوتها الاقتصادية .

فالنقود الذهبية والنقود الورقية من عملات الاحتياط العالمية تتمتع بقوة اقتصادية متسعة نتيجة سيولتها المرتفعة ونطاق قوتها الشرائية والذي يغطي الاقتصاد العالمي . وهي بهذا المعنى تسمح بالحصول على كافة السلع الاستهلاكية أو الانتاجية من كافة البلدان . ومن ثم فإن الاقتصاد الذي يحوز على فائض من الذهب والعملات الأجنبية ، من المفروض أن يتمتع برفاهية اقتصادية واجتماعية تفوق الاقتصاد الذي يعاني من عجز في هذه الموارد . فالاقصاد الأول قد حقق هذا الفائض من خلال ميزان المدفوعات وهو تعبير عن زيادة الانتاج الداخلي والتصديق وعن استقرار اقتصادي يجذب اليه رؤوس الأموال . كما أن ثروته النقدية من الذهب والعملات الأجنبية تحقق له اشباع متطلبات الطلب الداخلي من السلع الاستهلاكية والاستثمارية عن طريق الاستيراد الداخلي . وتسمح له أيضاً بالاستفادة من فروق الأسعار والمميزات النسبية وتحقق له حرية الاختيار في التجارة الدولية .

أما بالنسبة للنقود الورقية الوطنية فان قوتها الاقتصادية تقتصر على الحدود الإقليمية التي تنتمي اليها . وتختلف نظرة الأفراد والمشروعات إلى تلك

النقود تبعاً للقدرات الانتاجية للاقتصاد الذى تنتمى اليه . وبالطبع فان التضخم الداخلى وعدم الاستقرار الاقتصادى وعجز الانتاج وتخفيض قيمة العملة (نتيجة العجز فى ميزان المدفوعات) سوف يؤثر ليس فقط فى القوة الشرائية للعملة ، وانما أيضاً فى مدى قدرتها ومساهمتها فى زيادة الانتاج وفى التوزيع المتكافئ للثروة وهى ظواهر ترتبط وثيقاً بالرفاهية الاجتماعية والاقتصادية . وبمعنى آخر فان تأثير تلك العناصر - وحتى بالرغم من زيادتها الكمية - سوف يكون أقل فاعلية ودرجة فى تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية بالمقارنة بالنوعيات الأخرى من الأصول النقدية .

والنوع الثالث من عناصر الثروة النقدية يتمثل فى النقود الائتمانية والأصول شبه النقدية والمالية . وهو ما نطلق عليه وصف الثروة النقدية عندما تتمثل فى أدوات ائتمان وتمويل . فهذه الأصول لاتعتبر حقيقة عن التراكم الرأسمالى فى مرحلته أو صورته النقدية . وهو تراكم حقيقى عندما مصدر هذه التكوينات النقدية الادخار الحقيقى . أى المتولد عن زيادات حقيقية فى الانتاج ، تحققت نتيجة الفروق بين حجم الدخل أو الناتج الحقيقى وبين الجزء من هذا الدخل المنفق على الاستهلاك ، وقد يكون مجرد تراكم نقدي عندما يتعلق الأمر بخلق الودائع أو خلق الاستثمار النقدي من جانب الحكومة والمؤسسات المصرفية والمالية (الاصدار الجديد - أصول مالية) .

ويتوقف حجم هذه الأصول - بكافة أنواعها ومصادرها - على المواقف الادخارية والتمويلية من جانب ، وعلى فرص التوظيف الاستثمارى من جانب آخر . وهذه المواقف جميعها ترتبط بسلوك الأفراد والمشروعات والحكومة والمؤسسات المصرفية والمالية . فهذه الأهموال ضرورية لتحقيق التخصص والتراكم الرأسمالى وتحقيق الاتصال بين مصادر الادخار ومصادر التوظيف وبدون هذه الأموال يصبح التراكم الرأسمالى فى اقتصاد المبادلة النقدية عملية مستحيلة . ونظراً لأهمية هذه الأصول فى الاقتصاد المعاصر ، فاننا كثيراً ما نجد أن المضاربة على قيمة هذه الأصول ذاتها قد فاقت نظرة الأفراد

إلى العائد المتوقع منها (الربح أو الفائدة) . فيزيد الطلب عليها أو ينقص (في البورصة) ليس نتيجة زيادة أو انخفاض الدخل أو العائد منها ، وإنما نتيجة توقعات المستثمر نتيجة توقعات المستثمرين حول التغيرات في قيمة الأصل هي دالة لحجم الأصول الطبيعية وللاحتياطات النقدية وحجم الأعمال .

ومن الواضح ان زيادة حجم هذه الأصول أو الوزن النسبي لها في نطاق الثروة النقدية يعبر بطريقة غير مباشرة عن زيادة العناصر الانتاجية في الاقتصاد القومي ، أو على الأقل احتمال زيادة هذه العناصر من جهة ، وتيسير مهمة دورة الانتاج والتوزيع من جهة أخرى . وهي من العوامل التي تؤثر بفاعلية في النمو الاقتصادي وبالتالي تزيد من الرفاهية الاجتماعية .

ان الحقائق السابقة تقودنا إلى نتيجة كلية مقتضاها ان الأصول النقدية بكافة أشكالها ، وباعتبارها تجسيدا لجزء من الثروة الاقتصادية في المجتمع ولها أدوارها المحددة في النمو الاقتصادي والاستقرار ، تساهم دون شك في التأثير في الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية . وأن مدى هذا التأثير أو المساهمة لا يتوقف على الحجم الكمي الكلي لهذه الأصول ، وإنما أيضاً على التوزيع النسبي لهذه الأصول داخل الثروة النقدية . وبمعنى آخر فان هذه الأصول تساهم بدرجات متفاوتة في تنمية الرفاهية الاجتماعية . ولا شك ان تأثير الأصول الدولية ذات الطبيعة الادائية (الائتمانية أو التمويلية) يكون أكبر حجماً وأكثر فاعلية بالمقارنة بالأصول الأخرى . أى أن التأثير هنا كمي (يتعلق بالحجم المادي) وكيفي (أى يتعلق بتوزيع عناصر الثروة النقدية بين مختلف الأصول) . وكما سنرى فان هذا التوزيع يتوقف بالدرجة الأولى على سلوك وقرارات السلطة التنفيذية والبنك المركزي والقوى الاقتصادية والاجتماعية الحائزة أو المتعاملة أو المصدرة لكل نوع من أنواع الأصول المكونة للثروة النقدية في المجتمع .

(ثانياً) التغير القيمي للأصول النقدية :

٣ - ٣ - إذا كانت الزيادة الكمية في عناصر الثروة النقدية - بالإضافة إلى التغيرات الكيفية (نوعية هذه الأصول) تساهم في تنمية الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ، إلا أنه من الضروري أن يصحب هذه الزيادة الكمية زيادة حقيقية في حجم هذه الأصول . وهذه هي الحصيفة الثانية . ونقصدا لكمة الحقيقية للثروة النقدية القيمة الاسمية مصححة بالرقم القياسى العام للأسعار وهذا المقياس هو الذى يحدد لنا مدى الزيادة الحقيقية فى الدخل النقدى ، باعتباره مؤشر عن مدى الزيادة الحقيقية فى الناتج الاقتصادى ومعدلات النمو الايجابية . وعليه فان دالة الثروة النقدية ترتبط بعلاقة طردية مع كمية عناصر الثروة النقدية :

$$\frac{L_h}{L_m} < 1$$

وبشرط أن :

$$1 < \left[\frac{1}{M_s} \right]^w$$

حيث w تمثل معدل التغير الكمي في عناصر الثروة النقدية (نسبة مئوية) و s تمثل معدل التغير الكمي في الأسعار $\frac{\Delta s}{s}$ (نسبة مئوية) (حيث يمكن أن نقيس هذا المعدل لن طريق التغيرات في الرقم القياسى العام للأسعار) (٥٥) .

(٥٥) لو قدر دخل نقدي بقيمة اسمية مقدارها ١٠٠٠٠ جنيه تم زاد بعد فترة إلى ١٠,٧٠٠ (أى أن نسبة الزيادة تعادل ٧٪) ، وكان مستوى الأسعار قد ارتفع من واحد صحيح (١٠٠٪) إلى ١٠٤٪ (أى بزيادة ٤٪) في نفس الفترة . فان الدخل الحقيقي سوف يزداد بمقدار ٣٪ على أساس أن ١٠,٧٠٠ = ١٠,٢٨٨ أى $\frac{W}{W}$ وهو أكبر من واحد صحيح . وماينطبق على الفرد ينطبق على المجتمع بالنسبة لمجموع الثروة النقدية . أنظر . =

وهذا هو المعنى الحقيقي من اعتبار عناصر الثروة النقدية من ضمن عناصر الثروة الاقتصادية . وأهمية تحديد القيمة أو الكمية الحقيقية بتأتى من امكانية تحول النقود إلى سلع استهلاكية تشبع احتياجات بيولوجية واجتماعية عندما تكون أداة استهلاك ومبادلة ، وامكانية التحول إلى سلع انتاجية تزيد من حجم الانتاج عندما تكون أداة تمويل واستثمار . بالإضافة إلى ذلك فان النقود تعتبر أيضاً أداة لتوزيع الدخل : إذ يقاس بها قوة العمل (الأخر النقدى) ، ودخل الملكية (الأرباح والفوائد) ، والانفاق الحكومى ومن المؤكد أن تغير القيمة بالانخفاض يقلل من حجم الأصول الحقيقية التى يمكن أن تتحول إليها النقود : ويؤدى إلى توزيع متكافئ للدخل .

(ثالثاً) الأصول النقدية وتحليل المنفعة :

٣ - ٤ إذا حاولنا أن نتعرف على الرفاهية الاجتماعية من خلال تحليل المنفعة وربطنا ذلك بالنشاط النقدى ، فان أول ما يواجهنا كيفية تطبيق النظرية العامة لمنفعة السلع على النقود . فنحن نعرف أن نظرية المنفعة ترى أن كثافة الحاجة أو الاشباع تتناقص مع كميات السلع المستخدمة . وهذا يعنى أن الفرد ينظم عملية استهلاكه لسلعة معينة على أساس تلقى كميات أو وحدات من هذه السلعة . ويقدر زيادة هذه الكميات فان الاشباع الكلى أو المنفعة الكلية تزداد ولكن الزيادة تتحقق بنسب متناقصة وهذا ما يقصد بقانون تناقص المنفعة الحدية بالنسبة للفرد . أى أن :

ف ١ (س) (التفاضل الأول)

ف ١١ (س) (التفاضل الثانى)

Theil, J. Boot T., Lockk: Operation research quantitative =
economics, Mc Graw Hill, New York, p. 238.

وطبقاً للمنطق الحدى فان هذه القاعدة كما تنطبق على الفرد تنطبق أيضاً على الاقتصاد القومى . فاذا أخذنا دالة حيفونز باعتبارها تمثل دالة المنفعة الجماعية أو الاجتماعية والتي تعادل مجموع المنافع الخاصة بالأفراد ، فان

$$ف ع = ف ١ (س) + ف ٢ (س ٢) + ف ٣ (س ٣) .. ف ن س ن$$

وهى تخضع أيضاً لنفس الشروط السابقة :

$$\frac{ك ف ع}{ك س ز} > (\text{التفاضل الجزئى الأول})$$

$$\frac{ك ف ع}{ك ٢ س ز} > (\text{التفاضل الجزئى الثانى})$$

ودون مناقشة صحة هذه الفروض فى مجال الاختيار بين السلع (حيث ان هذا يخرج عن نطاق هذا البحث) ، لنا أن نتساءل : هل يمكن أن تنطبق الفروض السابقة على منفعة النقود ؟ أو بمعنى آخر هل يمكن أن نستخدم النقود كقياس للمكاسب والخسائر فى دالة الرفاهية أو دالة المنفعة الجماعية ؟ علماً بأن النقود تختلف عن السلع المادية من حيث تعدد أشكال الاشباع والمنافع ، تبعاً لتعدد أبعادها الوظيفية .

يبدو أن تحليل المنفعة يفترض أن دالة المنفعة للنقود على المستوى الفردى أو الوجدى :

— هى دالة عكسية للدخول الفردية . فكلما ارتفعت الدخل النقدية كلما قلت منفعة النقود بالنسبة للفرد .

— ويكفل هذا الافتراض افتراض آخر مقتضاه أن المنفعة أو الاشباع تتساوى بالنسبة للأفراد الذين يحوزون على دخول متساوية .

ولكن هذين الفرضين ليسا صحيحين على إطلاقهما. فإذا ركزنا بداية التحليل على تطور المنافع أو المكاسب التي يحصل عليها الفرد من الدخل أو الانفاق النقدي ، فإننا سنلاحظ على الفور أن دالة المنفعة الفردية للتقود تزيد بنسب متزايدة عن المستويات الأدنى من الدخل (مبدأ تزايد المنفعة الحدية) ، أي أن :

$$ف د (س) < (التفاضل الأول)$$

$$ف ا د (س) > (التفاضل الثاني)$$

وهذا يتحقق نتيجة الاشباع المشتق من السلع التي يحصل عليها الفرد ، والتي كان محروماً منها . وعندما يتحقق له إشباع مناسب من سلعة ما ، يتحول الانسان إلى سلعة أخرى (فكرة المنافع البديلة) .. وهكذا . فحتى مستوى معين من الدخل النقدي (د ١) نجد أن المنافع الحدية في تزايد . وينعكس ذلك على سلوك المستهلك من حيث التدقيق في الأسعار النقدية وفي الاختيار بين البدائل . ولكن عندما يتجاوز الفرد هذا المستوى من الدخل تعود دالة المنفعة الفردية إلى شكلها الأصلي . فبعد نقطة الانعطاف هذه نجد أن المنفعة الكلية تستمر في التزايد وانما بنسبة متناقصة مع تزايد الدخل النقدي . وينعكس هذا على سلوك الأفراد ذوي الدخل المرتعة تجاه ارتفاع الأسعار أي أن :

$$ف د م < (التفاضل الأول)$$

$$ف د م ١١ > (التفاضل الثاني)$$

$$وبشرط أن ٢د < ١د$$

أما الفرض الثاني والذي يتصور تساوى المنفعة الحدية عند نفس المستوى من الدخل بالنسبة لكافة الأفراد فهو يتناسى الفروق الاجتماعية بين الأفراد . والتي تؤثر في طريقة إنفاق الأفراد ونظرتهم إلى ثروتهم النقدية .

والأمر يختلف تماماً بالنسبة للمشروعات . فالمشروع هو وحدة اقتصادية قائمة على دورة «نقود - بضاعة - نقود» أي تحويل النقود إلى أصول طبيعية وبيع ثم تصريفها في الأسواق والحصول على نقود . والفرق بين بين الأيراد والنفقة يمثل الربح النقدي للمشروع . وهدف المشروع لا يقتصر فقط على مجرد تحقيق الأرباح وإنما تحقيق الحد الأقصى من الأرباح . وعليه فإن زيادة موارد المشروع النقدية والمالية أى حصوله لأى سبب على موارد نقدية ومالية إضافية ، لا يعنى أن تختلف نظرتهم إلى الانفاق النقدي . فالنقود تقدم للمشروعات خدمات انتاجية عديدة من الحصول على الأصول الطبيعية إلى المشاركة في دورة الانفاق العادية واللازمة للإنتاج والتسويق ، وكذلك تحقيق الاستقلال النقدي والاقتصادى للمشروع تجالاه المؤسسات المالية وأسعار الفائدة السائدة في السوق . وعليه فإن المنفعة الإضافية للموارد النقدية الإضافية لا تقل في قوتها الاشباعية عن المنافع الحدية للموارد النقدية السابقة .

أما بالنسبة للمجتمع ، فليس من المنطقي أن تقرر بأن مجموع المنافع التي يحصل عليها الأفراد تعادل بالضرورة المنفعة الجماعية للاقتصاد وذلك لسببين : الأول - امكانية ظهور متناقضات بين المنافع الخاصة بالأفراد نتيجة التفاوت في الدخول الموزعة على أفراد المجتمع . والثاني . امكانية اختلاف سلوك دالة المنفعة الجماعية عن سلوك دوال المنفعة الفردية . فاذا افترضنا تناقص المنفعة الحدية بالنسبة للفرد مع زيادة كمية النقود أو الدخل النقدي الفردى ، فإن الوضع سوف يختلف بالضرورة بالنسبة لسلوك دالة المنفعة الجماعية بالنسبة للثروة النقدية القومية . فزيادة كمية الأصول النقدية

والمالية أو الثروة النقدية القومية بمعناها المتسع ، إذا اصطحبت بثبات في القيمة (الكمية الحقيقية) ، سوف تؤدي إلى المساهمة في نمو الناتج وتحقيق الاستقرار الاقتصادي . أو بمعنى آخر زيادة الرفاهية الاجتماعية . فالزيادات الإضافية في تلك الأصول لن تحقق زيادة في الأرباح القومية بنسب متناقصة كما ينادى بذلك المنطق الحدي . بل على العكس من ذلك فإن المنافع المتولدة عن تلك الكميات الإضافية من الموارد النقدية والمالية ، والتي غالباً ما تعبر عن زيادة في الدخل الحقيقي والنمو الاقتصادي ، سوف تتحقق بقيم متزايدة حيث أن الزيادة في الموارد النقدية تقابلها - دائماً بالنسبة للمجتمع - احتياجات جديدة لاستمرار هذا النمو ، ورغبة في زيادة الرفاهية الاجتماعية ككل من إدارة اقتصادية رشيدة للموارد النقدية تقارن بين التكلفة والعائد بطريقة موضوعية . وهذا يمكن ملاحظته من خلال فكرة التخصيص الأمثل للموارد النقدية والكفاءة الاقتصادية في إدارة هذه الأموال . وتوضح مدى هذه الكفاءة في إدارة الثروة النقدية عندما نقارن بين البلدان الصناعية الرأسمالية النامية ، وبين بعض البلدان المتخلفة والتي تحوز على موارد نقدية البرولية) . ففي الحالتين نحن أمام ظاهرة تزايد في الثروة النقدية ، سواء نتيجة زيادة الانتاج الصناعي والنمو في البلاد الصناعية المتقدمة ، أو نتيجة زيادة تصدير البترول وارتفاع أسعاره في البلدان الثانية . ولقد صاحب زيادة الثروة النقدية ارتفاع مستوى الإدارة الاقتصادية للموارد النقدية الإضافية في محاولة لزيادة الأرباح الإضافية المتحقق من ثمرات النمو الجديدة في الاقتصاد النامي . وعلى العكس من ذلك نجد أن البلدان الثانية تطبق - بطريقة ارادية أو لا ارادية - على الاتفاق النقدي الإضافي قواعد تناقص المنفعة الحدية وارتفاع الأسعار الداخلية وانخفاض قيمة الأصول النقدية الوطنية نتيجة التضخم المستورد ، يضاعف منها عمليات المضاربة الداخلية حول القيم الهروبية والاكتنازية (الأراضي - العقارات - الذهب) ، وكذلك نمو

الاستهلاك بمعدلات تفوق مستوى الاشباع الحقيقي (٥٦) ، بالإضافة إلى ذلك فليس هناك تعادل بين تكلفة أو الانفاق النقدي على المشروعات الاقتصادية التي في حيز التنفيذ والعائد أو القيمة الحقيقية للأصول الطبيعية . كما أن الانفاق الحكومي الانتاجي أو الاجتماعي ، بالرغم من ضخامته المالية لا يحقق نتائج ايجابية تتناسب مع حجم الموارد المنفقة . باختصار فان التكلفة أو النفقة الاجتماعية للموارد النقدية ، أى قيمة ما حددته البلاد من أصول حقيقية مستهلكة (البتروول) ، لا يتناسب مع القيمة الحقيقية أو العائد من الأصول الطبيعية التي تحولت إليها تلك الموارد ، سواء أكانت في شكل سلع استهلاكية ، أو سلع انتاجية .

فالموارد النقدية تستخدم بطريقة بعيدة عن الكفاءة الانتاجية ومن ثم لم تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي ، وبطريقة بعيدة عن العدالة في توزيع الدخل القومي ومن ثم لم تحقق مستوى من الرفاهية الاجتماعية بالقدر الذي يتفق مع حجم وقيمة هذه الموارد . ان هذا يعنى بصورة شاملة أن سلوك القوى الاجتماعية التي تقوم بالانفاق - في اطار سياسة نقدية معينة - من الحكومة والبنك المركزى والمشروعات والأفراد والمؤسسات المصرفية والمالية تعمل في اطار قانون تناقص المنفعة والذي يعنى بالنسبة لها ، ان الاشباع أو المنافع الاضافية في الانفاق تتناقص مع زيادة حجم الموارد النقدية . وهذا ما يقلل من كفاءة الادارة الاقتصادية لهذه الموارد .

(ب) السياسة النقدية ومعايير الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية :

٤ - تمارس السياسة النقدية دوراً أساسياً في دالة الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية من خلال المعايير والمواقف المفسرة للرفاهية الاجتماعية ذاتها

(٥٦) ويتضح ذلك من دراسة سلوك الطلب وعدم مرونته أمام السلع المنتجة والمستوردة نتيجة زيادة الدخول الموزعة بطريقة مفاجئة بالإضافة إلى تفضيل التمويل الاستهلاكي على التمويل الانتاجي .

فنحن نحاول أن نجيب عن السؤال الآتي : متى تعتبر سياسة معينة مناسبة للرفاهية الاجتماعية ؟ وبمعنى أكثر دقة ، هل التغيرات التي تحدث عقب سياسة نقدية معينة تمثل تغيراً في المراكز الاقتصادية ، بما يعنيه هذا التغير من تقدم وتحسن في الاقتصاد القومي) ؟ . هناك عدة معايير تبين لنا ما إذا كان التغير الناشئ عن سياسة معينة يعبر عن تقدم في الظروف الاقتصادية ، نحتجز منها ثلاثة أساسية ترتبط وثيقاً بالسياسة النقدية ، إذا كانت هذه هي السياسة المقصودة :

١ - المعيار الأول : وهو معيار نيوكلاسيكي نادى به باريتو . وطبقاً له ، فإن أى مركز جديد يعتبر أفضل ، من وجهة نظر الرفاهية الاجتماعية ، بالنسبة لمركز سابق ، إذا لم يوجد شخص يضار من المركز الجديد ، وهناك فرد أو مجموعة من الأفراد على الأقل سيكون في ظروف جديدة حسنة بالمقارنة بالظروف القديمة . وهذا المعيار هو معيار تجريدى وشخصى . فهو تجريدى من حيث أن التغيرات التي ستحدث يفترض فيها أنها لن تؤدي إلى أية اضرار للبعض . وان كانت ستحسن من ظروف البعض الآخر . وهو معيار شخصى من حيث أن تحديد ما إذا كانت الظروف الجديدة أكثر ملاءمة من الظروف القديمة ، يتوقف على نظرة المستفيدين من هذه من هذه الظروف . فاذا أعطى الاختيار للأفراد بين المركزية الجديد والقديم أكثر ملاءمة من الظروف القديمة ، يتوقف على نظرة المستفيدين من هذه واختار الأفراد المركز الجديد ، فإن هذا يعد دليلاً على أن المركز الجديد يمثل تحسناً في الظروف الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بهم (٥٧) .

غير أنه من الصعب تطبيق هذا المعيار بالنسبة للسياسة النقدية والتغيرات التي تلحق بها . حيث أنه لا يتفق مع واقع هذه السياسة . فأى سياسة نقدية

V. Par eto* : Manuel d'économie 1909

(٥٧) أنظر شرح لهذا المعيار :

E. Mansfield : Micro-economics, The ory and applications,1 Norton & Co. New York, 1970, pp. 433 — 434.

تتضمن اختياراً بين أهداف معينة . وترتب تغيرات في النشاط الاقتصادي والنقدى . ولكنها في نفس الوقت سوف تفيد البعض ويضار منها البعض الآخر من الفئات الاجتماعية الحائزة أو المصدرة أو المتعاملة بالأصول النقدية . حيث لا يتصور أن تتحقق منافع للبعض ، من جراء سياسة نقدية معينة ، دون أن يترتب على ذلك خسائر للبعض الآخر . وهذه نتيجة طبيعية لمحدودية الموارد النقدية . وعلى سبيل المثال لو كانت السياسة النقدية (من خلال مفهومها المتسع) تعمل على تحقيق تغيرات في هيكل النظام الضريبي ، من شأنها زيادة الضرائب على الطبقات ذات الدخول العالية وتخفيض الضرائب على الطبقات الفقيرة ، بقصد تحرير جزء من الموارد النقدية لاثارة الاستهلاك ومن ثم زيادة الطلب على الاستثمار ، من أجل هدف نهائى هو محاربة البطالة والاقتراب من التشغيل الشامل ودفع الانتاج والنمو ، الا أنه من الواضح أن مثل هذه السياسة وان كانت سوف تزيد من رفاهية الطبقات الفقيرة بزيادة دخولها الحقيقية كما أنها سوف تفيد المشروعات من حيث زيادة حجم المبيعات والاستثمار والأرباح ، وكذلك تفيد الطبقات العاملة من حيث زيادة الطلب على العمالة وتخفيض معدلات البطالة ، الا أنها سوف تضر بالطبقات الغنية والتي ترى دخولها النقدية تتناقص ويقل حجم مدخراتها والنتيجة الأخيرة سوف تستدعى تدخل الدولة والجهاز المصرفى لتعويض التناقص فى الادخار الخاص عن طريق زيادة الادخار الحكومى أو الاصدار الجديد أو خلق الودائع لمواجهة الطلب على الاستثمار الاضافى .

كذلك فان سياسة نقدية تعمل على تثبيت الأجور النقدية وتطبق عقوبات مالية ، وضريبية على الزيادات المغالية فى الأجور ، سوف تحقق منافع للمشروعات من حيث تخفيض النفقات وزيادة معدلات الأرباح ، ومنافع للاقتصاد القومى فى مجموعة من حيث تخفيض الأسعار النقدية أو المطلقة وزيادة التصدير والقدرة على منافسة السلع الأجنبية ، واعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات أو على الأقل تخفيض العجز الجارى فى هذا الميزان

في الفترات الموسمية أو القصيرة . ولكنها في نفس الوقت سوف تخفض من القوة الشرائية الحقيقية للعالم ومن نصيبهم في ثمرات النمو مما سوف يسبب لهم ضغوط كبيرة وخاصة في الفترات التضخمية .

وأخيراً فإن سياسة نقدية تقوم على تقييد الائتمان وانقاص السيولة تؤدي إلى انكماش في عرض النقود وتخفيض في الأسعار النقدية ولكنها في نفس الوقت سوف تقلل من ارباح المؤسسات المصرفية والتي كانت ستحصل عليها من الفوائد على القروض الحقيقية وعلى «خلق الودائع» .

وبمعنى شامل فإن معيار باريتو يتجنب مشكلة توزيع الدخل عند تحديده لمفهوم الرفاهية الاجتماعية والآثار التي يمكن أن ترتب على هذا المفهوم . وهذا الهروب يمثل في الواقع حدود أو قيود المعيار السابق بالنسبة للسياسة النقدية . لأن أي سياسة نقدية تتضمن بالضرورة سياسة توزيعية للدخل وهذا ما يجعلنا ننتقل إلى المعيار الثاني .

٢ - المعيار الثاني : هو معيار توزيعي يهتم بأثر توزيع الدخل على مستوى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية . فتوزيع الدخل ، في اقتصاد المبادلة النقدية ، يتم في شكل نقدي بطريقة مباشرة من خلال توزيع الدخل النقدي بين عناصر الانتاج ، وبطريقة غير مباشرة من خلال الانفاق الاجتماعي . فالنقود تستخدم لتقييم خدمات وأثمان عناصر الانتاج وبصفة خاصة عنصر العمل (الأجور النقدية) . كما تستخدم لتقدير أسعار السلع الاستهلاكية . ولقد عرفنا ان نظرة الأفراد إلى توزيع الدخل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمنفعة النقود . كما عرفنا أيضاً أن منفعة النقود ليست متساوية بالنسبة للأفراد حتى ولو كان لهم نفس المستوى من الدخل . والنقود لا تخضع دائماً لقانون تناقص المنفعة ، أي أن المنفعة الحدية ليست بالضرورة دالة عكسية للدخل النقدي .

ومن الواضح أن طرائق توزيع الدخل والثروة ، وان كانت تتم في شكل نقدي ، تحكمها القواعد التي تنظم الملكية والأسواق والنظام الضريبي والقدرات

والدوافع الفردية والعلاقات بين القطاعات الاقتصادية . فجميع هذه العوامل سوف تؤثر في الانفاق النقدي واتجاهاته (٥٨) .

والواقع ان أى سياسة نقدية فى مفهومها العام إذا كانت تتضمن ، سياسة تقييم لخدمات العمل تتناسب مع ارتفاع أسعار السلع ، وسياسة ضريبية تصاعدية ، وسياسة انفاق حكومى للقضاء على البطالة ، وسياسة تسعير مناسبة للخدمات والمرافق العامة ، وسياسة تمويلية ونقدية تقوم على تخفيض أسعار الفائدة ، واعادة لتوزيع الدخل من خلال الانفاق الاجتماعى ، وسياسة انفاق متوازنة بين القطاعات الاقتصادية والمحليات ، سوف تؤدى إلى دفع القوة الشرائية لطبقات المستهلكين ، وتنمية اقتصادية متوازنة لمختلف تصاحبها زيادة فى الرفاهية الاجتماعية .

٣ - والمعيار الثالث : هو معيار توفيقى (٥٩) يقوم على أن أى سياسة نقدية تتضمن برنامج انفاق حكومى وخاص ، أو برنامج للحد من إذا توافر شرطان :

(٥٨) أنظر فى المعايير التوزيعية .

N. Kaldor : „Welfer propositions in economics and inter-personal comparisons of utility, Economic journal, 1939, Sept., pp. 549—552.

T. Scitovsky : A note on welfare propositions in economics, Review of Economic Studies, Vol. 9, November, 1941, pp. 77—88.

J.R. Hicks The valuation of the social incomes, Economica, May 1940, 104—105.

(٥٩) وهذا هو المعيار الذى نقترحه ونفضله ، قارن بين تحليلنا هذا وتحليل

لمعرفة مدى التشابه والاختلاف .

B. A. Weisbord : Income redistribution effects and benefit-cost analysis, in : S.B. Chase, Jr. (ed.), Problems in Public expenditure analysis, The Brookings Institution, 1968, pp. 107—209.

R. Layard (ed). Cost benefit analysis, Penguin Modern Economic Readings, 1972, pp. 395—428.

— أن يؤدي هذا البرنامج إلى زيادة الكفاءة الانتاجية الاقتصادية للاقتصاد القومي والجهاز الانتاجي (الانتاجية الاجتماعية الكلية والانتاجيات الجزئية) .

— وأن تتبع الزيادة في الانتاج القومي سياسة توزيعية عادلة . فهنا نجتمع بين الكفاءة والعدالة . أو بمعنى آخر بين الانتاج والتوزيع . فالعلاقة بينهما هي علاقة «اشتقاق ثنائي (٦٠) . فدالة التوزيع تعتبر فئة مشتقة من الفئة الأم

(٦٠) تماماً كما حدث بالنسبة لعملية الانتاج في نطاق الوحدات الجزئية ، فاننا نستطيع أن نكون بالنسبة للاقتصاد القومي ككل ، علاقة انتاج كلية بين مجموع السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد القومي في فترة معينة وبين عناصر الانتاج التي تفاعلت وساهمت معاً ، بناء على تكنولوجيا معينة في خلق هذه المنتجات . ونحن نرسم هذه الدالة الكلية كما يلي :

$$ج = ف (س١ و س٢ س ن)$$

حيث تمثل ج الحجم الطبيعي للسلع والخدمات (أى مقومة بأسعار ثابتة) ، س١ ، س٢ س ن عناصر الانتاج (كميات حقيقية) ، ف العلاقة الدالية بين الانتاج وعناصره .

وعندما ننظر إلى هذه الدالة في طرفها الأيمن (ج) أى الانتاج أو كمية السلع والخدمات الناشئة عن تفاعل الانتاج ، فاننا بذلك نتعرض للنتائج القومية والذي يوضح لنا مدى النمو والزيادة الكلية في السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد القومي . غير أنه عندما نتعرض لهذه الدالة في طرفها الأيسر (س١ ، س٢ .. س ن) ، أى من وجهة نظر عناصر الانتاج ، فاننا نستطيع أن نشق من هذه الدالة دالة للتوزيع ، تبين لنا مدى مساهمة كل عنصر من عناصر الانتاج في النشاط الاقتصادي والدخول التي تحصل عليها هذه العناصر كنتيجة لهذه المساهمة . ونحن بذلك نتعرض لما يسمى بالدخل القومي . وكما نلاحظ فان أطراف العلاقة متساوية : أى أن هناك علاقة تساوي بين قيمة حجمي المنتجات والسلع ، وبين المصروف على انتاج هذه السلع من عناصر الانتاج . فدراسة النشاط الاقتصادي الكلي من وجهة نظر الانتاج القومي أو دراسة هذا النشاط من وجهة نظر التوزيع . فالأمر في الحالتين يستوى وعلى هذا فمن كل دالة للانتاج يمكن أن نشق دالة للتوزيع أو الثاني للعلاقة .

فلو افترضنا دالة تجميعية للاقتصاد القومي تتكون من متغيرين أساسيين :

«ل» العمل ، «ك» رأس المال . أى أن :

$$ج = ف (ل ، ك) \quad (١)$$

فان هذه الدالة الانتاجية دالة توزيعية تتمثل فيما يلي :

الانتاج (. ونحن نشير إلى الكفاءة الاقتصادية من خلال تحقيق الحد الأقصى من الدخل الحقيقي أو الانتاج أو على الأقل الاقتراب من هذا الحد في حدود الموارد المتاحة . ولكن هذه الزيادة لا تعنى شيئاً إذا لم يتبعها برنامج يحقق الحد الأقصى الاجتماعي من توزيع الدخل . أي توزيع ثمرات النمو

$$(2) \quad = \text{ج} - \text{د} \text{ (و ، ب)}$$

حيث «و» تمثل حجم الأجور أو عوائد عنصر العمل، «ب» الأرباح أو عوائد عنصر رأس المال ونستطيع أن نثبت علاقة الاشتقاق بينهما كالآتي ، حيث الرموز الآتية :

«ج» - الناتج القومي أو الدخل الحقيقي

«ل» - عنصر العمل ، «ك» - عنصر رأس المال ،

«و» حجم الأجور ، «ب» حجم الأرباح

«د» = معدل الأجور (مقياس) ، «هـ» = معدل الأرباح (مقياس)

$$(3) \quad \text{«و»} = \text{د ل}$$

$$(4) \quad \text{«ب»} = \text{هـ ك}$$

$$(5) \quad \frac{\text{ك ج}}{\text{ك ل}} = \text{الانتاجية الحدية لعنصر العمل}$$

$$(6) \quad \frac{\text{ك ج}}{\text{ك ك}} = \text{الانتاجية الحدية لعنصر المال}$$

وحيث أنه طبقاً لنظرية الانتاجية الحدية وبافتراض توافر شروط المنافسة الكاملة ، ونحن نعرف ان عائد العنصر الانتاجي يعادل انتاجية الحدية إذن :

$$(7) \quad \text{د} = \frac{\text{ك ج}}{\text{ك ل}}$$

$$(8) \quad \text{هـ} = \frac{\text{ك ج}}{\text{ك ك}}$$

أي أن :

$$(9) \quad \text{و} = \frac{\text{ك ج}}{\text{ك ل}} \text{ ل طبقاً لمعادلة (3)}$$

الانتاجية بين القوى المشاركة في الانتاج طبقاً لمدى مساهمتها في نمو هذا الانتاج ، سواء أكانت قوى بشرية أو مجرد قوى معنوية لها كيان مادي (القطاعات الاقتصادية) . وبدون هذا تبقى النقود بعيدة عن مقاييس السعادة الانسانية .

$$(10) \quad \text{طبقاً للمعادلة (4)} = \text{ب} = \frac{\text{ك ج}}{\text{ك ل}}$$

$$(11) \quad \text{ج} = \text{ف} \left(\frac{\text{ك ج}}{\text{ك ل}} \text{ و } \frac{\text{ك ج}}{\text{ك ل}} \right) \text{ أو}$$

$$(12) \quad \text{ج - د (و ، ب)}$$

ويمكن أن نعمق هذا الإثبات عن طريق استخدام شكل صريح لدالة الانتاج ، حيث يمكن استخدام دالة كوب - دوجلاس لقياس العلاقة بين الناتج القومي لعناصر الانتاج . فنفترض أن

$$(13) \quad \text{ج} = \text{أ ل ق} . \text{ك ن}$$

حيث نحتفظ بالمسميات السابقة للمتغيرات ، ما عدا ر ، ق ، ن

ثوابت . وحيث «ق» ، «ن» أسس (مقاييس) تمثل مروونات الانتاج بالنسبة لكل من العمل ورأس المال على التوالي . ونحن نفترض أيضاً أن $(ق + ن) - 1$ أى أن $ن = (ق - ل)$ وهذا يعنى أن الدالة متجانسة بدرجة $(ق + ن)$.

يقابل هذه الدالة الانتاجية ، دالة للتوزيع في الصورة التالية :

$$(14) \quad \text{ج} = 1 + \text{و} + \text{ب} \quad \text{وحيث أن}$$

$$(15) \quad \text{الانتاجية الهدية للعمل} = \frac{\text{ك ج}}{\text{ك ل}} = \text{أ ل ق} - 1 - \text{ن} \text{ ك}$$

$$(16) \quad \text{والانتاجية الهدية لرأس المال} : \frac{\text{ك ج}}{\text{ك ل}} = \text{أ ل ق} - 1 - \text{ن} \text{ ك}$$

ويضرب كل من المعادلة (15) والمعادلة (16) في $\frac{\text{ج}}{\text{ج}}$

=

غز أن مفهوم العدالة هنا مفهوم نسبي ويتوقف على أهداف السياسة النقدية. فهل الهدف من سياسة نقدية معينة هو مجرد رفع مستويات المعيشة لطبقات المستهلكين؟ أو تحقيق الاستقرار النقدي، أو زيادة الاستثمار

$$\text{حيث } \frac{\text{أ ل ق ك ن}}{\text{أ ل ق ك}} = \frac{\text{ج}}{\text{ج}} \text{ وينتج لنا :}$$

(أولاً) فيما يتعلق بالانتاجية الحدية للعمل :

$$\text{أ ل ق ن} - \text{ق} = 1 - \text{ك ن} \times \frac{\text{أ ل ق ك ن}}{\text{أ ل ق ك}} = \frac{\text{ق أ ل ق ك ن}}{\text{ل}} = \frac{\text{ح}}{\text{ل}}$$

ثانياً - فيما يتعلق بالانتاجية الحدية للعمل :

$$\text{أ ل ق ن ك ن} - 1 = \frac{\text{أ ل ق ك ن}}{\text{أ ل ق ك ن}} \times \text{أ ل ق ل ن} = \frac{\text{أ ل ق ل ن}}{\text{ك}} = \frac{\text{ج}}{\text{ل}}$$

$$(17) \quad \frac{\text{ك ج}}{\text{ك ل}} = \text{ق} = \frac{\text{أ ل ق ك ن}}{\text{ك}} = \frac{\text{ج}}{\text{ل}}$$

$$(18) \quad \frac{\text{ك ج}}{\text{ك ك}} = \text{ن} = \frac{\text{أ ل ق ك ن}}{\text{ك}} = \frac{\text{ح}}{\text{ك}}$$

بما أن :

$$(19) \quad \frac{\text{ك ج}}{\text{ك ل}} = \text{ق} = \frac{\text{ج}}{\text{ل}} = \text{د}$$

$$(20) \quad \frac{\text{ك ج}}{\text{ك ك}} = \text{ن} = \frac{\text{ج}}{\text{ك}} = \text{هـ}$$

وحيث أن :-

و = دل

واعادة الانتاج؟ ففي الحالة الأخيرة مثلاً ، سوف يتم توزيع الدخل بطريقة تميز عوائد الملكية (التمويل الذاتي) على حساب الأجور . أما إذا كانت الخطة النقدية هي خطة استهلاكية ، فسوف يتمثل التوزيع العادل في زيادة مستويات

$$\therefore \text{و} = \frac{\text{ك}}{\text{ل}} \cdot \text{ل} = \text{ق} = \frac{\text{ج}}{\text{ل}} = \text{ق ج}$$

ب = هـ د

$$(22) \quad \therefore = \frac{\text{ك ج}}{\text{ك ل}} = \text{ك} = \text{ن} = \frac{\text{ج}}{\text{ك}} = \text{ن ج}$$

وحيث أنه طبقاً للمعادلتين (٣) ، (١٤)

و = د ل

والمعادلتين (٤) ، (١٤)

ن = هـ ل

∴ و تعادل «طبقاً للمعادلة» (١٩) :-

$$\text{و} = \frac{\text{ك ج ل}}{\text{ك ل}} = \text{ق} = \frac{\text{ح}}{\text{ل}}$$

وأيضاً ب تعادل طبقاً للمعادلة (٢٠) :

$$\text{ب} = \frac{\text{ل ج}}{\text{ل ك}} = \text{ك} = \text{ن} = \frac{\text{ج}}{\text{ك}}$$

وطبقاً لنظرية ايلز في الدوال المتجانسة :

$$\text{ج} = \frac{\text{ل ج}}{\text{ل ك}} + \text{ل} = \frac{\text{ل ج}}{\text{ل ك}} + \text{ل}$$

$$\text{ولما كانت} \frac{\text{ك ج ل}}{\text{ك ل}} = \text{و} ، \text{و} \frac{\text{ل ج ل}}{\text{ل ك}} = \text{ب}$$

الأجور على حساب عوائد الملكية ، وتفضيل تمويل القطاعات الاستهلاكية على حساب القطاعات الانتاجية . ولسوف تحاول السلطات النقدية تحقيق توزيع متعادل بين الأجور وعوائد الملكية عندما يتعلق الأمر بالرغبة في تحقيق الاستقرار النقدي . ومن ثم تتحقق زيادات محسوبة ومتدرجة في في الاجور ، لا تضعف من معدلات الارباح للمشروعات أو ترفع بطريقة مفاجئة وكبيرة في أسعار السلع .

أى أننا نفترض أن التوزيع يتم من خلال علاقة أوفنة كلية تمثل الأهداف العامة والتي تتبلور في مجموعتين من الأهداف والاجراءات . الفئة الأولى وتشمل أهداف الانتاج «ك ه» ، والفئة الثانية وتشمل أهداف التوزيع «ع ز» وبحيث أن الرفاهية الاجتماعية تتحقق كلية إذا توافر الشرط الآتي (٦١) .

$$(ك ه) \cap (ع ز)$$

$$= . . ج = و + ب$$

$$ج + و = ١$$

$$أى أن ج = ١ - ج$$

وهو المطلوب اثباته .

فدالة التوزيع ما هي في الواقع سوى دالة الانتاج ويمكن استخراج مقياسين أساسيين وهما:

$$\frac{و}{ج} = د$$

$$\frac{ب}{ج} = هـ$$

حيث الأول يعبر عن نصيب الأجور في الدخل الكلي ، والثاني نصيب الأرباح (بمعناها الكلي الذي يشمل ارباح الانتاج والفائدة على الاستغلال الرأسمالي) في الدخل الكلي . ومن ثم يمكن دراسة النشاط الاقتصادي سواء في علاقته بالنشاط النقدي في عبارات الناتج القومى أو في عبارات الدخل القومى .

(٦١) بالنسبة للتحليل الرياضى الحديث الوارد في النص ، يراجع في ذلك مذكراتنا لقسم الدكتوراه السالف الاشارة اليها حول نظرية البرامج الرياضية ، وبصفة خاصة الاجراء المتعلقة بالخبز البولي **Algèbre de Boole** ص ٢٥ والصفحات التالية .

وعليه يمكن أن نجد أنفسنا أمام ثلاثة قوى اجتماعية تدرج في المجموعات الآتية : بحسب موقفها من الرفاهية الاقتصادية :

— مجموعة أولى «مج ١» وبالنسبة لها نلاحظ أن «س ١» وهي ترمز إلى أن عنصر في المجموعة ، تنتمي ϕ إلى ك ه ، ع ز في نفس الوقت أى أن هذه الطائفة الاجتماعية قد شاركت في تحقيق أهداف الانتاج، وحصلت على نصيبها من التوزيع الاجتماعى للدخل . فساهمت في الرفاهية الاجتماعية للمجتمع وانعكست تلك الرفاهية على مراكزها الاقتصادية الذاتية . ونعبر لهذه المجموعة بالمعادلة الآتية :

$$(١) \quad \text{مج } ١ = \text{ك ه } \cap \text{ع ز}$$

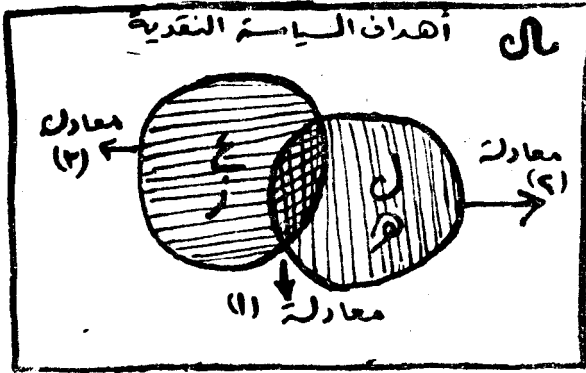
— مجموعة ثانية «مج ٢» وبالنسبة لها نلاحظ أن «س ٢» وهي ترمز إلى عنصر في المجموعة تنتمي ϕ إلى ك ولكنها لا تنتمي ϕ إلى ع ز أى أن هذه الطائفة قد شاركت في تحقيق أهداف الانتاج ولكنها لم تنل نصيبها العادل في التوزيع الاجتماعى للدخل . فهي قد شاركت في تحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمع ككل ، ودون أن تستفيد من هذه الرفاهية ذاتياً . وهي تنطبق عليها المعادلة الآتية :

$$(٢) \quad \text{مج } ٢ = \text{ك ه} - (\text{ك ه } \cap \text{ع ز})$$

— مجموعة ثالثة «مج ٣» وبالنسبة لها نلاحظ ان «س ٣» وهي ترمز وهي ترمز إلى أى عنصر في المجموعة لا ينتمي إلى ك ه ، ولكنه ينتمي إلى ع ز ، أى أن هذه الطائفة ولو أنها لم تشارك في تحقيق أهداف الانتاج الا أنها مع ذلك نالت نصيباً من الدخل الاجتماعى الموزع . فهذه الطائفة لم تشارك في تحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمع ، وان كانت قد استفادت ذاتياً من هذه الرفاهية . ومن ثم تنطبق عليها المعادلة الآتية :

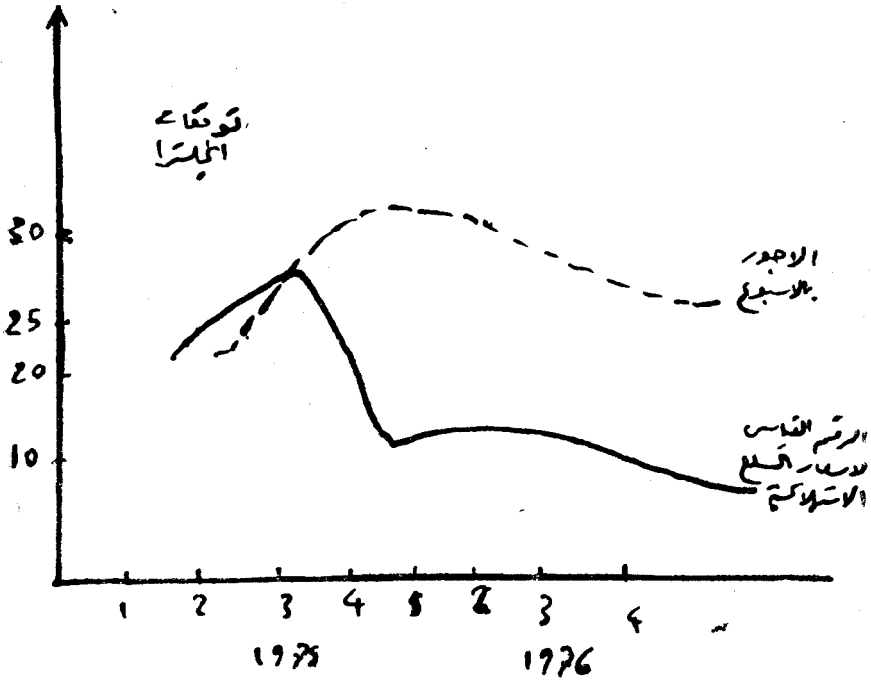
$$(٣) \quad \text{مج } ٣ = \text{ع ز} - (\text{ك ه } \cap \text{ع ز})$$

ويمكن أن تمثل للحالات السابقة بالشكل الهندسي التالي :



شكل (٧)

ولنحاول بأن نطبق التحليل التجريدي السابق على الظواهر الواقعية ولنتخذ ظاهرة التضخم كعينة ومثال للمراجعة العملية . فهذه الظاهرة صاحبت كثيراً من مراحل النمو الاقتصادي في البلاد الصناعية ، حتى تصوة البعض أنه لا نمو بدون تضخم . فنجد في نفس الوقت زيادة في الناتج القوي الحقيقي ، وزيادة في القيمة النقدية للناتج نتيجة زيادة حجم النقود وارتفاع الأسعار . فهناك ظاهرتان : ظاهرة حقيقية وظاهرة نقدية . ومن الضروري أن نحدد مدى تأثير الظاهرة النقدية على الظاهرة الحقيقية . فاذا عرفنا أن التضخم لا يعني فقط انخفاض القوى الشرائية للنقود — ولو أن هذا يحدث بقدر ما يعني انخفاضاً في القوة الشرائية لحائزي النقود . وأن هذا الانخفاض يحدث بدرجات متفاوتة ، لأدر كنا ان الاختلال في الأسعار المطلقة سوف ينعكس بصورة أو بأخرى على الأسعار النسبية لمختلف عناصر الانتاج والسلع الاستهلاكية ، وخاصة عندما نقارن الزيادة في قيمة العمل (الأجور) بالزيادة في أسعار السلع الاستهلاكية . وغالباً ما يكون الاختلال لصالح القوى الانتاجية على حساب القوى الاستهلاكية . ومن المتصور أيضاً أن يحدث العكس أي تتجاوز الزيادة في معدلات الأجور الزيادة في معدلات الأرباح والأسعار وتؤدي بالتالي إلى موجات من التضخم العنيف وعجز في ميزان المدفوعات كما في إنجلترا (شكل (٨)) .



المصدر : Finznciel Times May - 1975

شكل (٨)

وبصورة عامة فان التضخم قد يؤدي إلى عدم ملائمة النمو الانتاجي للاحتياجات الاجتماعية للمجتمع ككل (كما في حالة عجز ميزان المدفوعات أو البطالة) ، أو للفئات المساهمة في عملية الانتاج (كأنخفاض الأجور الحقيقية مثلا) . وهذه النتيجة من شأنها أن تولد علاقة ذات طبيعة خاصة بين الرفاهية الاجتماعية للمجتمع ككل وبين الرفاهيات الاجتماعية والاقتصادية لكل فرد أو مجموعة اجتماعية على حدة من خلال توزيع الدخل النقدي .

كيف يمكن أن نحدد طبيعة تلك العلاقة ؟ نختار دالة للرفاهية الاقتصادية من نموذج بيرجسون (٦٢) حيث نفترض أن «هـ» أو الرفاهية الاقتصادية للمجتمع تتوقف على الرفاهيات الاقتصادية للأفراد أي أن :

$$S = h (y_1, y_2, y_3, \dots, y_n) \quad (1)$$

A. Bergson : „ Areformation of certain aspects of welfare economics”, Quarterly Journal of Economics, 1937—1938.

ويمكن أن نعطي لهذه الدالة شكلاً صريحاً عندما نفترض أن الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ما هي المجموع دوال الرفاهية الخاصة بالأفراد أى أن :

$$(2) \quad \sum_{z=1}^n \gamma z = h$$

ثم نتج، بعد ذلك اتجاهاً عملياً فنفترض أن التغير في الرفاهية الاجتماعية يرتبط بالتغيرات في الدخل النقدي لكل فرد أو مجموعة من العناصر المكونة للمجتمع . أى أن التغير في الرفاهية الكلية يرتبط بالتغيرات أو بالزيادات في الدخل للأفراد والمجموعات الاجتماعية أى أن :

$$(3) \quad \delta h = \gamma_1 \delta z_1 + \gamma_2 \delta z_2 + \dots + \gamma_n \delta z_n$$

وبذلك نستطيع أن نحدد التغيرات المطلقة في الرفاهية الكلية عندما ترتبط بالتغيرات الخاصة بالأفراد والتي تستخدم فيها الدخول النقدية كمؤشرات عن هذه الرفاهية حيث أن دوال الرفاهية أو الدخل الخاص بكل فرد أو مجموعة اجتماعية هي في الواقع دوال خطية من الشكل الصريح التالي :

$$(4) \quad \sum_{z=1}^n \gamma z$$

حيث تعبر γz عن الدخول ، أز معاملات ثابتة تمثل الوزن النسبي أو الترجيحي نتيجة التغيرات في الدخول الخاصة بكل فرد أو مجموعة أو الأهمية النسبية الخاصة بكل فرد تجاه التغيرات في الدخل . وبذلك تصبح العلاقة كالتالي :

$$(5) \quad \delta h = \gamma_1 \delta z_1 + \gamma_2 \delta z_2 + \dots + \gamma_n \delta z_n$$

ولكن كيف يمكن أن نقدر هذه المقاييس أو المعاملات الثابتة والتي تحدد لنا الوزن النسبي لكل فرد أو فئة اجتماعية في نمو الدخل وفي توزيع هذا الدخل . اننا نستطيع أن نقدر هذا المقياس وبصفة خاصة في المراحل التضخمية من خلال رقم أو مؤشر موضوعي . هذا المؤشر ليس سوى الرقم القياسي النسبي الموازي لدخل كل فرد (٦٣)

(٦٣) في كيفية تركيب وتحديد الأرقام القياسية النسبية أنظر كتابنا « النظرية النقدية

فالرقم القياسى للأسعار النسبية هو الذى يمكن بواسطته تحديد قيمة سلعة أو خدمة أو دخل عنصر من عناصر الانتاج بالنسبة لسلعة أو مجموعة أسعار كافة السلع وعناصر الانتاج الأخرى فى فترة معينة . وبذلك يحدد لنا التغيرات التى تحدث فى معدلات المبادلة بين السلع المختلفة . أى يحدد معدلات الاختلال فى الأسعار النسبية نتيجة التغيرات فى الأسعار المعانة ومن ثم يحدد لنا بدقة مدى الزيادة أو التغير الحقيقى أو الوزن النسبى فى الدخل بالنسبة لفرد أو مجموعة اجتماعية معينة بالمقارنة بالتغيرات النقدية الأخرى (٦٤) .

٤ - سلوك ومواقف الجماعات الاجتماعية الديناميكية المشاركة فى

العلاقات النقدية :

أولاً - الأفراد :

٤ - ١ بالنسبة للفرد : النقود تمثل حقاً أو أصلاً يسمح له بالحصول

= من خلال التحليل الاقتصادى الكلى ، السابق الاشارة اليه ، ص ويرى Weisbord استخدام المنافع الحدية للدخل بالنسبة لكل فرد لتقدير هذه المعاملات .

B. A. Weisbord op. cit p 409.

فالمعيار الخاص بنا معيار موضوعى ومعيار B. A. Weisbord معيار شخصى .

(٦٤) ومن الملاحظ أن مقارنة الرقم القياسى النسبى لفرد أو مجموعة معينة بالرقم القياسى العام للأسعار ، يمكننا من بيان ما إذا كانت قيم أو دخول بعض عناصر الانتاج أو القوى المشاركة فى الانتاج تسير أو لا تسير نفس الاتجاه العام للأسعار . إذ يوضح تأثير التضخم على موقف القوى الاجتماعية من خلال المقارنة مع القوى الاجتماعية الأخرى المشاركة فى الانتاج والتوزيع . وعليه نقيس هذه العناصر الثابتة عن طريق قسمة الرقم القياسى للدخل هذا العنصر على الرقم القياسى العام للأسعار فى نفس الفترة . وهذا القياس يعطينا معامل ثابت يعبر عن الوزن الترجيحى والأهمية النسبية المعطاه لدخل هذا العنصر . فإذا كانت النتيجة أكبر من الواحد الصحيح كان الوزن الترجيحى لهذا العنصر كبيراً وتتجاوز الزيادة الحقيقية فى دخله الزيادة النقدية أو التضخمية العامة . والعكس إذا كان ناتج القسمة أقل من الواحد الصحيح فمعنى ذلك أن الزيادة النقدية فى الأسعار تتمص جزءاً كبيراً من الزيادات الحقيقية لهذا الفرد . وبذلك يتحدد نصيب كل فرد الحقيقى من الزيادة فى الدخل أو بمعنى آخر مدى الرفاهية الاقتصادية التى حصل عليها نتيجة زيادة الانتاج .

على السلع والخدمات أو الاحتفاظ بالسيولة أو تحويلها إلى أنواع أخرى من الأصول النقدية والمالية التي تحقق لصاحبها عائداً . وهذه قاعدة عامة تنطبق على كافة الأفراد كمتسلكين أو كمدخرين يتنازلون عن السيولة أو القوة الشرائية الحالية مقابل القوة الشرائية المستقبلية .

والفرد يبني خطته الاستهلاكية من خلال تنظيم وتقدير سابق لدخوله النقدية المتوقعة (٦٥) وتمنحه الخطة الأمان والثقة من امكانية الاستفادة بدخله الحقيقي . أو بمعنى آخر كيفية تحويل دخله النقدي إلى سلع استهلاكية يحصل عليها فوراً أو مستقبلاً في حالة تفضيله الادخار على الانفاق . كما تسمح له أيضاً بتوزيع انفاقه بطريقة متعادلة على الفترات الزمنية المختلفة ، والتي تتخلل المرحلة بين مشاركته في الانتاج والحصول على مقابل هذه المشاركة . وفي جميع الأحوال يهدف الفرد إلى زيادة قوته الشرائية الحقيقية أو على الأقل المحافظة على القوة الشرائية الحقيقية المكتسبة .

ولكن كيف يمكن أن يتحقق له ذلك خاصة عندما تتعرض النقود لتقلبات في القيمة ؟ بالطبع سوف يحاول الفرد بداءة زيادة الكمية النقدية الدخلية . فزيادة كمية النقود أو الأصول النقدية التي يمكنه الحصول عليها من خلال الدخول الموزعة مقابل مشاركته الحقيقية في الانتاج (الأجور) أو مقابل مشاركته القانونية في هذا الانتاج (عوائد الملكية) ، نغني زيادة قدراته في الحصول على السلع والخدمات أي زيادة قوته الشرائية الحقيقية . وتعني أيضاً أن هناك تقديراً نسبياً للمدى ما حصل عليه من ثروة نقدية حقيقية مقابل مساهمته في نمو الانتاج .

والفرد يحاول أن يحسب بدقة العناصر النقدية المتمثلة في الأجور وغيرها من الدخول النقدية وبين القيمة الحقيقية لهذه العناصر والتي تتوقف على

G.V. Papi : The role of the state in Mixed Economics, p. 3 in J. (٦٥) Margolis, and H. Guitton (ed)., Public Economics, Macmillan, 1969 .

تغيرات الأسعار . وعلى أساس هذه المقارنة يتحدد مدى نجاح خطته الاستهلاكية . فالزيادة الكمية لا تكفى ، إذ يجب أن تقابلها زيادة فى قيمة العناصر النقدية . فهذه الزيادة المزدوجة فى الكمية والقيمة هى التى يمكن أن تحتمق فقط نمو الدخل الحتميقى للفرد . غير أن من الممكن أن يقع الفرد فى تناقض بين الزيادة الكمية التى سوف تزيد من حجم أصوله النقدية وبين التغيرات فى قيمة هذه الأصول . فالزيادة الكمية يمكن أن ترتب أثراً عكسياً على القيمة ، إذالم تتجاوز معدلات الزيادة الكمية فى الدخل معدلات التناقض فى القيمة .

وعليه فإن الفرد يقدر - بناء على حسابات اقتصادية - مدى التناسب بين التغيرات الكمية وبين التغيرات فى القيمة . ومن خلال هذا التقدير يتبين له ما إذا كان توزيع الموارد النقدية قد تم لصالحه أو لصالح فئة اجتماعية أخرى . فنتائج هذه الحسابات هى التى تدفع الفرد إلى التدخل فى النشاط النقدى ليقال من حجم المتناقضات بين التغيرات الكمية والتغيرات فى القيمة . وليحافظ على قوته الشرائية أو دخله الحقيقى . وهو يتدخل فى النشاط النقدى - بهدف حل هذا التناقض - عن طريق الانتماء إلى النقابات . فالنقابات كتجمعات اجتماعية واقتصادية لفئات انتاجية معينة (العمال) تتدخل فى الحياة النقدية والاقتصادية . فتحدد الأجور النقدية خروجاً على قواعد العرض والطلب فى سوق العمل . وتعمل على تنمية وزيادة الأجور النقدية من خلال العقود الاجتماعية (مع الدولة) والعقود الجماعية (مع المشروعات) ويقتصر التدخل فى هذه الحالة على الأجور النقدية دون الأجور الحقيقية ، لعدم قدرة النقابات على التأثير فى الأجور الأخيرة ، والتى تتوقف بدورها على عديد من العوامل التى تخرج عن سلطة النقابات وهى تتدخل أيضاً عند تحديد الحد الأدنى من الأجور وحجم الانفاق الاجتماعى (اعانات بطالة - تأمين صحى اجتماعى - اسكان) . والأخير هو انفاق حكومى يودى إلى تنمية الدخول الحتميقية بطريقة غير مباشرة عن طريق انفاق نقدى مباشر . ولم يعد التدخل النقدى يقتصر على ضغط النقابات حول زيادة الأجور .

أو الأجور المتحركة ، بل تعداه إلى تدخل الطوائف الاجتماعية من الأفراد وبصفة خاصة طوائف المستهلكين الذين يفضلون الاستهلاك المستقبل أى الادخار الحالى لأصولهم النقدية السائلة . وفى هذه الحالة فإن جماعات المدخرين الصغار (صناديق التوفير فى الزيد والبنوك الشعبية والتعاونيات والبنوك التجارية) تتدخل للتأثير فى أسعار الفائدة للمحافظة على قيمة الأصول النقدية . وقد بلغ التدخل إلى حد المطالبة بتغيير ميكانيزم سعر الفائدة ذاته وتحوله من الطبيعة الثابتة إلى الطبيعة المتحركة . فبتغيير سعر الفائدة سنوياً مع تغيرات المستوى العام للأسعار . وإذا كانت الحكومة والبنك المركزى والجهاز المصرفى لم يصلوا بعد إلى الاستجابة الكاملة لهذه الضغوط ، الا أن هناك اتجاهات نحو زيادة أسعار الفائدة الثابتة فى الفترات التضخمية ليس فقط لتعويض صغار المدخرين عن تناقص أو استهلاك قيمة الأصول النقدية السائلة والمدخرة ، وانما أيضاً لتشجيع الادخار حتى يمكن الاستجابة إلى احتياجات الاستثمار المتزايدة إلى الموارد النقدية فى الفترات التضخمية نتيجة ارتفاع أسعار السلع الرأسمالية .

ثانياً - المشروعات :

٤ - ٢ بالنسبة للمشروعات : الأصول النقدية (بالمعنى المتسع) لها أبعاد متعددة . فهى تعبر أولاً عن السيولة التى تتوافر لها عن طريق بيع منتجاتها (الإيرادات) بعد خصم نفقاتها (الأرباح) . فتستخدم جزءاً من تلك الأرباح فى التوزيع على المستثمرين ، وجزءاً آخرأ فى تحقيق التراكم الرأسمالى (التحويل الذاتى) . وهى بذلك أداة توزيع . وهى ثانياً تعتبر جزءاً من رأس المال . فكل مشروع يحتفظ فى محفظته المالية بجزء سائل نقدى لمواجهة المصروفات الجارية من أجور وأثمان مواد أولية وتكاليف صيانة وغيرها وهى بذلك أداة إنتاج تقدم خدمات ضرورية لتوليد الناتج . وهى تعبر ثالثاً عن القيمة القانونية لرأس المال الطبيعى (الأصول المالية) . أى أنها أداة تمويل يتم بواسطتها تجميع الأموال النقدية من المصادر الخارجية (السوق

النقدية والمالية) لكي تحول بعد ذلك إلى رؤوس أموال طبيعية أو حقيقية ثم تطرح هذه الأصول المالية في الأسواق للتداول .

وبالنظر إلى الأبعاد الثلاثة للأصول النقدية ، فإن المشروع يضع خطته الانتاجية والتي تهدف إلى تحقيق الحد الأقصى من الأرباح النقدية . وهذه الخطوة تنقسم في الواقع إلى خطتين مشتقتين : خطة داخلية (النفقات) ، وخطة خارجية (الأسعار والإيرادات (٦٦) والخطتان مرتبطتان معاً . فالهدف - كما قلنا - هو تحديد الحد الأقصى من الأرباح النقدية . والربح هو الفرق بين الإيرادات والنفقات .

كيف يمكن أن تحقق المشروعات هذا الربح الأقصى من خلال الزاوية النقدية ؟ أو بمعنى آخر كيف يمكن أن تساهم العوامل النقدية في تحقيق أهداف المشروعات ؟ هنا تبدو بوضوح أهمية ضرورة التدخل النقدي من جانب المشروعات . ولقد ارتبط هذا التدخل بالتطورات التي حدثت

في أشكال المشروعات . فقد تحولت المشروعات نتيجة التراكم الرأسمالي - إلى تجمعات احتكارية . وهذه الأشكال الجديدة حقيقة لها مزايا الانتاج الكبير ، ومكنتها من التدخل في سوق السلع وفي سوق عناصر الانتاج والسوق النقدية والمالية في مواجهة المستهلكين والحكومة .

فهي تتدخل في السوق النقدية والمالية في مواجهة المشروعات المالية والمصرفية والبنك المركزي والسياسة النقدية للخزانة العامة . فتناقش شروط الائتمان ونفقاته التي تفرضها المؤسسات التمويلية . وتحاول ان تتجنب القيود الكمية للائتمان في حالة تقريرها من جانب السلطات النقدية . وتلجأ إلى التمويل الذاتي للتخلص من اعباء سعر الفائدة وتستخدم الأصول المالية لتخاطب

(٦٦) أنظر في تحديد الدالة المالية للمشروع :

A. COTTA : Le fonctionnement de l'entreprise, Cours de Doctorat
Université de CAEN, Section 4 : La participation aux chages et le mouve-
ment des flux monétaires, pp. 41 — 49.

مباشرة قطاع المدخرين متجاوزة في ذلك المؤسسات المالية الوسيطة . وفي جميع الأحوال فهي تحاول أن تخرج من القواعد التي تحكم السوق النقدية والمالية في ظل سياسة نقدية معينة .

وهي تتدخل أيضاً في سوق عناصر الانتاج من خلال خطة النفقات فتحاول أن تستفيد من مزايا الاحتكارية ومعدلات البطالة لوقف ارتفاع الأجور النقدية وتخفيض تكلفة الانتاج وبالتالي زيادة الأرباح . ثم تواصل تدخلها في سوق السلع من خلال خطة الأسعار . فتحدد حجم الانتاج للتأثير في العرض وتحاول أن تسيطر على الطلب عن طريق الوسائل أو الشخصية (الاعلان) لكي تفقده مرونته . ثم تفرض بعد ذلك اسعارها المرتفعة . فزيد ايراداتها أي سيولتها النقدية . وهي تمنح قروضها التسويقية مباشرة إلى عملائها دون الحاجة إلى المؤسسات المصرفية والمالية . والزيادة في السيولة النقدية سوف تحقق لها أضافات في الأرباح ، تمكنها من استخدام سياسة المخزون لتحقيق أرباحاً غير عادية ، خاصة في الفترات التضخمية حيث تستفيد من الفرق بين تكاليف الانتاج في مراحل انخفاض الأسعار (أسعار عناصر الانتاج) وبين بيع المنتجات في مراحل تالية طبقاً للأسعار المرتفعة الجديدة .

ثالثاً - المؤسسات المصرفية والمالية :

٤ - ٣ بعض من الأصول النقدية والمالية تعتبر خصوماً أو التزامات على المؤسسات المصرفية والمالية . فالتقود الائتمانية تمثل خصوماً على البنوك التجارية . والأصول المالية والسندات تمثل خصوماً على المؤسسات المالية الوسيطة . وتحاول تلك المؤسسات تغطية تلك الالتزامات عن طريق ترتيب حقوق لها من أهم مصادرها الادخار السائل وشبه السائل (السيولة النقدية بمعناها المتسع) . فهي تتلقى ودائع تستخدمها في منح القروض والتوظيف الاستثماري . وهي بذلك تستفيد من مصادر الادخار من حيث الحصول مقابل تحملها وورد ال نقدية على تكلفة الادخار (سعر الفائدة؟) . ثم تستخدمها

في مختلف أوجه التوظيف الاستثمارى وتحصل في مقابل ذلك على عائد .
والفرق بين عائد التوظيف وتكلفة الاقتراض أو الادخار يعبر عن الربح النقدي
لهذه المؤسسات . ومن ثم فهي تحاول أن تحقق الحد الأدنى لتكلفة الادخار
والحد الأقصى لعوائد التوظيف .

ولا يعوقها عن تحقيق مثل هذا الهدف سوى السياسة النقدية واجراءاتها
ولذلك فهي تؤثر في اجراءات هذه السياسة بوسائل متوازية عندما تجد أن
أن أهداف واجراءات السياسة النقدية تتفق مع أهدافها . أو تتخذ اجراءات
مضادة عندما تجد أن اجراءات تلك السياسة تختلف عن أهدافها ، فتحاول
أن تقلل من فاعلية رقابة البنك المركزى عليها ، وتتجنب الأساليب التقليدية
التي يتبعها البنك المركزى (سعر الخصم - السوق المفتوحة - الاحتياطي
الاجبارى) للرقابة عليها . والواقع أن هذه الأساليب والتي يستخدمها البنك
المركزى للتأثير على سياسات وقدرات الجهاز المصرفى التجارى لم تعد لها
ذات الفاعلية . أولاً لأن البنوك التجارية تحوز على سيولة كبيرة نتيجة التضخم
وزيادة عرض النقود . وثانياً أنه بفرض ارتفاع أسعار الفائدة - مثلاً - نتيجة
سياسة البنك المركزى تجاه سعر الخصم ، فالبنوك التجارية قادرة بحكم
مراكزها الاحتكارية في سوق التسويق أن تحمل العميل عبء هذا الارتفاع
والذى بدوره يضيف هذه الاعباء الجديدة إلى أثمان السلع المنتجة . وثالثاً
لأن سياسة الاحتياطي الاجبارى - وهى سياسة مباشرة - فقدت قدرتها
التأثير فى سيولة البنوك التجارية بسبب العلاقات المشتركة بين البنوك
ونظام الودائع المتبادلة .

ولقد زادت قدرة المؤسسات المصرفية والمالية على التدخل فى الأسواق
النقدية والمالية نتيجة مراكزها شبه الاحتكارية ، حيث استفادت كثيراً
من نمو حجم الودائع وعمليات الائتمان والتوظيف المصاحبة للنمو الاقتصادى
وكذلك التوسع فى عمليات تمويل التجارة الداخلية والخارجية . ولم يعد
دورها يقتصر على السيطرة على السيولة على رأس المال المصرفى فقط ، وإنما تحوات

أيضاً إلى السيطرة على رأس المال الصناعي ، بادئاً عن طريق القروض ، ثم تالياً عن طريق المشاركة ، وأخيراً عن طريق تلك رأس المال الصناعي ذاته والتحكم في مراكز اتخاذ القرارات . وتكونين مجموعات مالية ضخمة تتبعها مشروعات صناعية ووحدات تسويق . وبذلك أمكن للمؤسسات المصرفية والمالية من أن تسيطر على رأس المال المالى والسوق النقدية والمالية ، وأن تخرج عن قواعد التوازن التلقائى بين قوى العرض والطلب . فأصبحت تفرض أثمان الاقراض والاقراض . وتحدد شروط الائتمان والتمويل والاستثمار وتختار أشكال التوظيف . وغالباً ما تختار أشكال ومصادر التوظيف التى تحقق أرباحاً مرتفعة ، حتى ولو كانت هذه الأشكال لا تتمتع بالأولوية والأهمية بالنسبة للأهداف العامة للاقتصاد القومى .

ولعل من أهم مظاهر الخروج عن أهداف واجراءات السياسة النقدية (بما فى ذلك الظروف السائدة فى السوق النقدية ورقابة البنك المركزى) ، يتمثل فى نوعية من التزكيز المصرفى الجديد : «نظام كونسورتيوم (٦٧) البنوك» . وهو عبارة عن تضافر جهود مجموعة من البنوك المستقلة لتخصيص جزء من مواردها لتمويل مشترك . فهو تركز فى التوظيف وليس فى رأس المال . ومن أمثلة ذلك المجموعات المصرفية لتمويل الطاقة . والمجموعات المصرفية لتمويل بترول بحر الشمال والمجموعات المصرفية لتمويل عمليات محددة بمناطق جغرافية (بنوك أمريكا اللاتينية والبنوك العربية الافريقية والأوربية) . فهذه العمليات التخصيبية قد نمت بسرعة ، وأصبحت ظاهرة مشتركة فى سوق المصارف الدولية . وهناك أسباب عديدة وراء هذا النوع من التمويل المشترك . فبعض المشروعات تحتاج إلى موارد نقدية ضخمة يعجز عنها بنك بمفرده . كما أن السوق النقدية والمالية قد تعجز فى بلد معين عن تمويل بعض

(٦٧) Consortuim banks ويقرب هذا النظام من الهيكل الاقتصادى للمشروع الدولى والذى نجد تفصيلاً له فى الفصل الذى كتبناه عن المشروع الدولى فى المؤلف المشترك مع الدكتور دويدار ، السابق الإشارة اليه ، محمد دويدار ومصطفى رشدى : الاقتصادى السياسى ، المكتب المصرى الحديث ، ص ٨٩٣ إلى ص ٩٢٢ .

المشروعات بسبب تعارضها مع أهداف السياسة النقدية في هذا البلد ، وخاصة عندما ترتفع أسعار الفائدة أو تعطى السياسة الاقتصادية الأولوية في التمويل لبعض المشروعات الأخرى .

وبالطبع فان هذا التمويل المشترك سوف يؤدي إلى تعدد مصادر السيولة وتوزيع المخاطر والأرباح ، وترتيب تنقلات في حركة الودائع والقروض بين البنوك ، وتعميق التضامن المصرفي وزيادة الضغوط على السياسات والأسواق النقدية الوطنية . فهذا النوع من التخصص يمثل نوعية جديدة من الاحتكار المصرفي احتكاراً توظيفياً يتعدى نطاق سوق ويتجاوز السياسات النقدية المحلية . ولقد قابل هذه النوعية الاحتكارية الجديدة اتساع نطاق عمليات تجميع الادخارات وعمليات الاقراض والتوظيف . وبدت الحاجة واضحة ليس فقط إلى الادخارات الوطنية وإنما أيضاً إلى الادخارات الخارجية ذات المصادر الجغرافية المختلفة . ومن خلال تلك العمليات تحقق المصارف المشتركة في التمويل فوائد حمة نتيجة اختلاف تكلفة التمويل ، وتفاوت أسعار الفائدة واختلاف أنماط عناصر الانتاج ، وفروق سعار العملات وتقلبات أسعار الصرف . وكلما ارتفعت معدلات التضخم ، كلما زادت الحاجة إلى التمويل المشترك وتجميع أكبر قدر ممكن من الموارد النقدية .

ولا شك ان البنوك المشتركة في العمليات التمويلية التخصصية تستطيع أن تدعم بعضها البعض عن طريق الودائع المتبادلة . ويمكنها أن تتجاوز سياسة البنك المركزي حول تحديد حجم السيولة وأسعار الفائدة . ويمكنها أيضاً أن تؤثر ايجابياً أو سلبياً في سياسة تثبيت الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات وتوجيه الموارد الادخارية إلى قطاعات استثمارية معينة . ومن الواضح ان تلك الآثار بما قد تتضمنه من تجاوزات مرتبة على حركة تجميع من الادخارات وتنقلات الودائع بلد إلى آخر ، قد تتعارض مع أهداف واجراءات السياسات النقدية داخل الحدود الوطنية .

٤ - ٤ عندما نتكلم عن دور الدولة في التدخل النقدي ، فنحن نعني في نفس الوقت مدى قدرتها على تحقيق التوازن بين القوى الديناميكية المشاركة في النشاط النقدي ، وفي هذا المجال نفرق براءة بين الدولة كسلفة عامة والدولة كشخصية أو كقوة اقتصادية تتنازع مع القوى الاقتصادية الأخرى مراعية في ذلك مصالحها الاقتصادية الذاتية .

يرى باريز (٦٨) أن الدولة كسلطة عامة هي عبارة عن مركز صانع قرارات يضع الأهداف العليا ويربط بينها وبين السياسة القومية العامة بما في ذلك الجوانب الاقتصادية لهذه السياسة . فالدولة تتخذ قرارات سياسية واقتصادية تراعى فيها الموارد والوسائل المتاحة ، وتتمتع بموقف احتكاري أو قوة عليا تفرض ارادتها المسيرة أو المصححة لجزى الأحداث . فالدولة تضع سياسات الانفاق العام ، والأجور والأسعار . وتحدد حجم السيولة وتعمل على توازن ميزان المدفوعات وتقرر الاختيار الاستثنائي .

أما الدولة كشخصية اقتصادية فهي مركز صانع قرارات يدير وينظم جانباً كبيراً من الأنشطة الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي المعاصر . فبعض هذه الأنشطة ينتمي إلى الدولة بحكم المنشأ ، كقيامها باستثمارات صناعية وزراعية مباشرة (مشروعات الطاقة والصناعات الثقيلة) . والبعض الآخر ينتمي إلى الدولة بحكم التصاقه بوظائفها الأساسية (الخدمات والمرافق العامة) . وهناك أنشطة ثلاثة تنتمي إلى الدولة بحكم المآل (التأميم) ، أو نتيجة المساهمة المشتركة بين القطاعين العام والخاص (الاقتصادى المختلط والتعاونيات) . ومن خلال هذه الأشكال المختلفة تدير الدولة أو تشارك في ادارة ومراقبة النشاط الاقتصادي الانتاجي والتوزيعي .

A. Barrière : Internal cojsisency in the epublic conomy, P. 35 in (٦٨)
J. Margalis andH. Guilton (ed.) op; cit.

ومع أن هذا التقسيم الوظيفي حيوي لمعرفة الدور الاقتصادي للدولة ، إلا أنه في إطار التدخل النقدي نجد اختلاطاً كبيراً بين تدخل الدولة كشخصية عامة وتدخلها باعتبارها قوة اجتماعية مستقلة . وفي كثير من الأحيان قد تتعارض صور التدخلين . فالتدخل النقدي للدولة كشخصية عامة يتحدد من خلال سياسة عامة للانفاق الاجتماعي (عجز أو توازن الميزانية) ، ومن خلال تعبئة الموارد النقدية وتخصيصها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وباستخدام سياسة للأجور والاختيار الاستثماري والأسعار والتمويل . ويهدف السيطرة على السيولة النقدية وتحقيق الاستقرار والنمو وتوازن ميزان المدفوعات . وقد يتمثل التدخل في محاولة التوفيق بين القوى الاقتصادية والاجتماعية ، كالتوفيق بين سياسة الأجور (العمال) وسياسة الأسعار (المشروعات) . أما الدولة باعتبارها قوة اقتصادية ذاتية فان سلوكها النقدي لا يختلف كثيراً من سلوك المشروعات والقوى الاقتصادية الأخرى من حيث اهتمامها بمشاكلها المالية والتمويلية والتشريعية وارتباطها بالأسواق النقدية والمالية .

وعليه يمكن أن نعرض لتدخل الدولة النقدي كشخصية عامة من خلال ثلاثة مجموعات متماثلة من الاجراءات كما يلي :

(أ) تدخل الدولة من خلال اجراءات اقتصادية لها معان نقدية :

— امكانية اثاره زيادة في الدخل القومي والتصدير يترتب عليها زيادة الموارد النقدية (حجم السيولة) أو العكس تحقيق انكماش في الدخل القومي وزيادة في الاستيراد يترتب عليها نقص في حجم السيولة النقدية .

— تخصيص استثمارات لقطاعات انتاجية أو قطاعات اجتماعية بهدف اعادة توزيع السيولة النقدية بين القطاعات المختلفة لتحقيق أولويات معينة .

— تخصيص موارد نقدية لقطاعات ليست مرتبطة مباشرة بالنمو الاقتصادي لاثارة الطلب والاستهلاك .

— تنمية دخول القطاعات التابعة للدولة (المشروعات والمرافق العامة) عن طريق الوفورات الخارجية ، أى ارتفاع أسعار السلع المنتجة وخدمات المرافق العامة ، مما يؤدي إلى مضاعفة الآثار التضخمية . أو على العكس تثبيت أسعار منتجات وخدمات هذه القطاعات كحل تكميلي لسياسة تثبيت الأسعار .

(ب) تدخل الدولة من خلال اجراء نقدية ومالية محتمة :

— استخدام أمثل للادخارات المتاحة للدولة (الادخار القومي). فالدولة باعتبارها القوة الاقتصادية الادخارية الأولى (الودائع الحكومية) ، وما تسيطر عليه من ادخارات فردية مجمعة في البنوك والمؤسسات المالية المالية والمصرفية وشركات التأمين والصناديق الادخارية التابعة لها (صناديق توفير البريد — التأمينات الاجتماعية) تستطيع أن تتحكم في مصادر الادخار وعلاقتها بمصادر التوظيف ، وتحدد شروط الائتمان والتمويل .

— الالتجاء إلى الاجراءات المالية الاستثنائية (القروض الحكومية) تبعاً للاحتياجات السائلة في الاقتصاد القومي والمتوافرة لدى الأفراد أو البنوك أو المشروعات ، ومدى استعداد تلك المؤسسات لمده الحكومة بهذه الأموال (امتصاص السيولة) .

— تخفيض حجم الأصول الحكومية السائلة (أذون الخزانة والأوراق الأخرى المتاحة للبنوك والمؤسسات المالية بهدف زيادة السيولة النقدية وتوجيهها إلى قطاعات اقتصادية أخرى . أو على العكس زيادة حجم المعروض من هذه الأصول لزيادة موارد الدولة ، واستخدام الحكومة لهذه الموارد لاثارة الدخل والاستهلاك .

— زيادة اقتراض المحليات لتوسيع النطاق المكاني للسوق النقدية وتوزيع السيولة من الناحية الاقليمية أو العكس وضع القيود على اقتراض المحليات

— ترشيد الانفاق الحكومى سواء لزيادة الدخل المحقق من الخدمات العامة (العائد) أو تخفيض مديونية الحكومة (التكلفة) .

(ج) تدخل الدولة من خلال اجراءات ضريبية ذات تأثير نقدى :

فرض ضرائب اضافية على الادخارات فى حالة الرغبة فى زيادة الاستهلاك أو الانفاق الاستثمارى .

— تحرير جزء من الدخول النقدية من العبء الضريبي وخاصة المستويات المنخفضة من الدخول لزيادة مقدرتها الاستهلاكية (نظام قطع الضريبة الامريكى والضرائب التصاعدية) .

— تحقيق مرونة الجهاز الضريبي لمواجهة التقلبات فى الدخول .

(د) تدخل الدولة من خلال البنك المركزى :

المسئولية المشتركة بين الخزانة العامة والبنك المركزى أساس فاعلية السياسة النقدية (٦٩) فالحكومة مسئولة عن تمويل متطلباتها الداخلية . وسلوكها المالى يحدد نوعية التمويل : تضخمى أو متوازن ، والاختيار الأول سببه كاف لخلق السيولة الداخلية . فكل توسع حكومى فى الدين العام للاحتياجات الجارية سوف ينظر اليه باعتباره اجراء تضخمى . وسوف يخرج عن نطاق الجهاز المصرفى وينظر اليه كسيولة ثانية أو سيولة اضافية بالاضافة إلى السيولة الأولى أو الاساسية التى يخلقها الجهاز المصرفى (البنك المركزى

G. A. Kessler : Monetary analysis and monetary policy, Holtrop P.XLIII.

وفى هذه المقالة يعبر المؤلف رأى هلتروب ، أنظر :

M.I. Holtrop : Money in an open economy, selected papers on monetary policy, Monetary analysis and central banking, with introductions by G.A. Kessler and F.Y. De Jong, Leigen, 1972.

والبنوك التجارية) لمواجهة النشاط الجارى للقطاعات الاقتصادية الأخرى .
وعندما يضمن ويدعم البنك المركزى الائتمان المقدم للحكومة يعتبر مسئولاً
مسئولية مشتركة عن السلوك الحكومى .

مسئولية البنك المركزى تجاه الرقابة على عمليات الاقتراض والائتمان
والأنشطة الاستثمارية للبنوك التجارية . فالسياسة النقدية للدولة تحدد الأهداف
ويختار البنك المركزى الوسائل والأدوات لمراقبة هذه المؤسسات والتدخل
في نشاطها .

ونحن نعرف ان الوسائل التى يمكن للبنك المركزى استخدامها للتدخل
في نظام النقد والائتمان تنقسم إلى مجموعتين : الأولى وتمثل في وسائل
أو أفعال تقليدية ذات طبيعة كمية . وأهم صورها سياسة سعر الخصم
وعمليات السوق المفتوحة وسياسة الاحتياطي الاجبارى . وليس الهدف
من هذا البحث التعرض لهذه الوسائل (٧٠) ، وانما يكفى أن نقرر أن أهداف
هذه الوسائل التقليدية تدور حول حقيقتين : أولاً تخليص السوق النقدية
من فائض السيولة أو تعويض نقص السيولة . وثانياً تحديد سعر الفائدة
بما يتناسب مع ظروف السوق النقدية واحتياجات التمويل . والمهم ان
فاعلية تلك الوسائل قد انحصرت لأسباب عديدة : منها زيادة سيولة البنوك
التجارية ، والتجاء المشروعات إلى التمويل الذاتى أو تحميل المستهلك عبء
ارتفاع أسعار الفائدة . والتراجع الاستراتيجى لسعر الفائدة كمحدد للائتمان
ومع ذلك وهذا هو الجديد في الموضوع - يمكن للبنك المركزى أن يعيد
إلى هذه الوسائل فاعليتها بشرط :

أن ينظر إلى هذه الوسائل من وجهة النظر المتكاملة . أى أن تستخدم
تلك الوسائل معاً وبصورة موازية في نفس الفترة الزمنية .

(٧٠) أنظر في ذلك :

M.1. Holtrop : Memorandum of evidence submitted to the Radcliffe-
Committee, p. 80, in Holtrop : Money in an open economy, opew cit.

أن يبسر البنك المركزي في مرحلة أولى من عمليات الاقتراض لزيادة مديونية القطاع المصرفي والقطاع الخاص تجاهه . وهذا ما نلاحظه بوضوح بالنسبة للبنوك المركزية في البلاد اللاتينية (فرسا وبلجيكا) بعكس البلاد الجرمانية والانجلوساكسونية (ألمانيا وهولندا) .

— أن يعمل البنك المركزي على ألا تنزل أسعار الفائدة في السوق النقدية عن مستوى سعر الخصم وهذا يستدعى منه ليس فقط إعادة أهداف السياسة النقدية ، وإنما أيضاً مراعاة حجم السيولة العامة ، والخاصة لدى البنوك التجارية ، عند تحديده لسعر الخصم .

— محاولة الحد من مديونية الحكومة قصيرة الأجل بهدف تحديد حجم السيولة النقدية .

— ضرورة امتصاص البنك المركزي للسيولة النقدية الزائدة المتولدة عن فائض ميزان المدفوعات أو عن زيادة عرض النقود أو عن زيادة حجم الودائع والادخارات أو أخيراً نتيجة نظام الودائع المتبادلة .

أما المجموعة الثانية من الوسائل والأفعال فهي ذات طبيعة انتقائية واختيارية . وأساس هذه الأفعال نظرة البنك المركزي إلى موارده وإلى طبيعة الاقتراض منه . فهذا لا يعتبر حقاً للبنوك التجارية وإنما مجرد ميزة لهذه البنوك . فيتغير بالتالي مفهوم بنك البنوك من مجرد المعاونة والدفاع ، إلى مفهوم الرئاسة والتنسيق .

فليس من الضروري أن يستجيب البنك المركزي لطلبات الائتمان والاقتراض المقدمة من البنوك التجارية ، حتى ولو قدمت هذه البنوك أوراقاً وأصولاً نقدية ذات درجة أولى من الضمان؟ (الأوراق الحكومية) وهذا يعني أن البنك المركزي يمكنه أن يرفض ائتمانه للبنوك التجارية إلا إذا توافرت مجموعة من الشروط التي يضعها وفقاً لأهداف السياسة النقدية :

- فهو يفحص ويراقب أولاً سياسة المقرض من حيث المركز المالي وقدرته التمويلية ومصادره الادخارية واتجاهاته التوظيفية والأسعار التي يتقاضاها على الائتمان .

- ثم يفحص ويراقب ثانياً نوعية الأصول المقدمة للخصم أو لضمان الاقتراض من حيث درجة السيولة ونطاق الضمان ومدى مساهمتها في تمويل النشاط الجارى (التجارة أو الانتاج الجارى) أو في تمويل النشاط الاستثمارى .

- ثم يعمل ثالثاً على تفضيل القرض وتوفير الائتمان المرتبط بالاحتياجات الأساسية والضرورية للاقتصاد القومى . مثال ذلك تشجيع القروض المخصصة لتمويل التصدير ، وتقييد القروض المقدمة للاستيراد في حالة عجز ميزان المدفوعات . وكذلك منع القروض عن المشروعات التي لا يرغب في توسيع نطاقها الانتاجى ، أو التي تستخدم في المضاربة والمخزون .

- ثم يستخدم رابعاً الودائع الحكومية كعامل هام للتأثير على سيولة السوق النقدية باعتبار الحكومة والمشروعات العامة والمحليات من أكبر عملاء البنوك التجارية سواء كمدخرين (ودائع حكومية) أو كمقرضين (مصادر التوظيف)

- وهو يمكنه خامساً التدخل في سوق الصرف الأجنبي ، حيث أن كافة التحويلات بين العملة الوطنية والعملات الأجنبية تتم عن طريقه . فحركة التيارات النقدية الخارجة من الاقتصاد القومى تصب في البنك المركزى . فهو يتدخل في سوق الصرف بالشراء أو بالبيع ، ليس فقط لتدعيم قيمة العملة الوطنية ، وإنما أيضاً للتأثير في سيولة السوق النقدية بطريقة غير مباشرة وفي سيولة البنوك التجارية بطريقة غير مباشرة .

- وهو يوثق سادساً علاقاته مع المؤسسات المالية المتخصصة والوسيلة حيث يستطيع أن يمد هذه المؤسسات الأخيرة مباشرة بمصادر الادخار (الاصدار النقدى) وبأسعار فائدة منخفضة نسبياً لتشجيع الائتمان طويل

الأجل ، ومنافسة البنوك التجارية والتي تعتبر مصدراً أساسياً لتغذية المؤسسات المالية المتخصصة بالموارد النقدية اللازمة لتأدية وظائفها .

– وهو ينظم أخيراً الجهاز المصرفي من خلال تبادل المعلومات والاجتماعات المشتركة مع البنوك التجارية ، والاشراف على قوانين المنافسة المصرفية (قوانين ضد الاحتكار المصرفي) ومراقبة المشروعات المصرفية الدولية .

٤ – ٥ المتناقضات بين القوى الديناميكية المشاركة في النشاط :

١ – المتناقضات بين البنك المركزي والخزانة العامة :

بالرغم من انتماء كل من البنك المركزي والخزانة العامة إلى فئة السلطة العامة والتي تحدد أهداف السياسة النقدية وتختار الوسائل والأدوات التي تضع هذه الأهداف موضع التنفيذ ، إلا أنه من الممكن أن تتعارض توجهات وتعليمات الخزانة العامة مع اجراءات البنك المركزي . وعلى سبيل المثال : إذا كان البنك المركزي يسعى لتقييد الائتمان باستخدام أساليب الخصم أو السوق المفتوحة ، فإن هذه الوسائل تصبح عديمة الجدوى إذا عاكستها زيادة مديونية الخزانة العامة وزيادة حجم الأوراق الحكومية . فعندما ترى البنوك التجارية أن سيولتها قد تأثرت نتيجة عمليات السوق المفتوحة أو غيرها ، فهي تشتري السندات والأوراق الحكومية وتستخدمها للاقتراض من البنك المركزي . فهذه السندات ذات السيولة المرتفعة والضمانة والتي لا يمكن أن يرفضها البنك المركزي بحكم طبيعتها يمكن أن تعوض البنوك التجارية عن نقص السيولة .

وبالمثل إذا كان البنك المركزي يحاول أن يضغط السيولة النقدية لمواجهة الآثار التضخمية التي يمر بها الاقتصاد في فترة معينة ، إلا أن التضخم يزيد من أعباء الاتفاق الحكومي النقدي على الخدمات الانتاجية والاجتماعية نتيجة ارتفاع الأسعار والأجور . فتضطر الدولة إلى الاقتراض قصير الأجل سواء من البنوك التجارية أو عن طريق عجز الميزانية مما يزيد من حجم

السيولة النقدية في أسواق السلع والنقد . وهكذا يحدث التناقص بين السياسة النقدية للبنك المركزي والسياسة المالية للخزانة العامة .

٢ - المتناقضات بين البنك المركزي والمؤسسات المصرفية والمالية :

وهذه المتناقضات تنعكس بصورة واضحة على علاقة عناصر الرصيد النقدي الأساسية (النقود القانونية والنقود الائتمانية) فيما بينها فمن الممكن أن يعوض نقص السيولة القانونية (نقود البنك المركزي) بفعل تقييد الاصدار من جانب البنك المركزي ، زيادة النقود المصرفية (الحسابات الجارية والادخارية) . وتكون عملية التعويض هذه لمواجهة تزايد رغبة المشروعات في الاقتراض ، مما يؤثر ليس فقط على حجم الطلب على الائتمان ، وإنما أيضاً على مرونة الطلب على الائتمان بالنسبة لسعر الفائدة .

٣ - المتناقضات بين سياسة الحكومة كشخصية نقدية وسياسة المشروعات والمرافق العامة كقوة اقتصادية :

كثيراً ما تواجه المشروعات العامة أو المرافق العامة عجزاً في الموارد النقدية نتيجة سوء التنظيم والادارة وانخفاض الانتاجية . وهي غالباً لا تعالج الموضوع عن طريق الوفورات الداخلية (أى تحسين مستوى الانتاجية وتطبيق التغيرات التكنولوجية وترشيد الانفاق) ، وإنما تعالجه عن طريق الوفورات الخارجية أى سياسة الأسعار ، فترفع من أسعار منتجاتها مستفيدة من أوضاعها الاحتكارية لتعويض العجز في كفاءتها الانتاجية . وهذا سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية بطريقة مباشرة ، أو بطريقة غير مباشرة عندما تعتبر منتجات أو خدمات هذه المشروعات سلعاً أو خدمات وسيطة تدخل في منتجات مشروعات أخرى . ومن ثم ترفع الأخيرة من أسعار منتجاتها . ويرتفع الرقم القياسي العام للأسعار . وتتناقص الأجور الحقيقية . ويطالب العمال برفع الأجور النقدية . وهذه النتائج تعتبر معوقة لمجهودات الحكومة كشخصية عامة تعمل على تثبيت الأسعار والأجور وتوازن ميزان المدفوعات .

٤ - المتناقضات بين الحكومة والأفراد (القوى العاملة) والمشروعات :

عندما يتعرض الاقتصاد القومي لتيارات تضخمية ، فإن الحكومة تلجأ إلى ثلاثة سياسات أساسية لمكافحة هذه التيارات : سياسة قطع الانفاق الحكومي ، سياسة تقييد الواردات ، وسياسة تقييد الأجور والأرباح والاستهلاك . وتحاول الحكومة في البداية تجنب مثل هذه الاجراءات ولكنها تلجأ اليها في النهاية عندما لا تتوقف حركة ارتفاع الأسعار . ففما يتعلق بسياسة قطع الانفاق العام أو الحكومي ، فإن الحكومة تضطر إلى ضغط النفقات الاجتماعية من تأمينات واعانات ومعاشات ومشروعات اسكانية وخدمات تعليمية . كذلك تضطر الخليات إلى ضغط كثير من مشروعات تحسين رأس المال الاجتماعي من طرق ومبان ومدارس وغيرها . ويترتب على ذلك تناقص الدخل الحقيقي للأفراد أو الدخل الموزع في صورة عينية ، أى في شكل خدمات مقدمة إلى المستهلكين وطبقات العمال . وهذا يعنى امتصاص جزء من الزيادة في الأجور النقدية ، ويتعارض مع سياسة التشغيل الشامل حيث أن توقف المشروعات الحكومية والمحلية يؤدي إلى زيادة البطالة .

أما فيما يتعلق بسياسة القيود على الواردات فهي تهدف إلى منع استنزاف الاحتياطيات النقدية الأجنبية نتيجة عجز ميزان المدفوعات المصاحب لارتفاع أسعار المنتجات المحلية . ومن ثم تعمل السياسة النقدية على رفع سعر الخصم وأسعار الفائدة الداخلية بهدف جذب رؤوس الأموال لتعويض العجز في الميزان التجارى . وهى ترفع سعر الفائدة إلى الحد الذى يتناسب مع الفروق بين معدلات التضخم . كما تقوم بتعديل سعر الصرف بحيث يقارب بين هذه المعدلات . ولكن رفع سعر الفائدة يترتب آثاراً ضارة على الاستثمار الداخلى ويرفع من تكلفته . وهذا يتناقض مع ضرورة زيادة الانتاج وتيسير شروط الاستثمار . وحتى إذا حلت المشروعات العملاء هذه الاعباء الجديدة عن طريق رفع سعر البيع لمنتجاتها ، فإن هذا سوف يضعف من القدرة التصديرية والتنافسية للسلع الوطنية بالمقارنة مع السلع الأجنبية . كما أنه سوف

يرفع من المستوى العام للأسعار . فيقل الطلب على المنتجات الوطنية وتحمج عن طلب الاستثمار . وكل هذا يتعارض مع مصالح المشروعات الوطنية ومع مصالح القوى العاملة .

وبفرض اتباع الدولة لسياسة تمييزية تمنح سعر فائدة مرتفع للأجانب بهدف جذب رؤوس الأموال الأجنبية ، وتمنح سعر فائدة منخفض للوطنيين بهدف تخفيض تكلفة الاستثمار ، إلا أن هذا الموقف سوف يخلق تفرقاً في المعاملة بين طائفتين من المدخرين ويفيد البنوك والمؤسسات المالية والمستثمرين والأجانب على حساب المدخرين الصغار . ويحمل هذه القوى الاجتماعية الوطنية الأخيرة عبء ارتفاع الأسعار وتناقص قيمة الأصول النقدية المدخرة والمخصصة للاستهلاك المستقبل .

والسياسة الثالثة تتعلق بتثبيت الأجور والأسعار والاستهلاك . تبدأ الخطة بتحديد نسب الزيادة في الأجور النقدية وكذلك تحديد الحد الأعلى لمستويات هذه الأجور . وتفرض ضرائب أو عقوبات على أى تجاوز لمستويات الأجور المحددة . ثم يتلو هذه الخطة تحديد الأسعار ومستويات الأرباح . ويكمل ذلك بفرض ضرائب على الاستهلاك . ومنذ البداية تبدأ حركة تراكمية من المتناقضات . فتقاوم نقابات العمال خطة تثبيت الأجور . فهي ترغب في المحافظة على مستوى المعيشة وزيادة الدخل الحقيقية للطبقات العاملة والمشاركة بصورة إيجابية في ثمرات النمو الاقتصادي . والطريقة الوحيدة لتحقيق هذه الأهداف في المراحل التخضمية تكون عن طريق المطالبة بزيادة الأجور النقدية . وهذه هي السياسة الوحيدة التي يمكنهم الدفاع عنها .

ولكن هذا الموقف يتعارض مع سياسة المشروعات ، والتي ترغب بدورها في ضغط تكاليف الانتاج . حيث أن العكس (ارتفاع الأجور) سوف يؤدي إلى تخفيض الأرباح وحرمان المشروعات من التمويل الذاتي

وعليه تحاول المشروعات ، أن لم تستطع إيقاف زيادة الأجور النقدية ، أن تتبع زيادة الأجور بزيادة في الأسعار . كما تحاول أيضاً أن تستفيد من المضاربة على المخزون ومن زيادة الانتاجية لزيادة الأرباح . ولقد تولد اتجاه عملي جديد من جانب المشروعات يقبل بل يشجع زيادة الأجور في حدود معينة . على أن يقابل الزيادة في الأجور بزيادة في الأسعار ومن شأن ذلك تحقيق منفعة مزدوجة للمشروعات : فمن جانب تؤدي زيادة الأجور إلى اثاره أو رفع الطلب على السلع الاستهلاكية فيرتفع حجم رقم الأعمال ومن جانب آخر فزيادة الأسعار تؤدي إلى المحافظة على مستويات الأرباح وتحقيق التراكم الرأسمالي . ويترتب على النتيجتين السابقتين : فائدة اضافية لقوى العمال من حيث استغلال الموارد المعطلة وتخفيف معدلات البطالة .

ومن خلال التحليل السابق نلاحظ كثيراً من المتناقضات بين رغبات العمال (من حيث زيادة الأجور النقدية) ، ورغبات المشروعات (من حيث زيادة الأسعار) من جهة ، والسياسة الحكومية والتي تعمل على تثبيت الأجور والأسعار من جهة أخرى . ووجهة نظر السياسة الحكومية ان عدم اتباع ان عدم سياسة تحديد للأجور والأسعار في الفترات التضخمية من شأنه أن تؤدي إلى زيادة قيمة المنتجات الوطنية بالمقارنة بالسلع الأجنبية . ومن ثم عجز ميزان المدفوعات . وتضطر السلطات النقدية عندئذ إلى تخفيض قيمة العملة الخارجية (سعر الصرف) والاجراء الأخير وان كان يدعم الصادرات ويقلل من العجز في ميزان المدفوعات بين الصادرات والواردات ، الا أنه سوف يؤدي إلى انخفاض الدخول الحقيقية لطبقات العمال بالنسبة للسلع الأجنبية والتي ارتفعت أسعارها . بل يمتد هذا الأخر أيضاً إلى السلع الوطنية التي تستخدم مواداً أولية أو سلعاً نصف مصنعة لانتاج سلعها . ولا شك ان ذلك سوف يعمق من المتناقضات ، حيث يقل الطلب على السلع بصفة بصفة عامة ويضعف من الميل للاستيراد ويحقق مزايا لنوعيات خاصة من المشروعات المخصصة للتصدير . فتزيد بالتالي فوائدها النقدية . إذ أن معدلات الأرباح المتحققة من التصدير غالباً ما تفوق معدلات الأرباح

المتحققة من التسويق الداخلى . فالمتناقضات لم يقتصر أثرها على العلاقات بين القوى الاجتماعية المختلفة ، بل امتدت إلى العلاقات داخل نفس الفئة من القوى الاجتماعية (المشروعات المخصصة للانتاج الداخلى وتلك المخصصة للتصدير) .

بقى أن نذكر ان الضرائب على ارباح المشروعات قد تعطل من مشروعات التوسع الاستثمارى ، كما أن الضرائب أو العقوبات على الأجور العالية قد يحد من معدلات الادخار الفردية . فمثل تلك الاجراءات ، وان كانت تحقق مزايا لبعض الطوائف الأخرى ، تتعارض مع مصالح الطبقات الاجتماعية ذات الدخول المرتفعة . بل قد تضر بالطبقات ذات ذات الدخول المنخفضة في حالة فرض ضرائب على الاستهلاك .

٥ - متناقضات نقدية داخلية تتعلق بتمويل النمو :

المفروض أن سياسة النمو الاقتصادى فى ظل الاستقرار النقدى تعتمد أساساً على توافر وزيادة الادخار بنوعية : الادخار العام والادخار الخاص . ونقصد بالادخار هنا الادخار الحقيقى أى المشتق من الزيادة فى الناتج القومى . وقد ينشأ هذا الادخار نتيجة زيادة ايرادات الدولة أو المشروعات العامة عن نفقاتها ، وهذا هو الادخار العام ، أما الادخار الخاص فيقدر بالمبقى من الدخل الفردى ومن دخل المشروعات بعد الانفاق الاعلى على استهلاك وتسديد الضرائب . وهذا الفائض هو الذى يستخدم لتمويل الاستثمار . وقبل أن يتحول إلى أصول طبيعية فهو يخزن فى شكل سائل (ودائع وادخارات فى البنوك وأرباح غير موزعة فى الشركات) . وهذا الادخار الحقيقى يحقق تراكماً فى رأس المال يسمح بتكوين احتياطي أو زيادات نقدية تساهم فى الانفاق من أجل النمو الاقتصادى فى مراحل تالية .

ولكن فى الفترات التضخمية ، يفضل كثير من الأفراد والمشروعات تحويل ادخاراتهم السائلة إلى سلع أو تسكينها قيم هروبية (عقارات أو ذهب) لتجنب تناقص قيمة النقود . وبذلك تعجز الموارد النقدية المتاحة والمدخرة

عن مواجهة احتياجات التمويل . وعندئذ يتقدم الجهاز المصرفي ويخلق ادخاراً نقدياً خالصاً وغير مشتق من الدخل الحقيقي ، سواء عن طريق الاصدار الجديد أو خلق الودائع . ويعتبر هذا الادخار النقدي ضرورياً لدفع الاستثمار واثارة الطلب عندما لا يكفي الادخار الحقيقي أو يكتنز بعيداً عن التمويل . ومن شأن ذلك أن يزيد الانفاق النقدي ، وتتوالى عمليات تراكمية تؤدي إلى ارتفاعات متتالية في الأسعار نتيجة زيادة عرض النقود ودون زيادة مقابلة في الناتج أو الدخل الحقيقي . ومن خلال تلك العمليات تتولد كثيراً من المتناقضات الداخلية . متناقضات بين رغبة الحكومة في رفع سعر الفائدة لزيادة الادخار الحقيقي المصدر الأساسي والأمثل والأقل خطورة لتمويل الاستثمار ، وبين رغبة الحكومة في تخفيض سعر الفائدة لتخفيض تكلفة الاستثمار . وليس لها من وسيلة حينذاك سوى زيادة عرض النقود عن طريق الادخار النقدي الخالص . كما تبرز أيضاً متناقضات بين رغبة الحكومة في المحافظة على سيولة السوق النقدية لتخفيض أسعار الفائدة ، وبين رغبة الحكومة في تحويل جزء من موارد السوق النقدية إلى السوق المالية لتمويل الاستثمار الضروري للنمو .

خاتمة البحث :

الحقيقة ان المتناقضات السابقة بكافة أشكالها تقودنا إلى نتيجة كبرى ، وهي أي سياسة نقدية حتى ولو اقترنت باجراءات مالية أو ضريبية أو غيرها لن يمكنها ان تشبع رغبات كافة الاطراف والقوى الاجتماعية المشاركة في النشاطين الاقتصادي والنقدي بنفس القدر . فمسئولية السياسة النقدية في تحقيق التوازن بين هذه القوى هي مسؤولية نسبية ، بمعنى أن السياسة النقدية سوف تحقق بالضرورة مزايا لبعض القوى الاجتماعية ومضار للقوى الاجتماعية الأخرى . وتصبح المشكلة حينئذ تتمثل في محاولة البعض المستفيد استخلاص الحد الأقصى من الفائدة والرفاهية الاقتصادية ، ومحاولة البعض

المضار تحقيق الحد الأدنى من الخسارة (٧١) . وهذه نتيجة طبيعية لصيقة

(٧١) ولكن هل يمكن أن نطبق نظرية المباريات طبقاً لمفهوم

Von Neumann Theory of games and comic behavovr and Morgenstern (Pronceton Univestity Press, 1944).

نحن نعتقد أنه بالرغم من التحليل السابق وتشابه المنهجي الكبير مع تحليل السياسة النقدية كما عرضناها ، وعلى أساس النظر إلى السياسة النقدية كعملية توازن بين القوى الاجتماعية المشاركة في النشاط النقدي ، إلا أن هناك كثيراً من القيود والحدود والتي تتعلق تارة بالسياسة النقدية ، وتارة أخرى بنظرية المباريات . وتمنع التطبيق المباشر والكامل لتحليل المباريات على السياسة النقدية وآثارها على القوى المتصارعة من حيث المكاسب والخسائر .
وفي هذا المجال نود أن نوضح الحقائق الآتية :

– نظرية المباريات هي تطبيق منهجي لعملية اتخاذ القرارات في الحالات والظروف التي يحدث فيها تصارع بين الجماعات الديناميكية . وفي هذا تتشابه مع السياسة النقدية طبقاً لمفهومنا .
– وهي تستلزم توافر اللاعبين أو القوى المتصارعة ، والتي قد تكون فرداً أو جماعة ديناميكية . كما يجب توافر قواعد اللعبة والمعلومات اللازمة لها . وهذه الشروط لا تتوافر بكاملها بالنسبة للسياسة النقدية .

– تتوافر كل جماعة بما تحوزه من موارد أو امكانيات ان تحدد استراتيجيتها أو اختيارها طبقاً للظروف المحيطة بها .

يجب الاعتراف بأن قواعد اللعبة سوف تحقق مكاسباً لبعض وخسائر لبعض الآخر . مع ملاحظة ان ما يكسبه البعض يخسره البعض الآخر . « Zero-Sum game » وهي الصور البسيطة لهذه النظرية .

جماعتين اجتماعيتين فقط. « Tow Zero-Snme game » (العالم والمشروعات) تتصارعان من خلال سياسة نقدية معينة حول الأجور والأسعار ، فاننا نستطيع أن نكون المصفوفة الافتراضية الآتية التي تصور الصورة الكاملة للمباراة :

Pay off - Matrix

الاستراتيجيات الممكنة للمجموعة I	المشروعات (I)	الاستراتيجيات الممكنة للمجموعة II		الحد الأدنى Minimum
		2	3	
A	$a_{11}\theta$	$a_{12}\theta^x$	$a_{13}\theta$	a_{12}^x
B	a_{21}	a_{22}^x	a_{23}	a_{22}^x
العمود الأقصى maximum	$a_{11}\theta$	$a_{12}\theta$	$a_{13}\theta$	

بهيكل طريقة الانتاج الرأسمالى من حيث أن قوانين الحركة لهذا النظام
والخاصة بتحقيق أهدافه من حيث الوصول إلى الحد الأقصى من المنفعة

— كل خط يعبر عن المكاسب التى يمكن للمجموعة الحصول عليها أو الخسائر التى سوف
تتحملها المجموعة الثانية .

— يمكن للمجموعة أن تختار الاستراتيجية A أو B ، غويمكن للمجموعة II أن ترد
باختيار الاستراتيجية ١ ، ٢ ، ٣ .

— سوف تركز المجموعة انتباهها على الخط الأدنى والمدون فى العمود الأخير من المصفوفة
وعندئذ سوف تختار الاستراتيجية حيث أنها الأفضل ، وبالمثل سوف تركز المجموعة
انتباهها على العمود الأقصى المدون فى الخط الأخير من الصفوف ، وعندئذ سوف يختار الاستراتيجية
() حيث أنها الأفضل بالنسبة له .

— الحل الأمثل إذن يتمثل فى أن تختار المجموعة I الاستراتيجية A حيث تحقق هذه
الاستراتيجية الحد الأقصى من المكاسب والتى ترمز لها ، وتختار المجموعة II الاستراتيجية حيث
ترمز لها ، وبالتالي تتبع سياسة الحد الأقصى أو تعظيم الخط الأقصى Maximam أى
تعظيم الخط الأدنى ، وتتبع II سياسة الحد الأدنى minam أى أن الحل الأمثل سوف يعادل
والذى تمثل مكاسب المجموعة وخسائر المجموعة .

— نلاحظ أن التحليل السابق يصطدم بمخاض خاصة للسياسة النقدية وتمثل فيما يلى :

١ — السياسة النقدية لا يمكن أن تعطينا استراتيجيات محددة تماماً نتيجة المتناقضات العينية
بين القوى الاجتماعية والطبيعية الاحتمالية للنتائج المترتبة على هذه السياسة . ويمكن إذن تغطية
سياسة الاستراتيجيات المختلفة

٢ — غير أن الصعوبة ما زالت باقية تحدد المقاييس الموضوعية للمكاسب أو الخائر ،
بالاضافة إلى تعدد الأطراف التى تتأثر السياسة النقدية وعمليات التعويض المثالية بين الأطراف
وتغير المراكز بين القوى الاجتماعية المشاركة .

وهذا يستدعى بالطبع تطوير هذه الوسيلة المنهجية لكى يمكن استخدامها لتقدير السياسة
النقدية بأبعادها المركبة .

أنظر فى هذه الوسيلة .

E. Mansfield : Macro-economic, op. cit., pp. 313 —316.

1. Baunol : Economic theory and of Mration analysis, Prentice-Hal
1965, pp. 538—540.

H. Theil, J. C. Boat, T. Klock, op. cit., pp. 137 — 154.

وبالغة العربية راجع كتاب زميلنا دكتور حسن أبو ركة «فى بحوث العمليات» الهيئة
المصرية على كثير من التطبيقات العملية .

وتراكم الفائض لا بد أن تتحقق من خلال متناقضات بين أطرافه (٧٢) .
وعليه فغاية ما يمكن للسياسة النقدية أن تفعله في ظل اقتصاد الرفاهية أن توفر
للنقود : اما دوراً مصححاً ومزيلاً للآثار غير المرغوب فيها بالنسبة للحوادث
الحالية ، وأما دوراً وقائياً بالنسبة للأحداث المستقبلية ، وأما أخيراً دوراً
محركاً ومثيراً يربط الحاضر بالمستقبل في حركة دائمة نحو تغير البناء
الاقتصادى والاجتماعى .

والاعتبارات السابقة تعنى أنه مهما كانت درجة التدخل النقدى
من جانب السلطات العامة ، فانه يجب أن يتضمن نوعية من التخطيط ،
أى نوعية من تعبئة الموارد النقدية لتحقيق هدف أو أهداف معينة تمتد من خلال
خلال الزمان والمكان . حتى ولو كانت هذه الأهداف تحقق معاملة تفضيلية
لبعض الفئات الاجتماعية على حساب الفئات الأخرى . فكلما تمتع الاقتصاد
بدرجة عالية من التعقيد (٧٣) : أى نمو في نظامه النقدى والمصرفى ، كلما
أصبح التخطيط النقدى عاملاً ضرورياً وفعالاً لتجنب الازمات النقدية .
كما يمكن أن يساهم بطريقة ايجابية في النمو الاقتصادى . فالاقتصاد النقدى
يتطور طبقاً لقوانينه الخاصة ، وعلى أساس صيرورة داخلية استجابة لمتطلبات
عاجلة ، بل يتطور على أساس الاحتياجات الخارجية المتعلقة بالانتاج
والتشغيل وظروف ميزان المدفوعات .

وإذا كان الاقتصاد قد توقف عن أن يكون محدداً بقوانين تلقائية

(٧٢) كما يمكن أن تتحقق هذه المتناقضات من خلال تقلبات موسمية أو هيكلية طويلة
الأمد . أى من خلال البعد الزمانى ، وعلى أساس أن البناء الاقتصادى لطريقة الانتاج الرأسمالى
هو عبارة عن علاقات بين العناصر . علاقات تمتد من حيث الزمان والمكان . انظر في ذلك الفصل
الذى كتبناه تحت عنوان :

في المؤلف المشترك مع د . محمد دويدار ، الاقتصاد السياسى ، المؤلف السابق الاشارة
اليه ، ص ٦٢٩ إلى ٦٤٠ .

لكى يصبح خاضعاً لارادة الانسان ، بمعنى أن الحرية الاسانية الاجتماعية قد حلت على الضرورات الاقتصادية ، فان هذا التشبية ينطبق تماماً على النشاط تماماً على النشاط النقدي . فالنقود تلتصق بالجماعة وبأهداف الجماعة أكثر من التصاقها بالفرد والمصالح الفردية . في حالة اختلال المراكز الاقتصادية يجب أن تتحقق أولويات عامة . وهذا يعنى أن السياسة النقدية يجب أن تتحدد من خلال الاطار العام للسياسة الحكومية . ومع ذلك فنحن نعتقد بضرورة أن تتمتع السياسة النقدية باستقلال مناسب . ونقصد بذلك تمتع البنك المركزى على اتخاذ القرارات وممارسة الأفعال التى تؤثر فى المتغيرات والأنشطة النقدية فى اطار السياسة النقدية العامة .

وعلى أساس الطبيعة الخاصة للسياسة النقدية فى اقتصاد الرفاهية ، فاننا نستطيع أن نعرف الأخيرة باعتبارها فن ادارة النقود . فالنقود يجب أن تدار لأنها لا يمكن أن تدير نفسها بنفسها (٧٥) . والحاجة إلى ادارة النقود تعنى أن هناك مشاكل نقدية . وأن هذه المشاكل تنشأ نتيجة استخدام هذه الأداة فى المبادلة وفى الانتاج وفى توزيع الدخل وفى اختزان الثروة أو الربط بين النشاط الاقتصادى الحاضر والنشاط الاقتصادى الماضى . فالنقود تحتاج إلى الادارة لأن خلقها واستخدامها يمكن أن يخلق الاضطراب فى دوره الانتاج والتوزيع ، من خلال العلاقة بين الطلب الكلى والذى يتخذ فى النهاية شكلا نقدياً وبين عرض السلع والخدمات . فالنقود تخضع لظروف احتمالية فى الخلق والتدمير ، فقد يرتبط صدورها بعملية الانتاج ، أو تصدر منفصلة من جانب الجهاز المصرفى دون أن يرتبط ذلك بعملية انتاج مسبقة . وهى قد تحتبس أو تحجز عن الانفاق أو العكس تحقق فى الانتاج ، مما يودى إلى أن الطلب الكلى يتناقص عن العرض الكلى أو يزيد عنه . ومن الواضح أن أى

“Money must be managed because it does not mangar itself”(٧٥)

Central Banking and economic intergration, in Holtrop, Money in an opan economy, op. cit., p. 338.

عجز في الطلب الكلي سوف يؤدي إلى ظواهر انكماشية غير مرغوب فيها مثل تعطل جزء من الموارد الانتاجية وانخفاض في الدخول وانخفاض في الأسعار وفائض غير منظور في ميزان المدفوعات . بينما أي زيادة في الطلب الكلي سوف تؤدي إلى اتجاهات معاكسة تماماً من شأنها تحقيق تشغيل زائد غير مرغوب فيه وزيادة الدخول والأسعار وعجز في ميزان المدفوعات .

والزمن «ت» يتدخل كمتغير خارجي ومسبب للاختلال في ادارة النقود هذا الاختلال الذي ينشأ نتيجة الفجوة الزمنية بين مرحلة مساهمة وسلوك الاشخاص الاقتصادية عند ممارسة الانتاج وتقديم السلع والخدمات إلى الأسواق ، ومرحلة الحصول على هذه السلع والخدمات من جانب نفس الاشخاص الاقتصادية . وفي خلال تلك الفترة الزمنية من الصعب أن يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي . فهذا يتحقق فقط في ظل نظام المقايضة ، أما في ظل نظام المبادلة النقدية فان النقود التي تلقاها الأفراد مقابل الخدمات المقدمة منهم في عملية الانتاج لن تنفق جميعها على شراء هذا الانتاج . فهناك جزء منها سوف يحتجز أو ينفق في اشترحة الأخرزة من الانتاج أو في فترات تالية له (الادخار بالنسبة للدخول المرتفعة) . كما أن هناك نقوداً جديدة يمكن أن يخلعها الجهاز المصرفي . وهذا سوف يؤدي إلى زيادة في الطلب على السلع والخدمات لم يكن من الممكن ملاحظتها أو مراقبتها من خلال العرض ، لأنها غير مشتقة من العرض . والعكس (في ظل اقتصاد الرفاهية) ، فمن الممكن أن ينفق الأفراد قوة شرائية تتجاوز ما تلقوه من قيم نقدية نتيجة مساهمتهم في العملية الانتاجية (الطلب الافتراضى المؤسس على الائتمان والتقسيم) . فاستخدام النقود — من خلال الزمن — يمكن أن يخلق الاضطراب ليس فقط في دوره المبادلة العادية بين الطلب والعرض ، وانما أيضاً في دوره الاستثمار وعلى السياسة النقدية أن تمنع التقلبات في الطلب الكلي حتى لا تبلغ مستوى يؤثر في نسب العلاقات بين بين المتغيرات الاقتصادية . وعندما يتحقق ذلك فان هذا سوف يساهم في خلق تيار منتظم من الطلب الكلي (الاستهلاكى والاستثمارى) ويمكن أن يمتص

تياراً منتظماً ومقابلاً من العرض الكلي (السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية) .
أو بمعنى آخر تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد النقدية .

والمشكلة الأخيرة ان السياسة النقدية بأدواتها التقليدية لا تستطيع أن تفرض رقابة كاملة على كافة عناصر الطلب الكلي ، بسبب عدم امكانية ملاحظة سلوك الأفراد والمشروعات حائزى النقود أو التأثير في سلوكهم النقدى من حيث الانفاق أو عدم الانفاق . وغاية ما يمكن أن تفعله السياسة النقدية هو مراقبة سلوك المؤسسات المصرفية (البنك المركزى والبنوك التجارية) والمؤسسات المالية المتخصصة والانفاق الحكومى ، أى تلك العناصر المصدرة للسيولة والعارضة للنقود . ومن خلال سلوك هذه العناصر يمكن للسياسة النقدية أن تؤثر فى سلوك الاشخاص والمشروعات حائزة النقود . فعندما تزيد المشروعات والأفراد من حجم انفاقهم ، تزيد المؤسسات المصرفية والحكومية من كمية النقود المعروفة ، كما أن العكس صحيح . وبذلك فان الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية - حتى الآن - تركز فى تعديل وتوجيه أنشطة الأجهزة المصرفية والحكومية ، وبحيث أن الخلق الصافى للسيولة فى فترة معينة يكون معادلاً لصافى الحيازة النقدية فى نفس الفترة من جانب الأفراد والمشروعات . وما سعينا اليه فى هذا البحث هو اثبات ضرورة شمول السياسة النقدية للاشخاص الاقتصادية من الأفراد والمشروعات حائزى النقود وبصورة مباشرة . وبحيث لا تقتصر أدوات وأساليب السياسة النقدية على التأثير فى الأجهزة المصرفية والمالية ، بل يمتد هذا التأثير إلى العناصر المشاركة فى الانتاج والتوزيع ، وإلى سلوك المشروعات الاستثمارى وطريقة الأفراد فى الانفاق . وبذلك تصبح للسياسة النقدية فاعلية أكبر فى التحكم فى الطلب على السيولة بجانب عرض السيولة . ولسوف يتوقف هذا بالطبع على طبيعة البناء الاقتصادى والأهداف الاقتصادية العامة التى يسعى إليها هذا البناء ، وعلى الطريقة الادائية للسياسة النقدية من أجل تحقيق هذه الأهداف ، وبصفة خاصة قدرتها على تضيق الفجوة بين القوى الاجتماعية التى يمكنها الاستفادة من اجراءات نقدية معينة والقوى الاجتماعية التى يمكنها

أن تضار من نفس هذه الاجراءات . وبمعنى آخر فان نجاح السياسة النقدية في اقتصاد الرفاهية مرهون بقدرتها على الوصول إلى «الحد الأدنى للحد الأقصى» (٧٦) من المكاسب النقدية لفئات اجتماعية معينة ، مقابل تحقيق الحد الأقصى للحد الأدنى (٧٧) من تجنب المضار النقدية لفئات اجتماعية أخرى.

Min — Max

(٧٦)

Max — Min

(٧٧)

مراجع عامة

هذه القائمة تمثل مراجع اضافية تكمل المراجع الواردة في هوامش البحث .

أولاً - بالنسبة للمعلومات الحديثة والاحصائيات استخدمنا النشرات والمجلات الآتية :

The Banker London.

Financial Times London.

The Economist London.

I.M.F. : International Financial Statistics, New York.

O.E.C.D. Paris.

ثانياً - المراجع والمقالات :

- (1) **Arrow (A), Scitovsky (T)** :! Readings in welfare economics, Allen, American Economic Review, 1969.
- (2) **Clower (R)** : Monetary theory, selectd readings, Penguin, 1969.
- (3) **Dusansky (R) and Kalman (P)**, The foundatons of money illusion, in a Neoclassical micromoneteray model, Americaneconomic review, March 1974, pp. 115—122.
- (4) **Friedman (M)** : The optimum quantity of money, Aldine, Chicago, 1969.
- (5) **Friedman (M)** : The role of monetary policy, American economic reveiw., March 1968, pp. 1—17.
- (6) **Hason : (B)** On the effects of fiscal and monetary policy, American econmic review, September 1973, pp. 546—571.
- (7) **Henderson (D), and (T) Sargent** : Monetary and fiscal policy, in a economic review, June 1973, pp. 345 — 365.
- (8) **Little (I)** : A critique of welfare economics, Oxford University Press, London, 1937.

- (9) **Lerner (A)** : The economics of control, New York, 1946.
- (10) **Nusgrave** : The theory of public finance, New York, 1959.
- (11) **Metzler (L)** : Wealth, saving and the rate of interest, Journal of political economy, April, 1951, vol. 59, pp. 93—116..
- (12) **Pigou (A)** : The economics of welfare, Macmillan, London, 1950.
- (13) **Phillips (A)** : Anticipated inflation and economic welfare, Journal of political economy, Vol. 73, 1965, pp. 1 —17.
- (14) **Qurik (Y) and Sapeskink (R)**: Introduction to general equilibrium theory and welfare economics, Mc-Graw Hill, 1968.
- (15) **Scitovsky (T)** : Welfare and competition, Allen, London, 1951.
- (16) **Winch (D)** : Consumer's surplus and the compensation principle, American economic review, June 1965, pp. 395—423.
- (17) **Yung Chul Park** : The role of money in stabilization policy in Developing countries, I.M.F., Staff papers, Vol. XX, No. No. 2, July 1973, pp. 379 — 418.

تم ، بعون الله ، طبع هذه المحلّة ،
(بمطبعة جامعة الاسكندرية) ، في يوم
الاثنين ٧ من مارس سنة ١٩٧٧

مدير المطبعة

محمد محمود صالح

